واقـــع الزراعـــة الأســـرية في الضفـة الغربيـة

دراسة تشخيصية

تشرين الثاني ٢٠١٤

تم تمويل اعداد وطباعة هذه الدراسة من خلال الوكالة السويدية للتنمية الدولية (Sida) ومنظمة وي افيكت WE EFFECT .

ان المعلومات والإحصائيات والأفكار و وجهات النظر التي طرحت في هذه الدراسة لا تعكس بالضرورة أفكار و وجهات نظر او السياسات الرسمية للوكالة السويدية للتنمية الدولية (Sida) أو منظمة وي افيكت او المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنما هي مسؤولية الباحث الذي قام بإعدادها فقط.

قام بإعداد هذه الدراسة الباحث د. عبد الحميد البرغوثي، من خلال مشروع دعم القدرات المؤسسية والإنتاجية لمؤسسات المجتمع المدني المنفذ من قبل المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن برنامج منظمة وي افيكت للتنمية في فلسطين.

حقوق الطبع محفوظة لصالح
المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ESDC

رام الله - المكتب الرئيسي
هاتف 0224240084/5
فاكس 022420084
مكتب طوباس
تلفاكس 092571070
مكتب عزة
تلفاكس 082880221
info @esdc-pal.org
www.esdc-pal.org

تقديم

تشكل الزراعة الاسرية لبنة اساسية في بنية الاقتصاد الزراعي الفلسطيني. كما انها تساهم بشكل كبير في الحفاظ على مقومات الصمود والبقاء لدى المزارعين الفلسطينين في اراضيهم في ضوء ما يواجهونه من صعوبات على رأسها ممارسات الاحتلال. ومن ناحية اخرى فان الزراعة الاسرية تمثل نموذجا عادلا لتوزيع الموارد والثروة من خلال اشراك افراد الاسرة بالعمل وتقاسم الاعباء والفرص بشكل عادل. وبذلك، ولحد كبير، فان الزراعة الاسرية تمثل نموذجا مغايرا لواقع النماذج الاستثمارية الاخرى العاملة في القطاع الزراعي التي تقوم في معظمها على اساس وجود عاملين يعملون للمستثمر الذي يحظى بكامل الربح فيما يقتصر دور العمال على الاجر الزهيد الذي يتقاضونه لقاء عملهم. اضافة الى ما ذكر، فان الزراعة الاسرية تشكل جسرا اساسيا للتناقل والحفاظ على المعرفة الزراعية المتوارثة والارث الثقافي الريفي الفلسطيني.

هذا وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت سنة 2014 سنةً دولية للزراعة الأسرية (IYFF)، وتولت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، بالتعاون مع الحكومات ووكالات التنمية الدولية ومنظمات المزارعين والمنظمات الأخرى ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب المنظمات غير الحكومية المعنية، مهمة تيسير تنفيذ السنة الدولية للزراعة الأسرية، وذلك سعياً لتحقيق الأهداف المتعلقة بدعم تطوير سياسات زراعية وبيئية واجتماعية من شأنها أن تفضي إلى زراعة أسرية مستدامة، وزيادة المعرفة والاتصال والتوعية لدى الجمهور بأهمية الزراعة الأسرية، والوصول إلى فهمٍ أفضل لاحتياجات قطاع الزراعة الأسرية وإمكاناتها والمعوقات التي تعترضها وضمان توفر الدعم الفني اللازم لها وكذلك خلق أوجه التكاتف والتعاضد اللازمة للاستدامة.

وفي هذا السياق، وفي اطار تفاعل القطاع الزراعي الفلسطيني مع اهداف السنة الدولية للزراعة الأسرية (IYFF)، فقد تم اعداد هذه الدراسة بهدف تشخيص واقع الزراعة الأسرية في الضفة الغربية ومدى مساهمتها في تأمين الدخل وتوفير الأمن الغذائي للأسر الريفية وخلق فرص العمل. كذلك فان الدراسة عملت على ابراز التحديات التي تواجه هذا النوع من الزراعة. كما واشتملت الدرسة على خارطة طريق (خطة عمل) للنهوض بالزراعة الاسرية في فلسطين.

نتمنى ان تساهم نتائج وتوصيات هذه الدراسة في تحقيق مستقبل افضل للزراعة الاسرية في فلسطين. كما نتوجه بالشكر إلى فريق الدراسة، والادارة العامة للارشاد والتنمية الريفية في وزارة الزراعة وجميع الجهات المعنية الذين ساهموا انجاز هذه الدراسة واخراجها لحيز الوجود.

محمد خالد
المدير العام
وي إفيكت، فلسطين

م. عبدالله لحلوح
وكيل وزارة الزراعة
دولة فلسطين

أكرم الطاهر
المدير التنفيذي
المركز الفلسطيني للتنمية
الاقتصادية والاجتماعية

المحتويات

ملخص 9

1. المقدمة 14

2. الإطار النظري لدراسة الزراعة الأسرية 17

تعريف الزراعة الأسرية: 17

توصيف المزرعة الأسرية 20

المزرعة الأسرية في سياق التطور الإقتصادي التاريخي: 21

المزرعة الأسرية حاضراً: 24

أهمية المزرعة الأسرية: 25

الدعم الحتمي للحفاظ على الزراعة الأسرية ووظيفتها: 26

الزراعة الأسرية والقطاعات الأخرى: 30

الزراعة الأسرية والتعاونيات الزراعية: 30

المزرعة الأسرية والتكنولوجيا: 31

الزراعة الأسرية والتصنيع الغذائي: 31

الزراعة الأسرية والمشاركة 32

الزراعة الأسرية والبيئة 32

3. منهجية الدراسة: 34

الإطار المعلوماتي لدراسة المزرعة الأسرية 34

الزراعة الأسرية ونمط إستخدام الأرض **Land Tenure Systems:** 35

أهداف الدراسة 39

خطوات العمل 40

4. القطاع الزراعي في الضفة الغربية 42

الزراعة الأسرية في الضفة الغربية – سياق تاريخي 43

قبل العصر الحديث 44

النكبة (1948) 45

نكسة 1967 46
إنتفاضة الحجارة (1987) 46
أوسلوا 1994 48
1998و نهاية أوسلوا وبداية السلام الإقتصادي 50
قراءة في المؤثرات على الزراعة الأسرية 50
معوقات الزراعة الأسرية في الضفة الغربية: 52
الإحتلال والتطور المشوه للمزرعة الفلسطينية: 56
الزراعة الأسرية في أرقام 59
الغرض من الإنتاج 60
5. تحليل النتائج 65
مشاركة ومساهمة الأسرة في العمل الزراعي 65
الحيازات الزراعية 68
مؤشرات إجتماعية 69
نمط إستخدام الأرض Land Tenure System 71
الغرض من الإنتاج الزراعي 72
تنوع النشاط الزراعي: 74
تغطية إنتاج المزرعة لإحتياجات الأسرة 75
التصنيع الغذائي 76
الموارد والخدمات الزراعية 78
مياه الري 78
الإرشاد الزراعي: 79
التعاون والزراعة الأسرية: 80
تسويق المنتجات الزراعية: 81
الميكنة الزراعية: 82
تبني التقنيات الحديثة 82

تحليل دخل ومالية المزرعة 84
الزراعة ومصادر دخل الأسرة الزراعية 85
الدخل من المزرعة 86
الدخل من خارج المزرعة 87
ثنائية دخل المزرعة ومساهمة الأسرة في الزراعة 88
الوضع المالي للمزرعة: 90
تحليل الأجر من الزراعة 91
مؤشر الصعوبات المالية 93
مساهمة الزراعة الأسرية في الإقتصاد 94
تطور الأوضاع الإقتصادية-الإجتماعية 96
مؤشر الترابط الاجتماعي: 96
الحياة الريفية القديمة والجديدة 97
مستقبل العمل في المزرعة: 99
التوقعات المستقبلية: 102
6. التوصيات (خارطة الطريق) 104
المسار الرقمي والمعلوماتي 104
المسار القانوني والتشريعي: 106
المسار الإستثماري 107
مسار البناء المؤسسي 107
المسار التنموي 108
مسار الإرشاد والدعم الفني 109
المراجع: 110
خاتمة 114

قائمة الجداول

- جدول (1): حصة المزرعة الأسرية في القطاع الزراعي في الدول الأوروبية (2005) وأمريكا (2007)
- جدول (2): قراءة في مؤشرات التعداد الزراعي من منظور الزراعة الأسرية
- جدول (3): توزيع عينة الدراسة من الضفة الغربية (المساحة بالدونم)
- جدول (4): الإنتاج الزراعي للإستهلاك الأسري حسب المحافظة ونوع الحيازة
- جدول (5): قوة العمل في الزراعة ومساهمة الأسرة بشكل عام والأنثى بشكل خاص
- جدول (6): توجه المزرعة للإستهلاك الأسري تبعاً لحق الإنتفاع
- جدول (7): مؤشرات أسرية للعمل في الزراعة
- جدول (8): قوة العمل الزراعية في الأسرة
- جدول (9): مشاركة ومساهمة الأسرة في العمل الزراعي داخل الحيازة الزراعية
- جدول (10): مؤشرات الحجم للحيازات الزراعية المدروسة (دونم)
- جدول (11): نسبة الإستهلاك والبيع من منتجات المزرعة
- جدول (12): معامل التنوع للأنشطة الزراعية (نباتية وحيوانية) حسب المنطقة والنوع
- جدول (13): تغطية إنفاق الأسرة وحصة دخل الأسرة من الزراعة
- جدول (14): التصنيع الغذائي
- جدول(15): مصدر الإرشاد الزراعي لدى المزارع الأسرية
- جدول (16): تبني التقنيات الزراعية وإرتباطها بمساهمة الأسرة في العمل الزراعي في المزرعة
- جدول (17): مصادر الدخل في المزارع الأسرية وأهميتها النسبية
- جدول (18): مؤشرات الدخل للمزارع داخل وخارج المزرعة (بالشيكل)
- جدول (19): ما يطلبه المزارع من أجر خارج المزرعة وقيمة موجودات المزرعة
- جدول (20): معدل الأجر اليومي الذي يطلبه المزارع خارج المزرعة

- جدول (21): إرتباطات معدل الدخل الشهري للمزرعة مع العوامل الأخرى
- جدول (22): مساهمة الأسرة في العمل الزراعي ومساهمة المزرعة في الإستهلاك تبعاً لنوع الإنتاج
- جدول (23): مؤشرات الترابط الإجتماعي والمشاركة حيث الزراعة الأسرية (الريف)
- جدول (24): موانع عودة الشباب إلى الزراعة
- جدول (25): ما يشجع على الزراعة الأسرية

قائمة الرسوم

- رسم (1): المستوى التعليمي للحائز (المزارع)
- رسم (2): الدخل الشهري من المزرعة وعدد المزارع تبعاً لمساهمة الأسرة في العمل الزراعي
- رسم (3): ما يفتقده المزارعين في الحياة الريفية القديمة

ملخص

الزراعة الأسرية على المستوى الوطني تختصر الأرض والإنسان معاً في المزرعة. فهي تشكل وحدة التكوين في بناء الوطن. وهي عرضة لمخاطر شتى وعلى رأسها الإحتلال. وبذلك فهي تشكل لبنة أولى في بناء صده ومقاومته.

وبالرغم من ذلك، فلم تحظى الزراعة في بعدها الإقتصادي-الإجتماعي بما تستحق من الدراسات. ولم تنل الزراعة الأسرية الإهتمام المطلوب خاصة في السياسات التنموية والإقتصادية. ولم يؤصل عليها العمل في مجالات أخرى مثل المعلومات والإحصاءات وهو ما يمكن رده إلى ضعف الوعي بأهميتها.

ولهذا فقد جاءت هذه الدراسة لتعبئة هذا الفراغ. ولتصحيح هذا الظلم تجاه أهم مكون من مكونات الزراعة وهي الزراعة الأسرية، التي يعتمد عليها إقتصادنا الزراعي بشكل خاص، وإقتصادنا المقاوم بشكل عام.

وقد تعرضت الضفة الغربية وخاصة الزراعة فيها إلى موجات متتالية من الإحتلال والإستعمار ومارست سياساتها العنصرية والتفتيتية لتمكين سيادتها وفي الغالب على حساب المتانة الداخلية لإقتصادنا وفي القلب منه الزراعة، ولبنته الأولى المزرعة الأسرية التي تضم الأرض والبشر معاً، وهما المقصودان بالعدوان، معاً.

وهذا ما يضفي أهمية على تناول هذا الموضوع بالتحليل والتمحيص، علها تكون بداية لسلسلة دراسات تحليلية تساهم في إعادة بوصلة التنمية وتضعها على سكة الإستدامة الحقيقية المبنية على إستدامة الأرض والبشر والبيئة.

لقد جاء إطلاق سنة 2014 كسنة دولية للزراعة الأسرية (العائلية) من أجل " زيادة الوعي والفهم لتنوع مساهمة المزارع الأسرية والمزارع الصغيرة والتحديات التي تواجهها".

وقد أختلف تعريف المزرعة الأسرية تبعاً للتغير في توليفة قوى الإنتاج وهيكلة الإنتاج ومستوى التقدم والتطور الصناعي ودور القطاعي الزراعي إقتصادياً. فتعريف المزرعة الأسرية قبل الثورة الصناعية يختلف عنه بعد النهضة الصناعية

والتطور المعروف في يومنا هذا في مجال الصناعة والإتصال وغيرها.

ومع تطور الحياة الإقتصادية والصناعية وتراجع دور الزراعة في الإقتصاد وإعتماده على الدعم فقط ظهر تعاريف أكثر مرونة للمزرعة الأسرية وأصبح الأهم هو القول بأن كل الحالات تعتبر مزارع عائلية في حال كانت الإدارة بيد العائلة، وبغض النظر كانت مملوكة للعائلة أو بالمشاركة وتنفذ 50٪ من العمل المطلوب سنوياً من قبل أبناء العائلة أو مساعدين غير مدفوعي الأجر.

فالمزرعة الأسرية ليست مهمة من حيث توظيف الأموال والعمل والأرض (عناصر الإنتاج التقليدية) لإنتاج سلع زراعية وربح وإنما نمط حياة يعتمد ومبني على قناعات بأهمية العيش والعمل في المزرعة. ولا زالت الزراعة الأسرية تعتبر كحجر الزاوية في القطاع الزراعي مع أن إمكانية المحافظة مستقبلاً على هذا النمط من الإنتاج الزراعي ليس ملموساً. بل هناك تخوف من زواله أمام التقدم في التكنولوجيا الزراعية والمنافسة مع المنتجين في الدول الأخرى وبسبب الإتفاقيات التجارية وخاصة تحرير التجارة.

وسوف تعمل الدراسة على المساهمة في بلورة وعي عام بماهية وأهمية الزراعة الأسرية، وإبراز أثر الزراعة الأسرية، ووضع خطة طريق/توصيات عملية لتحسين الزراعة الأسرية في فلسطين وإقتراح السياسات العملية والمناسبة.

وقد إعتمدت الدراسة على عدد من الخطوات المتكاملة وهي مراجعة الأدبيات الخاصة بالزراعة الأسرية، ووضع خطة وأدوات جمع البيانات وخاصة إستمارة جمع البيانات، وتم جمع البيانات في تشرين أول/أكتوبر 2014 ومن مزارعين ممثلين للزراعة الأسرية في خمسة تجمعات زراعية ممثلة للمناطق المطرية المختلفة.

تاريخياً تأثرت الزراعة الأسرية بالنكبة 1948 ولجوء أعداد كبيرة من الفلسطينيين من الأراضي الزراعية الخصبة. وتلاها النكسة 1967 ووقوع الضفة الغربية تحت الإحتلال ونزوح عدد كبير من الفلاحين والمزارعين.

وكانت إنتفاضة الحجارة (1987) ما قوى إرتباط المزارع والجمهور بشكل عام بالأرض وشهدت الزراعة بما فيها الزراعة الأسرية إنتعاشة. وجاءت الإنتفاضة

الفلسطينية لتطرح من جديد أسساً مختلفة لتطوير الإقتصاد الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني. و لكن الفلسطينيين إفتقدوا في هذه المرحلة فرصة بناء "نموذج المزرعة الأسرية" الذي يعملون من أجله. حتى المنظمات الأهلية والمجتمع المدني الفلسطيني (قبل أوسلو) لم يوفق في وضع إستراتيجية وطنية واحدة للتعامل مع القطاع الزراعي ولا زال هذا الغياب مسيطراً.

وبعد أوسلو أعتمد العمل في تنمية الزراعة على وحدة المشاريع لجلب التمويل ولم تعتمد على سياسة وطنية زراعية مبنية على تعزيز الصمود وتمتين العلاقة بين الأرض والمزارع. بل ركزت على مشاريع تنموية وتغذوية وتوعوية تقترب أو تبتعد عن تمكين الزراعة الأسرية.

حتى الحالات المعزولة مثل قاعدة المعلومات الزراعية في مطلع التسعينيات AIS إنتهت مع أوسلو وتحولت إلى قاعدة مشاريع زراعية APIS وإدارة للمشاريع. وإنتقلت مشاريع إستصلاح الأراضي من مشروع إقتصادي-إجتماعي إلى مشروع إستثماري-تمكين مؤسسي. وإنتقل الإهتمام من المزارع وقطعة الأرض (المزرعة) إلى المشروع، حتى الإحصاءات الزراعية بقيت رهينة النموذج الإسرائيلي المرتكز على التجمع (كيبوتس وموشاف وقرية زراعية) ولم يبنى على الحيازة الزراعية رغم توفر سجل المزارعين من التعداد الزراعي 2010. ولم يتم إجراء الإحصاءات الزراعية على أساس السجل الزراعي، كما كان المتوقع.

وبعد 1998 ونهاية أوسلو وبداية السلام الإقتصادي إنتعشت الشركات الخاصة في الزراعة وغالباً على حساب صغار المزارعين (بما فيها الزراعة الأسرية). كما إنتعش إقتصاد الخدمات والنمط الإستهلاكي مما زاد في تهميش الزراعة. وأصبحت الزراعة بين الزراعة الربحية فقط (الزراعة المحمية والمزارع المميكنة ... الخ) أو زراعة الهواية. وأبقت الزراعة الأسرية على الحد الأدنى من العلاقة مع الأرض للحفاظ عليها، ليس كمصدر رزق فقط كما يفترض في المزرعة الأسرية.

وتشير الأرقام إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع الحيازات الزراعية موجهة لغرض تلبية حاجة الإستهلاك الأسري أو البيع بعد الإستهلاك الأسري. وبرزت ثلاث ظواهر هي إعتماد الزراعة على اليد العاملة الأسرية وتأنيث الزراعة، أي تطور دور المرأة

في الزراعة، و ثالثاً الدور المحافظ للأنثى في العمل الزراعي المأجور.

وإتضح إرتفاع نسبة مساهمة الأسرة في العمل الزراعية خاصة في مناطق الزراعة مع إختلاف بين المشاركة الكبيرة للأسرة في الزراعة (كمخزون بشري للعمل الزراعي) وبين المساهمة الفعلية الأقل للأسرة في العمل الزراعي، وإيجابية الفرق بينها وذلك كإحتياط عائلي للعمل الزراعي.

بعد آخر وهام في هذا المجال هو وجود نسبة عالية من المتعلمين في أوساط المزارعين والقائمين على النشاط الزراعي ميدانياً. وهو ما يوفر البيئة المناسبة لنقل التكنولوجيا وتعزيز فعالية الإرشاد الزراعي والعمل التنموي الجاد والهادف. وثبت وجود إرتباط بين نسبة مساهمة الأسرة في المزرعة الأسرية وبين المستوى التعليمي لصاحب القرار المزرعي وإن كان هذا الإرتباط ضعيفاً ولكنه إيجابي.

وتشير البيانات أن متوسط إستهلاك الأسرة من منتجات المزرعة تبلغ 10٪ وأن الأعلى هو 100٪ أو للإستهلاك المنزلي فقط. وهذا نموذج على المزرعة الأسرية النقية. وهو ما يعني أن الزراعة في الضفة الغربية موجهة للسوق بالدرجة الأولى، عدى في الزراعة البعلية فهي في الغالب زراعة أسرية بشكل كبير.

وبينت الدراسة أن من سمات الزراعة الأسرية بشكل خاص والأسرة الريفية بشكل عام هو الحرص على الإنتاج الذاتي وخاصة من الصناعات الغذائية، بغض النظر أكانت منتجة في المزرعة الأسرية أم شراء المنتجات الزراعية في موسمها المحدد وبالأسعار الأفضل ليتم تصنيعها منزلياً.

كما أشارت البيانات إلى أن الزراعة تشكل المصدر الرئيس والأول في دخل العائلات الزراعية. يليها بفارق كبير الوظيفة العمومية وثالثاً يأتي القطاع الخاص كمولد دخل. وإتضح أن توزيع الدخل الشهري من المزرعة كما الجرس المقلوب. أي نسبة أعلى عند الأطراف، وأن معدل الدخل الشهري يقدر بـ 2650 شيكل، وهو أقل من خط الفقر.

وتشير الأرقام إلى عدد من الحقائق هي أن معدل الدخل من خارج الزراعة قليل، وأن الدخل من خارج المزرعة والذي يرضي به المزارع ليغادر الزراعة ليس بعيداً

بشكل كبير عن معدل دخله الحالي من خارج المزرعة.

كما يتضح وجود مسألتين مهمتين، الأولى تراجع دخل المزرعة الشهري مع زيادة مساهمة الأسرة في العمل الزراعي. وثانياً زيادة عدد المزارع والحيازات الزراعية التي تعتمد أكثر على مساهمة الأسرة في العمل الزراعي.

وفي مجال التوصيات فقد طرحت الدراسة خمسة مسارات متكاملة تشكل بحد ذاتها خارطة طريق هي تعزيز المسار الرقمي والمعلوماتي في الزراعة، تطوير بيئة العمل القانونية والتشريعية وتطوير البناء المؤسسي للتعامل مع الزراعة الأسرية والعمل الفعلي على مشاريع تنموية تستهدف المزارع الأسرية وكذلك المشاريع الإستثمارية وأخيراً الدعم الفني والإرشاد.

1. المقدمة

بالرغم من أهمية الزراعة الأسرية على المستوى الوطني حتى في الدول الصناعية والغنية كما إتضح من عرض الدراسات والأدبيات في هذا المجال، وبالرغم من أهميتها الخاصة على المستوى الوطني الفلسطيني كونها تختصر الأرض والإنسان معاً في المزرعة وهذه الوحدة، وحدة التكوين، مهددة وعرضة لمخاطر شتى وعلى رأسها الإحتلال وهي بذلك قد تشكل لبنة أولى في بناء صده ومقاومته.

وبالرغم من ذلك، فلم تحظى الزراعة في بعدها الإقتصادي-الإجتماعي بما تستحق من الدراسات، ولم تنل الزراعة الأسرية الإهتمام المطلوب خاصة في السياسات التنموية والإقتصادية، ولم يؤصل عليها العمل في مجالات أخرى مثل المعلومات والإحصاءات، وهو ما يمكن رده إلى ضعف الوعي بأهميتها.

ولهذا فقد جاءت هذه الدراسة لتعبئة هذا الفراغ وتصحيح هذا الظلم تجاه أهم مكون من مكونات الزراعة وهي الزراعة الأسرية التي يعتمد عليها إقتصادنا الزراعي بشكل خاص وإقتصادنا المقاوم بشكل عام.

فلسطينياً، فنرى بشكل جلي كيف أن التاريخ الفلسطيني يفعل فعلته في الأرض والشجر وبالتالي في المزرعة الأسرية التي تشكل وحدة التكوين الأولى في الإقتصاد الوطني بشكل عام وفي الإقتصاد الريفي بوجه خاص. ولا زالت الزراعة وعلى رأسها الزراعة الأسرية تحظى بأهمية وخصوصية كبيرة في فلسطين وخاصة في الضفة الغربية، وبالتالي فمن المتوقع أن يترك التاريخ أكثر من بصمات على أرضنا الزراعية وتحديداً على وحدات الإنتاج وهي المزرعة.

وقد تعرضت الضفة الغربية وخاصة الزراعة فيها إلى موجات متتالية من الإحتلال والإستعمار ومارست سياساتها العنصرية والتفتيتية لتمكين سيادتها وفي الغالب على حساب المتانة الداخلية لإقتصادنا وفي القلب منه الزراعة، ولبنته الأولى المزرعة الأسرية التي تضم الأرض والبشر معاً، وهما المقصودان بالعدوان، معاً.

وهذا ما يضفي أهمية على تناول هذا الموضوع بالتحليل والتمحيص، علها تكون

بداية لسلسلة دراسات تحليلية تساهم في إعادة بوصلة التنمية وتضعها على سكة الإستدامة الحقيقية المبنية على إستدامة الأرض والبشر والبيئة، في توازن ودون إضرار أحدهم بالآخر. والزراعة الأسرية هي نواة الزراعة البيئية وحاضنتها وهي الأولى بالبناء عليها وتنميتها للحفاظ على هذا التوازن، خاصة في وجه العوامل الخارجية وعلى رأسها الإحتلال.

لقد جاء إطلاق سنة 2014 كسنة دولية للزراعة الأسرية (العائلية) من أجل " زيادة الوعي والفهم لتنوع مساهمة المزارع الأسرية والصغيرة والتحديات التي تواجهها". وستعمل السنة الدولية للزراعة الأسرية على:

- زيادة الوعي على المستوى العالمي؛
- البناء على الموجود من نشاط ومبادرة وطنية أو إقليمية موجهة لتعزيز مساهمة الزراعة الأسرية والمزارع الصغيرة في التنمية المستدامة؛
- وزيادة التفاعل والنقاش على المستويات المختلفة "لزيادة الوعي والتفهم والدعم للمزارع الأسرية».

وقد عرفت السنة الدولية للزراعة الأسرية بأنها " سبيل تنظيم العمل الزراعي ... الذي يدار بواسطة العائلة ويعتمد على اليد العاملة من العائلة بشكل كبير. وأن العائلة والمزرعة مرتبطة معاً وتتشارك أو تجمع أنشطة إقتصادياً وبيئياً وإجتماعياً وثقافياً (FAO ,213).

وقد أطلقت هذه الصرخة من أجل تسليط الضوء على:

- التعريف بالزراعة الأسرية والمزارع الصغيرة؛
- أهمية الزراعة العائلية في مواجهة الفقر والجوع؛
- وتوفير الأمن الغذائي والغذاء والتغذية؛
- وتحسين ظروف المعيشة والحياة؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية "مياه، طاقة، تربة، المادة الوراثية"؛
- الحفاظ على البيئة؛
- وتمكين التنمية المستدامة وخاصة في المناطق الريفية.
- من الواجب إضافة بعد آخر للزراعة الأسرية والمزارع الصغيرة في

الأراضي المحتلة وهو "تعزيز القدرة على الصمود ومقاومة الإقتلاع ومصادرة الأرض»، ولهذا فالزراعة الأسرية يجب أن تحظى بإهتمام خاص في الأراضي المحتلة وخاصة في السنة الدولية للزراعة الأسرية والمزراع الصغيرة.

وستشكل هذه الأهداف والآثار المدركة والمؤكدة للزراعة الأسرية جزء من إطار عملنا في هذه الدراسة. والتي ستعمل على:

- تعريف الزراعة الأسرية (العائلية) في سياق وطني،
- تسليط الضوء على الأهداف التي جائت من أجلها هذه الصرخة،
- إستخلاص العبر والدروس ووضع الأسس لتعزيز الدور المستقبلي للزراعة الأسرية في الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة والمساهمة في التنمية المستدامة.

2. الإطار النظري لدراسة الزراعة الأسرية

سنحاول في هذا الفصل الإجابة على عدد من الأسئلة المحورية:

- ماهية المزرعة الأسرية ومتى نقول أن المزرعة عائلية؟
- كيف تطورت وصمدت المزرعة الأسرية في وجه النمو الإقتصادي المطرد وتغلغل الرأسمال والصناعة في مناحي الحياة بما فيها الزراعة والريف؟
- ما الفرق بين الزراعة الأسرية والزراعة غير الأسرية (المأجورة أو الرأسمالية)؟
- هل الزراعة بالمحاصصة/بالمشاركة **Sharecropping** أو المستأجرة **Rent Farming** و ما يسمى بال "مزارعين من الباطن" **Tenants** أم يقتصر على المزارع الأسرية الذاتية الإدارة «**Owner Operated**" علماً بأن هؤلاء جميعاً يمكن أن يمثلوا الزراعة الأسرية بتعريفها المجرد "الإعتماد على اليد العاملة الأسرية» ولكنها تختلف في أبعادها الأخرى وخاصة الإجتماعية وعدالة الزراعة بالمشاركة/المحاصصة وكذلك الأثر المتوقع للزراعة المستأجرة والمشاركة على إدارة الموارد الطبيعية وتحديداً إستنزاف التربة والمياه، دون البيئة وتلويها.

تعريف الزراعة الأسرية:

عرفت المزرعة بأنها المؤسسة الأيديولوجية والتاريخية الأعرق والأكثر إستمرارية في الغرب (**ELIAS ANDERSSON, 2014**.) وفي الشرق أيضاً. وذلك بالرغم من التقدم الصناعي، فالمزرعة الأسرية إستمرت كوحدة الإنتاج الرئيسة في قطاع الزراعة . ويرى البعض أن النظرة إلى العامل في الأرض على أنه مزارع عائلي أو عامل بأجر هي مسألة ذات علاقة بالتنمية السياسية، بينما ما إذا كانوا فقراء أو أغنياء فهي مسألة إقتصادية وذات علاقة بالسياسة الإقتصادية وتحديداً المستوى الإقتصادي في التجمع الريفي. من المفيد النظر في حالتنا أيضاً إلى إدماج السياسة والتنمية السياسية في القضايا الخاصة بالزراعة والتنمية الزراعية. وربما يشكل تناول الزراعة الأسرية جزء من هذا الجهد (**Doreen**).

وقد تم تعريف المزرعة في أوروبا بوحدة واحدة فنياً وإقتصادياً والتي تدار من قبل إدارة واحدة وتنتج سلع زراعية. أما في السياق الأمريكي فتعرف المزرعة بأنها أي مكان ينتج منه ما يعادل أو يزيد عن 1,000 دولار من السلع الزراعية وتباع أو يمكن بيعها خلال سنة التعداد الزراعي».

ومن وجهة نظر سوسيولوجية (علم الإجتماع) فإن أسرة المزارع أو أسرة المزرعة ترتبط بقيم وروابط عائلية قوية مثل التضامن (Szydlik, 2008, Mike Calus, 2014) والإستمرارية والإنتماء. كما أن الهدف الرئيس للزراعة الأسرية في كثير من الحالات ليس تعظيم الربح كما تفترض النظريات الإقتصادية ولكن أهداف خخرى مثل الحفاظ على نشاط إقتصادي نافع وتمريرها للأجيال القادمة (Err-ington, 2002) تعتبر من الأهداف الهامة للعائلة الزراعية (Mike Calus, 2014). وحجة شيانوف الرئيسية والمعروفة، هي أن هدف المزرعة الأسرية هي تلبية حاجات المجموعة وإحتياجات (الأسرة) وليست بالضرورة الربح.

وقد أختلف تعريف المزرعة الأسرية تبعاً للتغير في توليفة قوى الإنتاج وهيكلة الإنتاج ومستوى التقدم والتطور الصناعي ودور القطاعي الزراعي إقتصادياً، فتعريف المزرعة الأسرية قبل الثورة الصناعية يختلف عنه بعد النهضة الصناعية والتطور المعروف في يومنا هذا في مجال الصناعة والإتصال وغيرها.

ويرى (Harold Brookfield, 2008) أن التعريف التقليدي للمزرعة الأسرية تقترب من توصيف شيانوف النظري على أنها تلك المزرعة التي تستخدم فقط اليد العاملة الأسرية. حيث أن المزارع التي تعتمد على الأجراء هي مزارع رأسمالية، والتي تعتمد على تعاون أكثر من عائلة معاً هي مزارع تعاونية أو شيوعية أو جماعية (سوفوخوز وكولوخوز في الإتحاد السوفيتي السابق وكيبوتس و موشاف في الكيان الإسرائيلي) وهي تعتبر نقيض المزارع الأسرية أو البديل عنها. أما المزرعة الأسرية «النقية»، فهي النموذج الأبسط والأوضح لمؤسسة المزرعة، حيث يسيطر مزارع منفرد على الإنتاج والسيطرة على موارد وموجودات المزرعة، بما فيها اليد العاملة (DOUGLAS).

وفي مناسبات أخرى أعتبرت مزارع أسرية نقية تلك المزارع التي تنفذ 95 ٪من

الأعمال والأنشطة الزراعية فيها من قبل أبناء العائلة، وتلك التي تضم بين ٪50 و ٪94 من العمل بيد أبناء العائلة فهي مزارع أسرية وسيطة. ويمكن ضم غالبية هذه الفئة إلى المزارع الأسرية.

ويرى آخرون، أنه بالإمكان للمزارع الأسرية أن تعتمد على عمل مأجور في جزء من العمل دون أن تصبح رأسمالية. حيث يمكنهم الإعتماد على مهنيين ومختصين للقيام بأعمال محددة مثل تحضير الارض والحصاد ويمكن الإعتماد على عمال مؤقتين لتنفيذ بعض الأعمال الحقلية التي تتطلب عمل ماهر، مثل الحصاد والزراعة.

بل أن التحول في الإقتصاد والضغط على المزارع الأسرية كان لا بد من عمل جزئي خارج المزرعة لتعويض عجز المزرعة عن الصرف على عائلة المزارع، هذا التنوع (**diversification** أو **Pluriactivity**)، أو الجمع بين العمل في المزرعة والعمل خارج المزرعة بدأ مقبولاً لإدامة النشاط الزراعي. وأصبح يعتبر تحول طبيعي لزراعة الأسرية لإدماج الزراعة والأسرة الزراعية في الإقتصاد الوطني في الدول كافة، النامية والمتطورة (**Brookfield and Parsons 2007**). وهو ما وضع الزراعة في منافسة مع القطاعات الإقتصادية الأخرى على قوة العمل بما فيها الموجودة على أرض المزرعة.

و بالنسبة ل (**Harold Brookfield, 2008**) يكفي إعتبار أن المزرعة الأسرية موجودة حيث يكون لنقل ٪50 من العمل المطلوب في المزرعة يقوم به أفراد من الأسرة أو غيرهم من المتطوعين والمتعاونين، غالباً من جيرانهم حيث يتم العمل بشكل تبادلي".

ومع تطور الحياة الإقتصادية والصناعية وتراجع دور الزراعة في الإقتصاد وإعتماده على الدعم فقط ظهرت تعريفات أكثر مرونة للمزرعة الأسرية وأصبح الأهم هو القول بأن كل الحالات تعتبر مزارع عائلية، من ٪50 فما فوق، في حال كانت الإدارة بيد العائلة، وبغض النظر كانت مملوكة للعائلة أو بالمشاركة (**tenanted**) وتنفذ ٪50 من العمل المطلوب سنوياً من قبل أبناء العائلة أو مساعدين غير مدفوعي الأجر.

وقد ضم البعض إلى المزارع الأسرية كل مزرعة يقدم فيها أفراد الأسرية أكثر من ثلث العمل الدائم ((Robert Estwood, 2004)). وبرأي Hilde Bjoerkhaug) فإنه لا بأس أن تصبح الدوام الجزئي إستراتيجية العمل في المزرعة الأسرية، بغض النظر أن كان جزء الوقت للمزرعة أم للعمل خارج المزرعة، ألمهم أن لا تهمل المزرعة من الخدمات والعناية المطلوبة، مهما كان المردود المالي من المزرعة، لأن المهم والأهم هو الربح على المدى البعيد والربح الشامل وليس المالي فحسب.

بحسب العديد من المؤلفين ((Mike Calus, 2014)) فإن تعريف الزراعة الأسرية يضم عدد من العناصر:

- ملكية النشاط الزراعي وإدارته في يد العائلة أو قريب من الأسرية،
- ملكية النشاط الزراعي وكذلك إدارته يتوارث أو ينتقل داخل العائلة،
- غالبية العمل والنشاط البدني يقوم به أفراد العائلة،
- جزء مهم من رأس المال المنفق في المزرعة يوفره أعضاء العائلة
- تحصل العائلة على نسبة عالية من دخلها من خلال المزرعة،
- الشركاء تربطهم علاقات قرابة أو نسب،
- تعيش العائلة في أرض المزرعة.

توصيف المزرعة الأسرية

وقد قسم (John Hendrickson, 2005) المزرعة الأسرية إلى ثلاثة أصناف تبعاً للحجم: مزرعة بمستوى حاكورة (أقل من 3 دونم)؛ ومزرعة بمستوى السوق (وتقسم قسمين صغير ووسط)؛ ومزرعة للإنتاج الزراعي، مساحة كبيرة وإنتاج كبير.

كما قسمت المزارع الأسرية من حيث قاعدتها الإنتاجية الإقتصادية إلى ثلاثة أقسام:

- مزارع الكفاف (Subsistence Farms) وهي المزارع التي تنتج ويتم إستهلاك كامل المنتوج داخل العائلة المزارعة ولا يسوق أي جزء منه إلى الخارج أو يباع، وفي كل دول العالم يجري الكتابة عن المزارع الأسرية الصغيرة على أنها فلاحين Peasants.
- أما المزارع شبه الكفاف (Semi-subsistence farms) فقد تم تعريفها بأنها

المزارع التي تنتج سلع زراعية بغرض الإستهلاك الأسري الذاتي وتورد أو تسوق جزء من المنتج، ولم يتم تحديد حد فاصل بينها(Regulation (EC) No. 1698/2005).

- أما المزرعة الإقتصادية (Economic farms) فقد اعتبر الحجم الاقتصادي للمزرعة بإنتاج ما قيمته 1,2000 يورو، وهي إجمالي القيمة المضافة للحيازة الزراعية وتساوي مجموع القيم المضافة للأنشطة الزراعية التي تمارس على أرض المزرعة (EC, 2011).

أما بالنظر إلى العلاقات الإستثمارية على أنها في مرتبة أعلى من الإدارة إذ تعني أيضاً القدرة والرغبة على التقرير (Conception) والتنظيم والإدارة وما يشمل ذلك من مخاطرة، في عملية البحث عن الربح والتقدير (Mike Calus, 2014). ولا تتمثل فقط في الإدارة كعنصر إنتاج فيمكن تقسيم المزارع إلى مزرعة عائلية وأخرى منشأة زراعية قد تلعب العائلة دور فيها ومزرعة صناعية كما يظهر في الجدول التالي حيث تختلف هذه الأصناف تبعاً لمصدر اليد العاملة والإدارة والمستثمرون أو العلاقات الإستثمارية.

	اليد العاملة	الإدارة	علاقة إستثمارية Entrepreneurship
مزرعة عائلية Family Farm	العائلة	العائلة	العائلة
منشأة زراعية Family Business	العائلة أو مستأجرة	العائلة أو مستأجرة	مشاركين/ محاصصين
مزرعة صناعية Industrial Farm	عمل مستأجر	مدير مدفوع الأجر	شركاء

ويجدر الملاحظة هنا أن المزارع المستأجرة أو المشاركة (محاصصة أو مزارعة) لا تعتبر مزارع عائلية بالرغم من أن اليد العاملة عائلية وكذلك الإدارة.

المزرعة الأسرية في سياق التطور الإقتصادي التاريخي:

لقد مر القطاع الزراعي بتحولات درامية (كبيرة) خلال السنوات الثلاثين الماضية،

من مزارعين يتمتعون بنشاط سياسي وإقتصادي وتأثير ودعم مجتمعي، إلى الوضع الراهن حيث يصارع المزارعون للبقاء ولا تمثيل حقيقي وغطاء قانوني حقيقي وفاعل) يشرعن إستمرارهم في الإنتاج والنشاط، أنظر (Hilde Bjo-erkhaug) وتجربة النرويج في هذا المجال.

في الغرب كان هناك إعادة هيكلة للزراعة متأثرة بالتجارة والرسملة أو النمو الرأسمالي والتطور الصناعي (ELIAS ANDERSSON, 2014). ، وللتغلب على المصاعب الحياتية ومن أجل البقاء، كان لا بد من إيجاد عمل خارج المزرعة وكان على المرأة أن تفعل ذلك أكثر من الرجال، في الغرب (ELIAS ANDERSSON, 2014). ،

ويشير الإقتصاديون أن حجم المزرعة (المتعادل) يزداد مع التطور والتنمية وذلك وواكبة المستوى المعيشي بين داخل المزرعة وخارج المزرعة في المجتمع المحلي (Rob-ert Estwood, 2004)، وهو ما يعني إما زيادة حجم المزرعة (مساحة، إنتاج أو إنتاجية) أو زيادة العمل خارج المزرعة لتعويض النقص في التنمية، أو في أحسن الأحوال إيجاد صيغة للحفاظ على توازن التطور والنهضة بشكل عام وفي العام مع "حياة المزرعة». وبكلمات أخرى فمع إرتفاع أسعار وتكاليف المعيشة والتي لا يقابلها زيادة مماثلة في المنتجات الغذائية أو الزراعية وبالتالي دخل المزرعة يزداد الحجم الأمثل للمزرعة. أي الحاجة لمزيد من الأرض لتوفير حياة كريمة للمزارع وعائلته أو المستوى التكنولوجي للمزرعة، وهذا إما غير عملي وممكن أو يحتاج إلى مزيد من العمل والجهد وربما الميكنة لخدمة المزرعة، تعويضاً للعمل. وقد يكون هذا أيضاً غير ممكن.

وهو ما دعى البعض لطرح السؤال في الأدبيات الأجنبية (Robert Estwood, 2004) وهو "هل للتطور التكنولوجي والذي يؤدي إلى إمكانية زيادة حجم المزرعة يتضمن كذلك إبتعاد عن الزراعة الأسرية»؟ بمعنى هل التطور التكنولوجي يأتي على حساب أو بدل الزراعة الأسرية (الإجتماعية)؟

ويتسائل الكثير من الإقتصاديين حول إمكانية بقاء وإستمرار الزراعة الأسرية في ظل خصخصة ورسملة الأنشطة الإقتصادية الأخرى مثل الصناعة (Hilde Bjoerkhaug,). وبالنسبة ل (Schmitt, 1991) فإن الزيادة في حجم المزرعة بسبب

زيادة إقتصاديات الإنتاج أقل نسبياً من الزيادة في الحجم بسبب زيادة كفاءة الإنتاج والإستخدام الأمثل للموارد،(Mike Calus, 2014) ، (بما فيها اليد العاملة الأسرية). و يرى (Robert Estwood, 2004) أن تكاليف الإشراف على المزرعة والزراعة هي التي تقرر شكل الزراعة، عائلي أو غيره، وليس التطور التكنولوجي وبالتالي إقتصاديات الحجم.

وبحسب (Nathan Wittmaak,) إستطاعت المزرعة الأسرية أن تصمد وتستمر كعائلية دون الرسملة والتحول إلى شركات كما حصل في الأنشطة الإقتصادية الأخرى كالصناعة والتجارة والتي تحولت بسرعة إلى شركات مساهمة كبيرة وبعضها عابر للقارات، يعود السبب إرتباط الزراعة بالموسمية وتقلبات المناخ وصعوبة الإدارة المدفوعة الأجر ومن قبل غير المعنيين بها وتقلل أرباح التخصص الإنتاج (specialization) ، وهو ما يؤدي إلى إمكانية الفساد الأخلاقي -Moral Haz ard" في غياب الإدارة أو غياب إدارة المالك. كذلك تواجه الزراعة خصوصية من نوع آخر مرتبطة بالموسم والزمن وتقلباتها (Production Cycles)، فالزراعة في بعض المحاصيل والأنشطة الزراعية مرتبطة بفترة زمنية محددة أو بظرف معين (تشتيل، تبريد وكسر فترة البرد ... الخ)، وأبلغ مثل في الزيتون حيث السنة الماسية والأخرى الشلتونة، ولا يعرف بالتأكيد ما وراء هذه الظاهرة الطبيعية (Natural Cycle).

من ناحية أخرى فيرى البعض أن العمل العائلي لديه ميزة أساسية وهو الإهتمام بالعمل بكفاءة أعلى من العمل المأجور، وبالتالي فإن إنتاجية العمل العائلي وإن كان غير مدفوع الأجر فهي أعلى. وهذا ما يفسر عدم إقدام الشركات الرأسمالية على الدخول في معترك الإنتاج الزراعي، إنتاجية العامل المأجور. ويرى بعض الإقتصاديين، أن الزيادة في إنتاجية العمل العائلي كونه ينم عن حاجة يعوض "إقتصاديات الحجم Ecomnomies of Scale" أو الزيادة في الإنتاجية التي يقال بوجودها وتأثيرها عند زيادة المساحة وإدخال الآلة. وبالتالي فميزة الحجم التي توفرها الميكنة والتكنولوجيا يمكن أن يوفرها المزارع وعائلته في كفاءة الإنتاج الزراعي والعمل الزراعي حقلياً وبالتالي البقاء منافس في وجه الضغوط لرسملة هذا القطاع.

وهذا يفسر ظهور التخصص في الزراعة (والرسملة في الزراعة أو الزراعة الأسمالية) ونما عالمياً حيث لا يكون هناك تأثير للموسمية أو التأثير الكبير للطبيعة (Nathan Wittmaak,) ، في الزراعة المحمية مثلاً وتربية الحيوان المراقبة مناخياً (controlled environment). وهو أيضاً ما جعل بعض الدول، مثل أمريكا، تعمل على سن قوانين ضد الشركات (anti-corporate legislations) تمنع تغول وتطور الشركات الزراعية وخاصة في أواسط سبعينيات القرن الماضي في عدة ولايات، خوفاً على الزراعة الأسرية حيث كانت الزراعة مصدر رزق لنسبة كبيرة من سكان الريف الأمريكي، وسنت قوانين في أغلبها تمنع الشركات من امتلاك عدة مراحل من الإنتاج والتسويق والتصنيع التقنيات ...الخ، منعاً للتطور العامودي للشركات الزراعية على حساب المزارع الأسرية.

المزرعة الأسرية حاضراً:

في عام 1992 أوضحت الإحصاءات الأمريكية أن أكثر من 85٪ من المزارع هي مزارع عائلية، أنظر جدول (1). وتشير الأرقام إلى إنتشار واسع للمزارع الأسرية في أوروبا وأمريكا، أي البلدان الصناعية الأولى والرأسمالية الأكثر تشدداً في سيطرة رأس المال على العملية الإنتاجية. وهو ما يعني أن المزرعة الأسرية هي لبنة الإنتاج للزراعة بما فيها الرأسمالية، وهي التي تضفي بعدا إجتماعيا للعملية الإنتاجية، تحرص الدول المتقدمة على الحفاظ عليها.

جدول (1): حصة المزرعة الأسرية في القطاع الزراعي في الدول الأوروبية (2005) وأمريكا (2007)

	نسبة عدد المزارع الأسرية من الحيازات الزراعية	نسبة مساحة المزارع الأسرية من الحيازات الزراعية	نسبة العمل العائلي من العمل في المزرعة	متوسط حجم المزرعة (فدان)
بلجيكا	93	91	80	102
الدنمرك	99	97	63	175
فرنسا	76	51	49	185
ألمانيا	94	71	70	189
إيرلندا	100	100	93	99

إيطاليا	98	72	82	40
البرتغال	98	76	83	56
إسبانيا	95	61	65	73
هولندا	93	90	63	81
بريطانيا	96	85	67	381
أمريكا	87	70	56	418

المصدر: الإحصاء الأوروبي 2007، دائرة الزراعة الأمريكية، مكتب خدمات الإحصاء 2009. (Mike Cas-lus, 2014)

بالرغم من أن المزارعين يشكلون نسبة قليلة نسبياً من النشطاء اقتصادياً، بما فيها في أوروبا، إلا أنهم وبإدارتهم لمزارعهم يمكن أن يكون تأثيرهم حاسم، فهم حراس الارض وحماة المساحة الأكبر من الوطن (Ika). حتى في النمسا (Ika) ، فإن 54٪ من دخل المزرعة الأسرية يأتي من المزرعة والعمل في الزراعة القريبة، 29٪ من مصادر أخرى و17٪ من التقاعد والعوائد الإجتماعية (بما فيها الدعم) (BMLFUW 2005:75)..

وبالرغم من الضغوط الخارجية الكبيرة والمتعاظمة ومن شتى المصادر كما أشرنا، إلا أن المزرعة الأسرية لا زالت تلعب دور مهم في الإقتصاد المجتمعي والوطني ويتجاوز بكثير حجم الدعم والإسناد المقدم له وللزراعة الأسرية من الجهات المعنية. يصعب تفسير ذلك إلا بأن الزراعة والزراعة الأسرية تبقى وفي كل الأحوال الملاذ الآمن للمواطن وبالتالي يصعب الاستغناء عنها حتى في أسوأ الأحوال وتحت الظروف القاسية (Hilde Bjoerkhaug,).

أهمية المزرعة الأسرية:

فالمزرعة الأسرية ليست مهمة من حيث توظيف الأموال والعمل والأرض (عناصر الإنتاج التقليدية) لإنتاج سلع زراعية وربح وإنما نمط حياة معتمد ومبني على قناعات بأهمية العيش والعمل في المزرعة. ويرى (John Hendrickson, 2005) أن الدخل المالي (الدولار) لا يعتبر المقياس الوحيد لنجاح أو إستدامة النشاط الإقتصادي بما فيه الإنتاج الزراعي إذ أن نوعية الحياة والإستمتاع بالوقت هي من

الأبعاد الهامة للقرارات الخاصة بالزراعة بما فيها الزراعة الآمنة والعضوية ... الخ وتسويق المنتجات الزراعية الطازجة، هذا في بلاد تطور فيها الوعي بالزراعة كنشاط إقتصادي-إجتماعي- بيئي وليس مجرد نشاط إقتصادي أو لتوليد الدخل المالي فقط.

كما بدأ أصحاب القرار وصانعي السياسات يدركون أن الزراعة، وخاصة الأسرية، لا تنتج السلع الغذائية مثل الحبوب واللحوم فحسب، وإنما تنتج منتجات غير سلعية مثل التنوع الحيوي، المظهر الطبيعي الجذاب، حماية البيئة والحياة الريفية، الأمن الغذائي وصمود الريف وإستمرار الحياة الريفية (Mike Calus, 2014).

بمعنى أن النموذج الأوروبي ينظر إلى الزراعة، وخاصة الزراعة الأسرية، هي جزء من فسيفساء الريف والحياة الإجتماعية وينظر إليها بتقدير عالي من قبل المجتمع ككل. ولهذا فإن صانعوا السياسة في أوروبا يستخدمون ويساندون الأبعاد البيئية االإجتماعية لحماية المزارعين من التجارة الدولية ويمنحونهم دعم في الدخل (Pot-ter and Tilzey, 2007). ويشكل هذا دعم هام لإستمرار المزرعة الأسرية وإستمرار وظائفها الإجتماعية-الإقتصادية-الإيكولوجية.

الدعم الحتمي للحفاظ على الزراعة الأسرية ووظيفتها:

ولا زالت الزراعة الأسرية تعتبر كحجر الزاوية في القطاع الزراعي (Mike Calus, 2014)، مع أن إمكانية المحافظة مستقبلاً على هذا النمط من الإنتاج الزراعي في ليس ملموساً في الادبيات، بل هناك تخوف من زواله أمام التقدم في التكنولوجيا الزراعية والمنافسة مع المنتجين في الدول الأخرى وبسبب الإتفاقيات التجارية وخاصة تحرير التجارة.

كما لا زالت الزراعة الأسرية تشكل النموذج الأوضح والأعم لتنظيم الإنتاج الزراعي (Hilde Bjoerkhaug,). إلا أن التخوف لا زال موجود ففي الوقت الذي تملي فيه الشركات الكبيرة السياسات أو الإقتصاد العالمي فإن الزراعة الأسرية تبدو أقل فاعلية وتأثير وتصبح "دقة قديمة" أو موضة عتيقة ومنتهية obsolete. إلا أن هذه المزارع تضم عدد كبير من السكان في العالم وأغلب الفقراء. وهو ما يستوجب نوع

من التدخل والدعم.

وبالنسبة للبعض فقد تحولت المزارع الأسرية من جامع شمل وتغطية حياة عائلة كبيرة ممتدة، إلى مزارع أو وحدات إنتاج زراعي كثيرة بالكاد تستطيع تغطية حياة فرد أو أسرة صغيرة على أرض المزرعة (Hilde Bjoerkhaug, ??). وكما في أفريقيا، إن الهم الحقيقي ليس في إختفاء الزراعة الأسرية ولكن في فشل المزارع الاسرية في توفير الدعم اللازم لأبناء العائلة (Ellis 2005; Toulmin and Gueye 2003)، كونها الحاضنة الإقتصادية-الإجتماعية لهم.

ويواجه هؤلاء المزارعين تقليدياً مشاكل على شاكلة:

- عدم القدرة على إمتلاك التكنولوجيا الملائمة رغم توفرها،
- ضعف الوصول إلى بيوت الإقراض والإقتراض لتمويل الحصول على الميكنة والتقنيات المناسبة، عدا ذلك كان هناك ميل أصلاً لاقتنائها،
- مشكلة تسويق منتجاتهم، وهي قليلة أو غير قابلة للتسويق، في حال توفر السوق لهذه المنتجات أصلاً، خذ مثلاً الزيتون وكميات من التين واللوز ... الخ، حسب الموسم، أكثر مما تحتاجه العائلة للإستهلاك الذاتي وأقل من الحجم الأمثل للتسويق،

وفي هذا جانبين، كمية الإنتاج غير القابلة للتسويق (كمية ونوعية) أو عدم وجود كم من الإنتاج للتسويق أو ثالثة عدم وجود سوق من حيث المبدأ لمثل هذه المنتجات، وفي الأخيرة مشكلة حقيقية، بالرغم من تدني الكمية فلا يوجد إمكانية لتسويقها.

وفي سياق الدعم فقد أوجدت الدول المستقرة آليات وسياسات للتحكم بالسوق من حيث الإستيراد والأسعار الداخلية لصالح الإنتاج الزراعي المحلي بشكل عام والإنتاج الزراعي ذو البعد الإجتماعي (الزراعة الأسرية) بشكل خاص، وخاصة القطاعات التي لا تمتلك القدرة على المنافسة وبالتالي خطر الإضمحلال والتراجع وغياب أحد أدوات تحقيق العدالة في توزيع الثروة وتحقيق الأبعاد الإجتماعية للتنمية والتي بدونها نكون أمام تنمية مشوهة مبنية على النمو الإقتصادي فقط.

ولهذا فقد بدأت أوروبا منذ 1958 التفكير في السياسة الزراعية العامة Common Agricultural Policy (CAP)، والتي تضم خمسة من المبادئ الرئيسة حسب المادة 33 (فقرة 39) في إتفاقية روما (CAP Monitor, 2005):

1. زيادة إنتاجية الزراعة بواسطة التنمية الزراعية الرشيدة ونحو الإستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج،
2. ضمان مستوى معيشي عادل ومقبول للمنتجين الزراعين،
3. لضمان إستقرار السوق الزراعي،
4. لضمان إنتظام توفر الغذاء للمستهلكين،
5. لضمان أسعار منطقية للسلع الغذائية للمستهلكين

وقد شكل دعم الإنتاج الزراعي للمزراعين في دول التعاون الإقتصادي الأوروبي , OECD عام 1995 ما يقارب 182 بليون دولار أمريكي أو 40٪ من قيمة الإنتاج (Robert Estwood, 2004)، وقد بلغت قيمة المساعدات والدعم المقدم للمزارعين في هذه الدول في الفترة 1999-2001 ما مقداره 248 بليون دولار (Ricupero 2003).

وهنا يطرح النشطاء الإقتصاديون شعار "السيادة الوطنية على الغذاء" بدل شعار الأمن الغذائي، بمعنى حرية الدول في حماية المزارعين من قوى العولمة والتجارة الدولية وتضم المزارعين في الحفاظ على مزارعهم وإدارتها. وهو ما يتعارض مع الفكر النيو-ليبرالي والذي يتبنى ويطرح حرية التجارة. إلا أن طرح السيادة الغذائية يعطي هامش أوسع للدول للحفاظ على قطاعها الزراعي الإنتاجي ويعتبر مدخل مهم لإيصال الدعم المباشر وغير المباشر للمزارع الأسرية في أوروبا وإنجلترا.

ولتوضيح صورة الدعم وأهدافه، يرى (Luca Bartoli, 2013) أن لا حدود بين البعد الإقتصادي والإجتماعي في المزارع الأسرية من حيث وجهة النظر الأوروبية أو التنموية الأوروبية، إذ يقول أن الحدود بين النشاط الإنتاجي والنشاط الإنجابي في المزرعة هو مصطنع. وبالتالي فإن الهدف من الدعم الزراعي في هذه الدول المتقدمة يهدف أيضاً البعد الإنجابي وإكثار النسل وتوطين العائلات في المناطق الريفية. بمعنى أن الدعم الزراعي ودعم المزارع الأسرية هي في الحقيقة من صميم سياسة التنمية الريفية الشاملة المتبعة والمعتمدة في أوروبا عبر تبنيها للسياسة الزراعية العامة CAP.

وقد ركز العديد من الباحثين على أهمية السياسة الزراعية المشتركة CAP في المحافظة على المزارع الصغيرة وخاصة في مجال إعادة التموضع الوظيفي للزراعة في هذه المناطق والبلدان (Koutsou et al. 2011, Luca Bartoli, 2013). وهو ما حدا ب(Abdelmalek, 2000 via Luca Bartoli, 2013) للزعم والتوقع بأن المزارع الأسرية تتلعب دور مهم حتى في ظل سيناريوهات المجتمع الريفي الجديد "modern rural-ity"

ومن هذه المنطلقات أيضاً ما تتضمنه سياسات التنمية الريفية الحديثة من إيجاد السبل والوسائل والأدوات لتنويع مصادرالدخل الزراعي وزيادة قدرة المزارع على البقاء والمنافسة (Luca Bartoli, 2013) . وهنا يطرح (Luca Bartoli, 2013) جانبين مهمين في سياسات التنمية الريفية:

- الحاجة إلى سياسات تنمية ريفية متسقة مع وتستجيب لحاجات المجتمع الريفي المحلية، أي الإتساق عند تصميم التدخلات،
- والحرص على زيادة فعالية سياسات التنمية الريفية عند التنفيذ والتطبيق، وذلك بالمتابعة والتقييم والتعديل وإعادة التصميم

ويعتبر (Kuehne et al. 2010, Luca Bartoli, 2013) أن هذا المنحى والتوجه الإجتماعي لدعم النشاط غير الزراعي أو النشاط غير الهادف للربح ومن أجل المحافظة على النشاط الزراعي كبعد من إتساق المشاريع مع التنمية الريفية أي تلبيتها لحاجة أو مصلحة محلية في الريف، ولنأخذ مثلاً على ذلك هو دعم العائلات الزراعية إذا ما تركت الأرض للراحة ودون إستغلال للزراعة بما يعادل متوسط الربح من هذه "الأنشطة المهجورة" وبالتالي تقليل العرض من المنتجات من ناحية وزيادة دخل المزرعة من الناحية الثانية. وينسجم مع هذا أيضاً ما تقدمه الحكومات في إطار السياسة الزراعية من دعم مالي لإعادة هيكلة المزارع وعلى رأسها الأسرية، وذلك منعاً لهجران هذه المزارع.

كما ركزت IFAD (May 2014) على أن تأخذ المزارع الأسرية دور السبق والأهمية في تصميم التدخلات التنموية، وهنا تلخص الدراسة عدد من الدروس في هذا الصدد:

- يجب إشراك السلطات التقليدية في هذا الجهد، المخاتير والشيوخ وغيرهم،

- يتعلم المزارع الأسرية من نفسها أكثر من الخارجيين، مزارع – لمزارع،
- المرأة ودورها أساسي من أجل إستدامة النشاط والتدخل،
- للمجتمعات المحلية أسبابها الخاصة في المشاركة أو عمها في بعض المشاريع، يجب أن تدرس بعناية وتحترم،
- الوحدة في التجمع مهمة من أجل النجاح، لا محاولة للعمل مع أجزاء وخلق تناقضات في المجتمع،
- يستفيد الواحد أحياناً أكثر من التعلم من الخطأ،

الزراعة الأسرية والقطاعات الأخرى:

من الملفت، قول البعض بأن ظهور وسطوة الشركات الزراعية الكبرى لها تأثير سلبي ومحبط على ظهور وبقاء مزارع عائلية أكثر ديموقراطية وعدالة. فالمسألة، مسألة من يمتلك القوة. وهنا يثير (Pace Byres 2004) ويرى بأن العلاقة الأكثر حساسية هي بين المزارع الأسرية أو الفلاحية من ناحية وبين الجهات والمنظمات التي تعمل وتنشط تبعاً وبناءاً على نشاطه، "كالمنظمات الأهلية وغير الهادفة للربح وحتى ربما الأحزاب"، إلى الدرجة التي يطغى فيها هذا الصراع على الصراع الطبقي في الريف والذي بقي مهم أيضاً.

يبدو أن موقف وتأثير مشاريع منظمات المجتمع المدني تجاه المزرعة الأسرية، بشكل عام وعالمياً، لا زال غير واضح ومختلف عليه، وعليه يتوجب دراسة وتحليل ذلك لما فيه مصلحة الجميع، المزرعة الأسرية والمنظمات الأهلية التي بنيت لخدمته.

الزراعة الأسرية والتعاونيات الزراعية:

يرى الكثيرون أن التعاونيات الزراعية بصيغتها الشرقية (الشيوعية أو الإشتراكية) والتي تميل إلى الملكية الجماعية لأدوات الإنتاج وعناصر الإنتاج وحتى الإدارة بما فيها الأرض وتقسيم للعمل، فهي نمط مغاير أو عكس الزراعة الأسرية. ويوجد نمط جديد في دول أمريكا اللاتينية Condominios والتي أسهب (Dos, 2011) في وصفها وإن لم يميز كثيراً بينها وبين المزارع الأسرية، حيث أنها مجموعة من المزارع الأسرية تتعاون في إدارة بعض المرافق والخدمات الزراعية، أي أنها نموذج تعاوني

يجمع بين المزارع الجماعية وتعاونيات المزارع الأسرية. هي نموذج يجمع بين المزرعة الأسرية والمزارع التعاونية (النموذج الإشتراكي) وتجمع أفضل ما في الطرفين، الملكية الخاصة والربح في التعاونيات والملكية الجماعية لبعض الموارد والمرافق.

المزرعة الأسرية والتكنولوجيا:

وبالرغم من التقدم التكنولوجي في مجال الزراعة إلا أن الإستفادة منها على صعيد القطاع الزراعي الحقيقي وفي الريف الفلسطيني كان أقل مما يجب، حتى لا نقول محدود، فهناك العديد من المحاولات الناجحة والجيدة لإدخال هذه التكنولوجيا في الخدمة وفي المزارع الريفية أيضاً.

على العموم ... فإن مستوى وعي المزارع، وقدراته المالية، والوصول إليه من قبل المعنيين والمهتمين كلها عوامل مؤثرة في هذا الجانب. يضاف إليها أن الميكنة غالباً ما تكون مرتبطة بمحصول وبالتالي موسمية ونظراً لحجم المحصول في المزرعة محدودة المساحة الإجمالية، فإن الجانب التطبيقي العملي للميكنة يظل محدود.

من المهم جعل الميكنة الزراعية، من آلات ومعدات، متوفرة على مستوى القرية أو الريف وأن تكون في متناول يد المزارعين العاديين أي حسب قدرتهم المادية على الدفع، تطوير وتعديل المياكن الزراعية لتتناسب مع طبيعة الحياة في الريف والقرية والمزارع التقليدية، وتصميم التكنولوجيات حسب حاجة الريف وإمكانياتهم. إن وجود التعاونيات الزراعية يمكن المزارع من إقتناء الميكنة المطلوبة وبصورة جماعية، وهذا ينطبق أكثر في حالتنا، حيث الحيازات الصغيرة وعدم ملائمة الكثير من قطع الأراضي للميكنة الزراعية.

الزراعة الأسرية والتصنيع الغذائي:

وهذا يدخلنا في مجال التصنيع الغذائي وتصنيع الفائض من الإنتاج الزراعي، إما في المزرعة إياها أو في الجمعية التي تنتمي إليها العائلة إن كانت عضوا في الجمعية، وبالتالي الإستفادة من هذه التكنولوجيا في تسويق المنتجات إو إستهلاكها بعد حفظها (بالتصنيع) إن هي لم تباع طازجة. مثل هذه الصناعات والتكنولوجيا

موجودة في تجفيف الخضار والنباتات الطبية والفاكهة أو في تصنيع الزيوت. إجمالاً، فيمكن الحديث عن مجموعة من الأبعاد لتأثير الزراعة الأسرية على الأمن الغذائي ومنها:

- الحد من الجوع والفقر في المجتمع،
- المساهمة في توفير الأمن الغذائي،
- تحسين سبل العيش للأسر المزارعة والفقيرة،

الزراعة الأسرية والمشاركة

برأي البعض فإن الزراعة بالمشاركة أو المستأجرة لا تعتبر زراعة عائلية وبالرغم من أن اليد العاملة هي من عائلة الحائز/المشارك أو المحاصص وذلك كون العائلة كلها مزروعة في أرض صاحب الأرض (Land Lord) ويتم إستغلالها كقوة عمل مقابل حصة في الأرباح، وبالتالي فهي شكل من أشكال العمل المأجور، غير المدفوع أو بالمقايضة،

كما أن الزراعة بالمشاركة مثلها مثل المزرعة المستأجرة ذات تأثير سلبي على الموارد وكفاءة إستخدمها وبالتالي الإستدامة بشكل عام، وذلك بالإضافة إلى الأبعاد السلبية النواحي الإجتماعية (عدالة توزيع الأرباح والعائدات).

أي أن الزراعة بالمشاركة هي أقرب إلى الشركة الزراعية منها إلى الزراعة الأسرية، وأن المأجورين (الشركاء) يتقاضون أجورهم بالنوع (In Kind) وليس نقداً، أو كحصة من العائد وفي هذا تقاسم للمخاطرة بين الشركاء، ليست في صالح الشريك المزارع،

إلا أن هناك من يرى أن الزراعة الأسرية تتوفر إذا كانت العائلة تساهم في العمل الزراعي بأكثر من 50٪ (وبعضهم يذهب لأقل من ذلك كما رأينا إلى 20٪) وبغض النظر أكانت المزرعة مملوكة أم مستأجرة أم بالمشاركة Sharecropped. وهذا التخريجة الأخيرة سنعتمدها نظراً لإنتشار هذا النمط من إستخدام الأرض وخاصة المشاركة أو المحاصصة أو المزارعة.

الزراعة الأسرية والبيئة

يرى كثيرون أن الزراعة المبنية على العائلة، وهي النموذج الأقدم، تمتلك قدرة

أعلى على التأقلم من الظروف المستجدة والطارئة والتطور الطبيعي وهي بذلك لديها القدرة على التحمل والمقاومة أكثر. ويمكن تلخيص أهمية الزراعة الأسرية في عدد من الأمور:

- الإدارة الجيدة للموارد الطبيعية وحماية البيئة،
- الحفاظ على المروث الثقافي والزراعي بما فيها المعرفة المتوارثة والمحلية في الزراعة كقيمة ثقافية – إقتصادية هامة،
- تحقيق التنمية المستدامة وبوجه خاص في المجتمعات الريفية،
- الحفاظ على المنتجات الغذائية التقليدية،
- التنوع الحيوي الزراعي،
- تعزيز الإقتصاد المحلي للمجتمع،
- تعزيز فرص الصمود أمام التحديات الخارجية بما فيها الإحتلال، تغير المناخ، لحلحروب ... ومقومات المقاومة والممانعة Re-silience لهذه المخاطر،

3. منهجية الدراسة:

يغطي هذا الفصل الجانب المحلي من تناول مسألة المزرعة الأسرية وخاصة في إطار البحث والمنهجية المتبعة في ذلك.

الإطار المعلوماتي لدراسة المزرعة الأسرية

يمكننا بعد تحليل الأدبيات إستخلاص عدد من المؤشرات للزراعة الأسرية أو الأسرية وخاصة بما ينسجم مع الزراعة في الضفة الغربية' المؤشرات السبعة، وهي مرتبة حسب الأهمية:

- مصدر اليد العاملة ومساهمتها في العملية الإنتاجية والتسويق على مستوى المزرعة، بما في ذلك إتخاذ القرارات الزراعية،
- الغرض من الإنتاج، للإستهلاك الأسري أولاً وبشكل فعلي أم بغرض البيع في السوق، وهو ما يعني توظيف الأرض المتاحة لإنتاج سلع للإستهلاك الأسري أم للسوق والإستهلاك الأسري بعد ذلك،
- تنويع الإنتاج **Diversification** (عامودياً وأفقياً)، والتنويع الأفقي زراعة الأشجار والخضار والحبوب معاً أو الحيوانات أبقار وأغنام ودواجن معاً، أم مزيج من هذه (بستنة وأبقار ... الخ) ويضاف إلى التنوع العامودي التصنيع الزراعي (المنتجات كالتصنيع الغذائي) أو المدخلات (كتصنيع الأسمدة ومحسنات التربة والعلف).
- نمط إستخدام الارض **Land Tenure System**، بين مالك ومشارك/محاصص/أو مستأجر نقداً، وهنا إختلف الباحثون كما ذكرنا سابقاً فمنهم من لا يضم إلى الزراعة الأسرية سوى الأمزارع المملوكة والتي تقوم صاحبها على خدمتها، **Owner Operated**، أما المشاركة **Sharecrop-ping** (وتسمى أيضاً المحاصصة أو المزارعة) أو المستأجر نقداً **Cash Renter** فهي ليست زراعة عائلية لإنتفاء العلاقة العضوية بين المزارع والأرض، وهو ما يؤثر على علاقة المزارع بالأرض من حيث التنويع وإستدامة الإنتاج الزراعي، في الأنماط الأخرى غير المالك هناك إمكانية لعدم الإلتزام

بمقومات الزراعة المستدامة بل هناك ميل لإستغلال الأرض قدر المستطاع وبالتالي سرعة تدهورها (وهذا متفق عليه في الأدبيات الزراعية التي تتناول أنماط إستخدام الأرض.

- مدخلات الإنتاج (والمستوى التقني): والمعروف أن الزراعة الأسرية قليلة المدخلات الخارجية وتعتمد بشكل كبير على التقليد والتدوير، ومن هنا يأتي التنويع أيضاً، فالإعتماد أكبر على السماد الطبيعي (الزبل) وربما الكمبوست (قبل أن يصبح مشاريع تنمويل) حيث كان يمارس بطريقة تقليدية،
- المستوى التكنولوجي: حيث تعتمد المزرعة الأسرية على المعدات والتجهيزات التقليدية بما فيها الحيوان للحراثة وكذلك من حيث الحماية والتغطية وطرق الري ... وهي بحكم توجه الإنتاج للإستهلاك العائلي، وكذلك الإعتماد على اليد العاملة الأسرية وهي المتوفرة،
- الإنتاجية والإنتاج والعائد على الإنتاج: وهذه من ناحية مرتبطة ببعضها البعض ومن ناحية ثانية مرتبطة بالعوامل السابقة، فالعمل العائلي عموماً أقل إنتاجية من الإنتاج الرأسمالي الزراعي أو الزراعة كثيفة رأس المال، وكذلك الإنتاج (الإنتاجيةX المساحة) يمكن أن يحصله هذا المزارع العائلي، والذي يتأثر بالإنتاجية والإنتاج وسعر السوق،

الزراعة الأسرية ونمط إستخدام الأرض Land Tenure Systems:

حيث تحظى هذه الظاهرة بأهمية بالغة خاصة في المجتمع الزراعي الفلسطيني، حيث تنتشر بشكل كبير في المناطق الزراعية الرئيسة مثل أريحا والأغوار وطوباس وأغوارها. وقد إختلف الباحثون والمهتمين على تحديد مفهوم نمط إستخدام الأرض وموقعة، ولكن هناك ثلاثة أنماط لإستخدام الأرض والمتعارف عليها وتعج بها الدراسات وهي:

- مزارع مالك (Owner Operator): وهو صاحب الأرض ويعمل فيها مع عائلته أو بدون عائلته، أي قد تكون ملك لفرد ومدير والعمل فيها مدفوع الأجر، وهذا حتماً ليست مزرعة عائلية حتى لو كان جزء من الإنتاج مخصص لغرض الإستهلاك الأسري،

- مـزارع مستأجـر نقداً (Cash Renter): ويقال أيضاً ضمان حيث يدفع مبلغ نقدي (الضمان) مقابل إستغلال الأرض، وقد يعمل في المزرعة مع عائلته أو عمال دائمين، وقد يكون الغرض منفعة الأسرة أو لا.
- مـزارع مشارك (Share Cropper) أو محاصص أو مزارعة: وهناك علاقات مشاركة مختلفة حسب مساهمة المالك في اليد العاملة ومساهمة المزارع المشارك في التكاليف الأخرى عدى العمل، ولا يوجد نظام محدد وملزم ولكن هناك علاقات مشاركة سائدة ومتعارف عليها وهي مجال رحب للدراسة وخاصة في الدول التي تعطي أهمية إجتماعية-إقتصادية للزراعة بشكل خاص وللتنمية الريفية بشكل عام. وقد إختلف الباحثون في الزراعة الأسرية في إعتبار الزراعة بالمشاركة جزء من الزراعة الأسرية أم نفياً لها.

على هذه الخلفية قد نجد صعوبة في فهم والإستعانة بالتعداد الزراعي الفلسطيني لعام 2010، حيث هناك بعض الغموض والفضفاضية (ambiguity) في بعض المصطلحات كما يشير إلى ذلك الجدول التالي.

جدول (2): قراءة في مؤشرات التعداد الزراعي من منظور الزراعة الأسرية

الحائز الزراعي: هو شخص مدني أو شخصية اعتبارية (شركة, جمعية, حكومية) يمارس سيطرة إدارية على تشغيل الحيازة الزراعية ويتخذ قرارات رئيسية فيما يتعلق باستخدام الموارد المتاحة. وتقع على عاتق الحائز مسؤوليات فنية واقتصادية خاصة بالحيازة وقد يتولى جميع المسؤوليات مباشرة أو يوكل مسؤوليات الإدارة اليومية إلى مدير بأجر.	الحائز يمكن أن يكون مالك للحيازة الزراعية أو مستأجر، أو مشارك/ محاصص. وهل إعتبرت المشاركة أو المحاصصة والمزارعية Sharecropping بمثل "الشركة"؟

الكيان القانوني للحائز: يشير إلى الجوانب التشريعية التي تعمل من خلالها الحيازة الزراعية، كما يشير إلى جوانب أخرى عن أنواع الحيازات. فمن وجهة النظر القانونية، يمكن تشغيل الحيازة بشخص واحد أو المشاركة من عدة أفراد، بعقد أو بدون عقد، ينتمون لنفس الأسر أو لأسر مختلفة، أو بواسطة شخصية اعتبارية: مؤسسة، جمعية تعاونية، مؤسسة حكومية...الخ	الشيء ذاته يقال هنا، فهل المشاركة/ المزارعة/المحاصصة أي sharecropping (بعقد أو بدون عقد) جزء من الشركة وفي عداد الشركة؟ ماذا عن المستأجر نقداً (بعقد أو بدون عقد)؟
أسلوب إدارة الحيازة اسلوب ريب فريق العمل الميدانيادارة الحيات: وهي الأسلوب الذي يتم من خلاله الإشراف اليومي على الحيازة الزراعية بما يشمل العمال والري والتسميد، وغيرها من الأمور وقد يكون بواسطة الحائز نفسه، أو مدير باجر، أو أحد أفراد الأسرة	وهنا مؤشر أوضح، خاصة إذا كانت إدارة الحيازة بواسطة «مدير بأجر»، أما إدارة الحيازة عن طريق المالك أو أحد أفراد الأسرة فمهم كمؤشر إقتصادي، لكنه غير كافي للتأشير على مزرعة العائلة أو غيرها، فقد يكون العمل مدفوع الأجر.
الأسرة: فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويقيمون عادة في مسكن واحد أو جزء منه، ويشتركون في المأكل أو في أي وجه من ترتيبات المعيشة الأخرى.	من الواضح أنها أيضاً قد تكون نووية (أسرة واحدة) أو ممتدة كعائلة مكونه من عدة أسر (Households).
حق الانتفاع: هي الترتيبات أو الحقوق التي يستغل الحائز بمقتضاها أرض الحيازة أو يستخدمها ولا تعتبر الأرض المؤجرة إلى شخص آخر جزء من الحيازة وقد تكون مملوكة أو في حكم المملوكة، أو مستأجرة (مقابل مبلغ من المال أو حصة من أملاك أو حصة من الإنتاج) أو حكومية أو مستغلة وفقا لأحكام قبلية وعشائرية، أو أي شكل آخر.	الأرض المؤجرة للغير، ليست جزء من الحيازة، هل يشكل ذلك المستأجرة نقداً فقط أم بالمشاركة أيضاً؟ لل الأرض المزروعة بالمشاركة share-cropped جزء من حيازة المالك، أم حيازة "المزارع المشارك Sharecropper" الذي يعمل وعائلته في المزرعة مقابل حصة؟ ولكنها ممكن أن تكون "بالمشاركة أو مستأجرة نقداً"

غرض الإنتاج الرئيسي: وهو تحديد الغرض أو الهدف من الإنتاج وهو أما للبيع أساسا أو للاستهلاك الأسري أساسا وتعني كلمة أساسا أي أكثر من نصف الإنتاج الزراعي للحيازة خلال السنة الزراعية.	المؤشر واضح ويعطي دلالة على المزرعة الأسرية/العائلية حيث الإنتاج موجه بالأساس إلى الإستهلاك الأسري، ولكننا سنلاحظ أن حيازات كبيرة صنفت على أساس أنها للإستهلاك الأسري، وهذا مستغرب حتى لو كانت زيتون
العامل الزراعي الدائم: هو العامل الذي يؤدي خدماته بشكل منتظم ومستمر في الحيازة خلال السنة الزراعية، ومدة العمل تزيد عن ثلثي العمل من العام الزراعي (ثمانية أشهر فأكثر).	وقد يكون مأجور أو غير مأجور أي من أفراد الأسرة وهذا يعطي مؤشر مهم على أن الحيازة عائلية/أسرية أو غير ذلك.
العامل الزراعي المؤقت: هو العامل الذي يؤدي خدماته بشكل غير منتظم وغير مستمر في الحيازة خلال السنة الزراعية وغالبا ما نستخدم العمالة المؤقتة (العرضية) لفترات قصيرة جدا لإنجاز مهام محدودة بحيث تنتهي بانتهاء المهمة، ومدة العمل تقل عن ثلثي العمل من العام الزراعي (أقل من ثمانية اشهر).	كذلك الحال، يمكن أن تكون عمل عائلي غير مدفوع الأجر أو عامل مؤقت مدفوع الأجر، وهذا له دلالة جيدة على أن الحيازة الزراعية أسرية أم لا، وذلك بالإضافة للمؤشر السابق (العمل الدائم)
عضو أسرة غير مدفوع الأجر: هو الفرد من الأسرة والذي يعمل في الحيازة لحساب الأسرة ولا يتقاضى مقابل عمله في الحيازة أي أجر وليس له نصيب في الأرباح.	وقد يكون دائم أو مؤقت، كما أسلفنا، وهو مؤشر مهم لتحديد ما إذا الحيازة «مزرعة عائلية/أسرية» أم غير ذلك.

كما أورد التعداد الزراعي 2010 في **تنويه خاص لمستخدمي البيانات** عدد من الشروط الواجب توفرها كتعريف «خاص بالحيازة الزراعية الذي تم استخدامه في جمع بيانات التعداد الزراعي»، وهذه تستثني برأينا بعض الحيازات أو المزارع الأسرية الصغيرة والتي بحسب بعض التعاريف الدولية تشكل حيازة عائلية، خاصة إذا كان الإنتاج الزراعي مرتفع السعر أو الإنتاجية، وهذا جائز. يضاف أن التعداد يشمل بعض المؤشرات الهامة مثل عدد الدواجن المنزلية ولا يستثني أي

عدد، وهنا يتم إستثناء بعض الحيازات الزراعية الصغيرة أو المتناهية الصغر، والتي قد تشكل دخل مهم للأسرة، كما سنلاحظ.

1. لم يتم جمع البيانات للمساحات المزروعة التي تقل مجموع مساحاتها عن 1 دونم للزراعات المكشوفة أو التي تقل عن نصف دونم للزراعات المحمية.

2. لم يتم احتساب المساحات التي لم تتم زراعتها أو خدمتها (حراثة، تقليم، رش ...الخ) لمدة 5 سنوات فأكثر من ضمن المساحة الأرضية المزروعة.

3. لم يتم جمع بيانات عن أعداد للثروة الحيوانية في الحالات التي لم تستوفي أي شرط من شروط الحيازة الحيوانية، والمحددة بما يلي: أي عدد من الأبقار أو الإبل، عدد (5) رؤوس فأكثر من الأغنام (الضأن و/ أو الماعز) أو الخنازير، عدد (50) فأكثر من الدواجن (اللاحم والبياض)، عدد (50) فأكثر من الأرانب أو الطيور الأخرى مثل الحبش، والبط، والفر، والسمن وغيرها أو خليط منها، أو (3) خلايا نحل فأكثر.

ولهذا فسوف يقتصر تركيز هذه الدراسة على مساهمة الاسرة في الزراعة كمؤشر رئيس وربما الأوحد، مع الإشارة إلى المؤشرات الأخرى وعلاقة هذه مساهمة الأسرة مع المؤشرات الأخرى.

أهداف الدراسة

وضع الهدف العام للدراسة بما ينسجم مع الإعلان الأممي بأن سنة 2014 سنة للزراعة الأسرية، وقد صيغ الهدف بالعمل على توضيح و»وصف واقع والأهمية الإقتصادية-الإجتماعية للزراعة بشكل عام والزراعة الأسرية بشكل خاص والمعوقات والفرص المستقبلية والخروج بتوصيات وبحلول عملية".

وسوف تعمل الدراسة على تلبية أهداف جزئية وفرعية منبثقة عن الهدف العام وتضم الأمور التالية:

- المساهمة في بلورة وعي عام بماهية وأهمية الزراعة الأسرية من خلال مراجعة الأدبيات والتقارير المحلية والدولية،
- وصف للواقع الإقتصادي والإجتماعي للزراعة في الضفة الغربية وعلى رأسها الزراعة الأسرية، محور هذه الدراسة،
- إبراز أثر الزراعة الأسرية على القطاع الزراعي بشكل عام وعلى القطاع الريفي بشكل خاص،
- وضع خطة طريق/توصيات عملية لتحسين الزراعة الأسرية في فلسطين والرفع من شأنها ودورها،
- إقتراح السياسات العملية والمناسبة للواقع الفلسطيني.

خطوات العمل

إعتمدت الدراسة على عدد من الخطوات المتكاملة وهي:

- مراجعة الأدبيات الخاصة بالزراعة الأسرية **Family Farming** وذلك لوضع إطار ملائم وقابل للمقارنة لدراسة الزراعة الأسرية في الضفة الغربية،
- مراجعة الأدبيات والدراسات والتقارير الفلسطينية للوقوف على واقع الزراعة في الضفة الغربية ووضع إطار لدراسة "الزراعة الأسرية في الضفة الغربية"،
- وضع خطة وأدوات جمع البيانات وخاصة إستمارة جمع البيانات،
- إختيار قرى ومزارعين ممثلين للزراعة الأسرية، وقد تم إختيار 5 (خمسة) تجمعات زراعية ممثلة للمناطق المطرية المختلفة وبالتالي أنماط الزراعة الأسرية، وذلك بناءاً على تحليل مؤشرات الرئيسة للمزارع الأسرية من العمل الأسري (مساهمة الأسرة في إدارة وتشغيل المزرعة)، و عدد الحائزين في التجمع (بستنة نباتية وحيواني) ومساحة الحيازات الزراعية (مؤشر الحجم)، وذلك بالإعتماد على سجل المزارعين المنبثق عن التعداد الزراعي الشامل 2010. وقد شملت العينة التجمعات الزراعية التالية:

جدول (3): توزيع عينة الدراسة من الضفة الغربية (المساحة بالدونم)

المنطقة المطرية	سهول جنين ومرج بن عامر	المنطقة شبه الساحلية	المرتفعات الغربية (وسط)	المرتفعات الغربية (جنوب)	المنطقة الغورية
التجمع الزراعي	قباطية (جنين)	جيوس (قلقيلية)	بيت لقيا (رام الله)	بيت أمر (الخليل)	النويعمة (أريحا)
عدد الحائزين	1,156	310	567	939	81
مساحة الحيازات	15,000	7,000	5,000	8,000	1,000
م. حجم الحيازة	13.0	22.6	8.8	8.5	12.3

- تم تدريب طاقم جمع البيانات والمكون من 5 أفراد (منهم 4 أناث) وتوزيع 100إستمارة لتغطية التجمعات الزراعية الخمسة، أي بواقع 20 إستمارة من كل تجمع زراعية، وهو ما يشكل بالمعدل بين ٪5-٪2 من مجتمع الدراسة (عدد المزارعين (الحائزين) في كل تجمع زراعي)،
- تم جمع البيانات على مدار 4 أيام (20-23 تشرين أول/أكتوبر 2014)،
- تم تفريغ البيانات وتحليلها بإستخدام Microsoft Excel وكذلك إخراج الجداول النهائية (الوصفية) والرسوم التوضيحية.

4. القطاع الزراعي في الضفة الغربية

رغم صغر مساحة الأراضي المحتلة الا انها تتميز بتنوع مناخي واضح، حيث يطغي في المناطق شبه الساحلية (طولكرم وقلقيلية وجنين) والمنحدرات الغربية من نابلس ورام الله والخليل مناخ البحر المتوسط، شبه الرطب والبارد شتاءً والجاف والحار صيفاً. يستمر تأثير مناخ البحر المتوسط في المرتفعات (نابلس و رام الله والخليل) مع تدني في معدلات الرطوبة النسبية وتدني في درجات الحرارة. في المنحدرات الشرقية والجنوب تتأثر الضفة الغربية بمناخ صحراوي حيث ارتفاع درجات الحرارة وتدني الرطوبة النسبية والتذبذب الشديد في درجات الحرارة بين الليل والنهار (الدنيا والعظمى).

من هنا يمكن تمييز خمسة مناطق مطرية (ايكولوجية) في الضفة الغربية وقطاع غزة هي:

1. المناطق الساحلية في قطاع غزة والتي ترتفع من صفر الى 200 متر فوق سطح البحر. يطغي في قطاع غزة المناخ شيه الجاف (semi arid) و يصله من الأمطار ما معدله 200 – 300 ملم سنوياً.
2. 2المناطق شبه الساحلية والتي تضم الأطراف الشمالية والغربية من جنين وطولكرم وقلقيلية بشكل اساسي. ترتفع عن سطح البحر بـ 100 – 300 متر وتمتد بعمق 12-3 كلم (من الغرب الى الشرق) و قرابة 60 كلم من الجنوب الى الشمال. تضم هذه المنطقة حوالي 400 ألف دونم من الأراضى الخصبة ويصلها 400 – 700 ملم من الامطار سنوياً.
3. المرتفعات الغربية والتي تحتضن مدن الضفة الغربية الكبرى من جنين وسلفيت ونابلس ورام الله والقدس وبيت لحم والخليل. وتمتد بطول 120

> المزرعة الأسرية في المناطق المطرية (البعل) تزداد أهميتها إذا ما ساءت ظروف المعيشة، كونها الملاذ الآمن وتقوم بالأسرية. أما في الزراعة كثيفة الإنتاج والرأسمالية فعلى العكس تماماً، فهي تتراجع حيث لا يستطيع المزارع القيام بها.

كلم ومتوسط عمق قدره 50 كلم وتغطي معظم مساحة الضفة الغربية او 3.5 مليون دونم. يصل ارتفاعها عن سطح البحر الى 1000 متر (940 في نابلس و بحدود 1020 متر بالقرب من القدس). ويصلها من الأمطار سنوياً 300 – 600 ملم. وهي بذلك مناسبة بشكل كبير للزراعات البعلية (المطرية) وإن كانت معرضة لمخاطرة تذبذب كميات الأمطار السنوية بالإضافة إلى تنوعها جغرافياً.

4. مناطق المنحدرات الشرقية والتي تضم التلال الكلسية الممتدة بعمق 10- 20 كلم بين الأطراف الشرقية للمرتفعات وحتى منخفض وادي الأردن. تنحدر المنطقة المطرية هذه من 800 متر فوق سطح البحر في الغرب (شرق طوباس إلى مسافر يطا جنوباً) الى 50 متر فوق سطح البحر شرقاً وتضم بحدود 1.5 مليون دونم من الأراضي غير الصالحة للفلاحة بدون ري، حيث تتراوح الامطار بين 150 الى 300 ملم سنوياً فقط. تشكل بوجود مياه الري سلة خضار هامة للضفة الغربية وللتصدير حيث تتوفر مياه الري من الينابيع والآبار الإرتوازية والجوفية ولكنها تشكل طبيعياً مورد رعوي، تقل إستخدامه وإستغلاله بسبب إجراءات الإحتلال والرعي الجائر في المناطق المتبقية غير المصادرة أو المغلقة والمعلنة محميات «سياسية». المنحدرات الشرقية ليست مأهولة بشكل كثيف (تجمعات سكانية رئيسية) بسبب الإجراءات والأطماع الإسرائيلية حيث تشكل بوابة العبور إلى الحواضر الفلسطينية من القدس إلى نابلس إلى الخليل ... الخ.
5. منطقة منخفض وادي الأردن الغربي شبه الجافة تمتد بحدود 75 كلم وبعمق 2-14 كلم وتقع تحت سطح البحر بمعدل 200 - 300 متر وتضم بحدود 400 الف دونم من الاراضي الرملية والتي يغلب عليها الترب الكلسية. كما ترتفع فيها نسبة الملوحة حيث يصلها من الامطار بحدود 150 ملم سنوياً. تتصف المنطقة بشتاء دافئ مما يؤهلها للانتاج الزراعي في غير الموسم (off sea-son production) وبأسعار متدنية.

الزراعة الأسرية في الضفة الغربية – سياق تاريخي

يسرد الفصل قراءة للتطور التاريخي للزراعة في الضفة الغربية والعوامل المؤثرة

في ذلك. حيث يقول النجيفي (1993، 12) «إن الصورة الراهنة (لطبيعة الإنتاج ونمط الإنتاج الزراعي العربي) هي إحدى معطيات تاريخها وليست وليدة زمنها المعاصر». بمعنى أن التغيير على أنماط الإنتاج بما فيه الزراعية والزراعة الأسرية (بمفهومها كتكثيف للعلاقة بين الأرض والإنسان) يتأثر بالتاريخ وأن التأثير تراكي، وإذا أريد فهم الوضع الراهن لا بد من العودة إلى سياق تطوره التاريخي. هذا القول ينطبق أكثر على فلسطين والتي تتعرض للهجمات المتتالية وللزراعة في فلسطين أكثر، كونها تلخص العلاقة بين الأرض والإنسان، وهما المطلوبين. وقد تشكل محاولة يفترض البناء عليها وإغنائها

قبل العصر الحديث

في البدء كانت المشاعية الأسرية، وهنا تقول روزا لكسمبورغ (1976، 22) «إذ كانت الأرض، لدى البدو والعرب رعاة الماشية، ملكية عائلية. وكانت هذه الملكية الأسرية، كما قال الفرنسي داريست في العام 1852، تنتقل من جيل إلى جيل بحيث أن ما من عربي كان بإمكانه أن يشير إلى شبر أرض ويقول: هذه أرضي أنا». قد ينطبق هذا على الرعي والتربية الحيوانية أكثر كونها كانت تعتمد على مشاع العشيرة (الحمى)، إلا أن الزراعة النباتية، الفلاحة كانت أيضاً تتشكل من مشاعات عائلية.

كما يمكن البدء في تاريخ الزراعة في الضفة الغربية بالمرحلة العثمانية، بالرغم مما قيل عن تأثير للأمويين، الذين إختار بلاد الشام مقراً لحكمهم وفي القلب منها فلسطين. وقد عمد الخلفاء الأمويين على إقتطاع الأرض لخاصتهم وأمرائهم. وهو ما عمل على تجميع الأرض ونشوء الإقطاع الزراعي، بعد المشاع العائلي والقروي والحمى والتي عرفت بها المناطق الزراعية والرعوية قبل ذلك وتعتبر الشكل الأول لملكية الأرض (مشاعية الأرض).

في العصر العثماني وضعت الضرائب على الزراعة بشكل خاص، حيث أنه القطاع الإنتاجي الأساسي والذي يولد فائض قيمة ودخل، وكانت الضرائب من حيث الحجم (العشر وعشر العشر ... الخ) وطريقة الجباية (التلزيم) ظالمة لصغار المزارعين والمهمشين، إلى الدرجة التي تخلى فيها المزارع عن أرضه إلى خزينة الدولة، وربما هي الأرض التي شكلت الأرض الميري أي الزراعية المنتجة للغذاء

باللغة التركية. وللتحايل على الجباية والضريبة إنتقلت ملكية الأرض إلى أيدي الجباة أو المقتدرين، وبهذا صار المزارع غير مالك وإنما مشارك أو مزارع (غير مالك) في أرضه، وقد أوجد هذا بذور علاقات المشاركة/المحاصصة أو المزارعة.

جانب آخر مهم في هذا الإتجاه، هو بحسب عبد الله حنا (1978، 40) إضطرار السلطان عبد الحميد بعد عزله عن العرش (1909) إلى التنازل عن أملاكه الخاصة، أي الأراضي الأميرية أو ما عرف بالجفتلك، لخزانة الدولة. وقضت محكمة لوزان بعد الحرب العالمية الأولى بأن تشرف الدولة المنتدبة على هذه الأملاك الواسعة".

وإستخدمت حكومة الإنتداب الأرض الأميرية لشراء ذمم شيوخ العشائر والمتنفذين. وفي الحقبة الإنجليزية، وتحديداً قبل إنسحاب الجيوش البريطانية من المنطقة (الأردن وفلسطين) عمدت الحكومة البريطانية إلى توزيع الأراضي، بما فيها الخصبة، على المتعاونين معها من رجالات الدولة. وهو ما أعاد توزيع الأراضي الحكومية (المشاع والميري) ولكن ليس لأصحابها الأصليين وإنما للقيادات المحلية إبان الحكم الإنجليزي. وليس لصغار المزارعين وتوسيع الملكيات الصغيرة كما ينبغي، بل لتوسيع "الملكية الزراعية" وإعادة إنتاج الإقطاع بصورة جديدة، أنظر عبد الله حنا (1978، ص. 40 وما تلاها).

النكبة (1948)

ولجوء أعداد كبيرة من الفلسطينيين من الأراضي الزراعية الخصبة، وكانوا مزارعين بتفوق بحكم إنتاجية الأراضي الزراعية في الأرض الفلسطينية داخل الخط الأخضر وخاصة الشمال (مرج بن عامر) والوسط وحتى الجنوب. وهو ما وفر مزارعين لممارسة الزراعةبالمشاركة أو إستئجار الأرض بحسب ما يمكنهم وضعهم الإقتصادي وقربهم أو بعدهم من الأرض الزراعية، ولهذا نجد إنتشار الزراعة بالمشاركة وكذلك الإعتماد على اليد العاملة المأجورة حيث هناك مخيمات لاجئين، مما أثر على تفاني المزارع في أرضه وإعتماده بدرجة ما على العمل المدفوع الأجر أو تأجير الأرض (نقداً أو مشاركة).

نكسة 1967

ووقوع الضفة الغربية تحت الإحتلال ونزوح عدد كبير من الفلاحين والمزارعين، من مواطنين في الضفة الغربية أو ممن لجؤو إليها عام النكبة، وكان تأثير ذلك على مسارين: الأول الإحتلال وأطماعه وإجراءاته وخاصة التضييق على الناس والعمل على فك إرتباط المزارعين بأراضيهم بشتى الوسائل، من قرارات (أوامر) عسكرية حيكت خصيصاً لتحقيق هذا الهدف أو غيرها. وزراد التضييق على الزراعة بعد أن إستقر الوضع للإحتلال وخاصة بعد حرب أكتوبر (1973) وكامب ديفيد (1978) وإطمئنان الإحتلال إلى سيطرته على الأرض وإمكانية تهجير أهلها.

وقد شهدت هذه المرحلة كذلك محاولة أردنية لتمكين المزارعين في أراضيهم وذلك من خلال إنشاء الجمعيات التعاونية (اللوائية) وتعزيزها بالكوادر والتمويل والعمل المباشر معها وممثليها لتحسين أوضاع المزارعين وتسويق منتجاتهم في الخارج (الأردن والخليج تحديداً)؛ ومسار التأثير الثاني كان نزوح عدد كبير من المواطنين وغلبيتهم إما مواطنين إضطروا لهجران أراضيهم وأحدثت خلل في الملكية وإدارة المزرعة (المزارع الغائب absentee farmers).

وكان للإحتلال في هذه المرحلة وما تلاها سياسة ثابته تتلخص في فض العلاقة بين الأرض والإنسان ليسهل السيطرة عليها، تحت مسمى مهجورة أو أرض غائبين أو غيرها ... وبعد أوسلو ابقيت سيطرة السلطة الفلسطينية على الأرض محدودة من حيث الجغرافيا مناطق A، B، C. والتحكم خاصة بالبنية التحتية "الإجتماعية" التي تتسق مع سياسة "الإحتلال" تلك بما فيها الطرق والآبار والكهرباء ...وغيرها.

إنتفاضة الحجارة (1987)

وبعد ان فشلت إسرائيل في القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية (1982) وإنتقال جزء هام من قرار المقاومة إلى الأرض المحتلة، بدأ في الضفة الغربية حراك من نوع جديد، خطط تنموية مبنية على تدعيم مقومات الصمود وبدأ التنظير في هذه المرحلة للإهتمام بالزراعة والزراعة الأسرية (زراعة الكفاف والإعتماد على الذات) وإنتشرت تعاونيات المنزل من مفتول وتصنيع غذائي إلى تعاونيات الإنتاج دواجن وأغنام وغيرها وكذلك تعاونيات تصنيع منتجات الزراعة (ألبان مثلاً)، أنظر

(عبدالهادي، 1992).

وهو ما قوى إرتباط المزارع والجمهور بشكل عام بالأرض وشهدت الزراعة بما فيها الزراعة الأسرية إنتعاشة بما في ذلك العمل التطوعي في مجال الزراعة وغيرها وإنتشرت الأسواق الموازية لتسويق منتجات الفلاحين ونشطت منظمات العمل الأهلي التطوعي، حيث ولدت في هذه الفترة أكبر منظمات أهلية زراعية ومراكز بحوث التنمية.

ويرى عبد الهادي (1992، 17) أن الإنتفاضة الأولى جاءت لترسي قواعد تنموية من أجل الصمود والمقاومة والإنتصار وبديلاً عن "الخطط التنموية التي هدفت في معظمها إلى ضرب الحركة الوطنية الفلسطينية ... عبر طرح العديد من الخطط التنموية المشبوهة بحيث إرتبطت مفاهيم التنمية في ذهن الشعب الفلسطيني بالتآمر وارشوة وشراء الذمم والولاءات السياسية، وجاءت الإنتفاضة الفلسطينية لتطرح من جديد أسساً مختلفة لتطوير الإقتصاد الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني".

وبدأ الحديث مبكراً يدور "في فلك التنظير النخبوي التنموي الذي يساوي ما بين التنمية والنقود ... لا إلى كونها عملية تاريخية إقتصادية إجتماعية شاملة تربط الوطني مع الإقتصادي-الإجتماعي" (عبد الهادي 15،1992).

وفي معرض رده على أن التنمية الزراعية لا يمكن أن تتم إلا على يد للقطاع الخاص ... وبالإرتباط الكلي بالسوق الخارجي يقول عزت عبدالهادي (1992، 8) أنه " لقد أثبتت الإنتفاضة الفلسطينية أن بالإمكان تطوير قاعدة إقتصادية فلسطينية مستقلة نسبياً بالإعتماد على الذات، ...، وأن تقدم بديلاً إقتصادياً مناسباً للأشكال الإقتصادية الرسمية يتيح توزيعاً عادلاً للثروة بين فئات المجتمع ...(إلا أن) ... القوى الوطنية الفلسطينية ... لم تستطع أن تطور هذه الأشكال الإقتصادية المختلفة بالدرجة الكافية، والأهم، أنها لم تعتبرها مؤسسات إقتصادية فاعلة يجب أن تعمل على أساس إقتصادي واضح ... مما قلل من حجم تأثيراتها الإجتماعية-الإقتصادية".
وابرز عبدالهادي (1992، 9) عدم قدرة القوى الوطنية الفلسطينية أن تضع هذه الأشكال الإقتصادية الجماعية (الإجتماعية) في إطار برنامج إقتصادي متماسك

وواضح المعالم.

ويردف عبدالهادي (1992، 15) أن « ... البون الشاسع ما بين وجهات النظر المختلفة لدى العديد من الباحثين والدارسين الفلسطينيين المهتمين بقضايا التنمية ... والذي عكس نفسه ... على البرامج العملية لهذه الإتجاهات التنموية ومؤسساتها المختلفة» . ويخلص إلى القول بأن هذه الحقبة شهدت أيضاً دخول المال السياسي والذي أثر على التوجهات التنموية الجذرية للحراك الشعبي والفلاحي، ولم تستمر محاولة بناء إقتصاد تنموي مقاوم يعتمد على تمكين المزارعين وزيادة غلالهم وأرباحهم وإرتباطهم بالأرض.

وإفتقد الفلسطينيين، تالياً، في هذه المرحلة فرصة بناء "نموذج المزرعة الأسرية» الذي يعملون من أجله. حتى المنظمات الأهلية والمجتمع المدني الفلسطيني (قبل أوسلو) لم يوفق في وضع إستراتيجية وطنية واحدة للتعامل مع القطاع الزراعي ولا زال هذا الغياب مسيطراً، وإن كان هناك محاولات فردية ومعزولة وذات طابع فصائلي أو فئوي ضيق، مثل شق الطرق وإستصلاح الأراضي وتنظيم المزارعين في إتحادات وجمعيات ومجموعات ولجان ... ومشاريع تستهدف الزراعة والمزارع وتحقق نتائج ولكنها معزولة/ مشتتة وإنتقائية وذات طابع الهبة **ad hoc** والإستعجال ... الخ، ولا زالت تدور في فلك إدارة أزمة الزراعة وأبناء الريف كحالات فقر، لا كمزارعين من الدرجة الأولى.

أوسلو 1994

حيث بدأ التحضير لبناء سلطة فلسطينية وبدأت المشاريع الزراعية وخاصة عن طريق منظمات المجتمع المدني ووضعت الخطط الزراعية والإستراتيجيات الزراعية، من إستراتيجية (خطة) الإستثمار الفلسطينية (1993) وخطة البنك الدولي المعروفة بال «الإستثمار في السلام (1995)»، ...، إلى إستراتيجيات وزارة الزراعة (1998)، وإستراتيجيات المنظمات الأهلية.

وقد أعتمدت هذه على وحدة المشاريع لجلب التمويل (**Fund raising**) ولم تعتمد على سياسة وطنية زراعية مبنية على تعزيز الصمود وتمتين العلاقة بين الأرض والمزارع، بل ركزت على مشاريع تنموية وتغذوية وتوعوية تقترب أو

تبتعد عن تمكين الزراعة الأسرية. فمنها مثلاً ما خدم الزراعة الأسرية ولا زال مثل إستصلاح الأراضي ودعم التعاونيات، ومنها من أثر سلباً ولا زال، كالعمل مقابل الغذاء، والعمل (الوظيفي) مقابل أجر، ودعم الشركات الزراعية الخاصة (لا نقل خصخصة الزراعة) ولم يظهر هذا النمط من الزراعة (الزراعة الأسرية)، والمؤسس للإستدامة، في أدبيات تلك الفترة. بالرغم من أن هذه الفترة كانت «سنة التنمية المستدامة» عالمياً.

وكانت السلطة "ممثلة بوزارة الزراعة" أقرب إلى إدارة أزمة الزراعة في الأراضي المحتلة منها إلى الإشراف على إدارة القطاع الزراعي كجزء من إستراتيجية وطنية فلسطينية لتحرير الأرض وبناء الدولة، وهو ما كان يستدعي إستراتيجية وسياسة وتدخلات محددة. وكانت الأهداف الإستراتيجية مثل الأمن الغذائي ... ولم تركز على زراعة الأسرية كلبنة أولى في مقاومة الإحتلال والإقتلاع وكان يجب أن تكون، وأن تكون "السيادة الغذائية" هي العنوان وتمتين العلاقة بين الإنسان والارض وتمتين تشبثه بها.

حتى الحالات المعزولة مثل قاعدة المعلومات الزراعية في مطلع التسعينيات AIS إنتهت مع أوسلو وتحولت إلى قاعدة مشاريع زراعية APIS وإدارة للمشاريع، وإنتقلت مشاريع إستصلاح الأراضي من مشروع إقتصادي-إجتماعي إلى مشروع إستثماري-تمكين مؤسسي. وإنتقل الإهتمام من المزارع وقطعة الأرض (المزرعة) إلى المشروع، حتى الإحصاءات الزراعية بقيت رهينة النموذج الإسرائيلي المرتكز على التجمع (كيبوتس وموشاف وقرية زراعية) ولم يبنى على الحيازة الزراعية، رغم توفر سجل المزارعين من التعداد الزراعي 2010، ولم يتم إجراء الإحصاءات الزراعية على أساس السجل الزراعي.

> قطاع الزراعة الأسرية هو المكون الأساسي للقطاع الإقتصادي غير الرسمي، فالعديد من المزارع غير مسجلة كمنشآت إقتصادية أو لا ينطبق عليها التعريف الضيق للحيازة الزراعية، وهي تشغل وتضيف قيمة، لا يجوز إغفالها.

1998و نهاية أوسلوا وبداية السلام الإقتصادي

إنتعشت الشركات الخاصة في الزراعة وغالباً على حساب صغار المزارعين (بما فيها الزراعة الأسرية)، وكانت حصة الأسد من الدعم وخاصة من بعض المانحين محددة بالقطاع الخاص والشركات الخاصة، إلى الدرجة التي إرتبطت فيها المزارع الصغيرة بالشركات الزراعية للإستفادة من الدعم المقدم.[1] كما إنتعش إقتصاد الخدمات والنمط الإستهلاكي مما زاد في تهميش الزراعة وخاصة رفدها بأجيال ودماء وقدرات جديدة، الأهم على مستوى المزرعة الأسرية، وأصبحت الزراعة بين الزراعة الربحية فقط (الزراعة المحمية والمزارع المميكنة ... الخ) أو زراعة الهواية، بمعنى الإبقاء على الحد الأدنى من العلاقة مع الأرض للحفاظ عليها، ليس كمصدر رزق فقط، كما يفترض في المزرعة الأسرية.

قراءة في المؤثرات على الزراعة الأسرية

تأثرت الزراعة الأسرية في الأرض المحتلة (الضفة الغربية) بعدة عوامل ومؤثرات في غضون السنوات أو القرن الماضي، منها ما هو أصيل في جغرافيا فلسطين ومنها الكثير من الدخيل وخاصة التاريخ والسياسة والإقتصاد والتي أثرت بشكل مشوه في الجانب الإجتماعي للتطور.

ففي الشق الجغرافي: من ناحية مسافات قريبة بين الريف والحضر (المدينة)، ومساحات صغيرة وشبه جافة أو جافة (غالبية) ونسبة محدودة تعتبر شبه رطبة في الشمال والشمال الغربي، وتتعرض للتفتت بسبب عوامل طبيعية وأخرى خارجية، وهي من ناحية تبعدنا عن النموذج الغربي «الرطب» من المزرعة الأسرية التي يمكن أن تشكل وحدة إنتاج متكاملة ومتواصلة ومكتفية بشكل كبير، مساحة ومسافة،

وفي الشق التاريخي: كما أسلفنا، فقد تعرضت الضفة الغربية والأرض المحتلة بشكل عام إلى موجات من النزوح والتهجير، خلقت فائضاً من قوة العمل الرخيصة (المخيمات) التي توزعت في المناطق الزراعية الخصبة، حتى دخلت على

(1) الغريب أن هذه الدول المانحة وعلى رأسها أمريكا تدعم في بلادها الزراعة الأسرية، بل أن المزرعة الأسرية في أمريكا هي كل ما ينتج بقيمة 1000 سنويا، يعني أصغر من تعريف الحيازة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتوجة الدعم لهذه المزارع الأسرية وهي الدولة الصناعية رقم (1)

العلاقة بين الأرض ومالكها، فشوهتها إذ وفرت قوة عمل "مؤقته" رخيصة أو مخرج "رخيص" لمتطلبات العمل يتمثل في المشاركة أو المزارعة والمحاصصة، والتي ينظر إليها كإستثمار بالمزارع (المحاصص)، ولا ينظر بعض الإقتصاديين إلى الزراعة المحاصصة (المشاركة) بأنها زراعة عائلية حتى لو إمتلكت المقومات الأخرى مثل الإعتماد الكلي على اليد العاملة الأسرية، وذلك بسبب إنتفاء شرط ملكية الأرض. بالنتيجة كان لهذه التطور غير الطبيعي نتائج غير طبيعية وفعل تشويهي على المزرعة والعائلة الزراعية، ربما لن نستفيض في شرحه هنا،

وفي الشق السياسي: فقد رافق ذلك سياسات إحتلالية «مدروسة» لتشويه العلاقة بين الأرض والمواطن المزارع، ومحاولة لفك الإرتباط بينهما وذلك لتمكين الإحتلال من بسط نفوذه وإلحاق ما يريد إلحاقه من أرض، وتشريد ما يريد تشريده من شعب. وقد جائت زراعة المستعمرات الإسرائيلية وكذلك شبكة الطرق المبالغ جداً في هندستها لتأبيد هذه التشوهات ومنعاً لتوفير أية فرصة لنمو نموذج تنموي فلسطيني متقدم قادر على البقاء والصمود بشكل مستقل أو ذاتي، والذي إن كان لكانت الزراعة هي النواة الصلبه فيه. كان العدو يحرص على قطع الطريق على أي نموذج وطني لتنمية محلية قائمة على توفير دعائم البقاء والصمود وبالتالي زراعة الزراعة، أي عشق الأرض والتمسك والإرتباط بها، وما المزرعة الأسرية إلا النموذج الأوضح والأقوى لهذا الرد الذي كان العدو يحرص على قطع الطريق عنه أو إليه،

وفي شق الرد (Response) الفلسطيني: فلم يواكب هذه التشوهات والعوامل الخارجية تطورات وردود مدروسة في «إستراتيجيات وطنية» تتصدى لهذه التدخلات وتواجهها أو تعمل على تمتين البناء من الداخل وزيادة التمكين من أجل وواجهتها، بل جاءت الردود أقرب إلى ردات الفعل الآنية أو الظواهر العرضية (Phe-nomenon) وأحياناً كثيرة في سياق غير متصل أملته الظروف الخارجية وليس تلبية لنموذج وطني ومشروع وطني، كان يمكن للمزرعة الأسرية أن تكون حجر الزاوية ولبنة البناء فيه.

وأحياناً كثيرة كان الفعل السياسي-الإقتصادي مدروس لمنع أية إمكانية للبناء على هذه الردود والأفعال والمشاريع الوطنية ولنا في هبات العمل التطوعي بعيد

الإحتلال أبلغ مثل على ذلك، ولا زالت بعض المؤسسات الوطنية تدفع ثمن تبنيها لمثل هذه المشاريع والنماذج من العمل الوطني.

وفي سياق متصل لم تأتي سياسة التوظيف في الوظيفة العمومية والأجور في الإقتصاد الفلسطيني، الذي يعتمد على الوظيفة العمومية بشكل متزايد، مدروسة ولتأخذ بعين الإعتبار آثارها الزراعية أو الإقتصادية-الإجتماعية. وبالرغم من ذلك، ومن أن مثل هذه السياسات قصيرة النظر أو منحازة، إلا أن القطيعة بين المزارع (الإنسان) وأرضه لم تكن شاملة، لا بل لا زال الكثير من الموظفين، مزارعين. ولا زال جزء من الدخل خارج الزراعة والمزرعة (الوظيفة العمومية والخدمية) يصب ويستثمر في المزرعة. هذه الظاهرة موجودة كردة فعل طبيعية على مخاطرة وعدم اليقين في المستقبل، وليست، للأسف، نتيجية سياسة وطنية موجهة لتمكين المزارع وتمتين العلاقة بينه وبين الأرض.

وهو ما يدخلنا إلى **الشق المؤسسي:** حيث لم تتمكن المؤسسة (حكومية أو غير حكومية، أهلية أو محلية، حزبية أو حركية) ان تبنى وتتطور وتبني ذاتها لتواجه الظروف الخارجية الضاغطة والصعبة أو توظف هذه التحولات والدعم والعوامل الخارجية المساعدة إلى فرص للبناء عليها وإستغلالها أو مواجهتها، وإنما بقيت تلاحق الأفعال بردات فعل، وبما تمليه الظروف الخارجية، إلى الدرجة الذي أصبح فيه وضع الإستراتيجيات هي الإستراتيجية الوطنية، وبمعزل عن تحديد وتحليل الهدف الإستراتيجي الوطني، اللهم إلا إذا كان الهدف هو بقاء الإنسان، وليس الأرض والإنسان، بأي ثمن. فالنموذج الثاني، الأرض والإنساني، لبنته الأولى ولبنة البناء فيه هي المزرعة الأسرية والعائلة المزارعة، وبغض النظر عن مدى إرتباطها و/أو إعتمادها مع الأرض المزرعة، المهم أن يكون الإرتباط والإعتماد على الأرض المزرعة كل متكامل وإلى أقصى درجة ممكنة.

معوقات الزراعة الأسرية في الضفة الغربية:

تعرضت الزراعة في فلسطين عموماً وفي الضفة الغربية بشكل خاص لعدد من الهزات، دون العالم الآخر، والتي أثرت على تطور الزراعة بشكل عام، والزراعة

الأسرية بشكل خاص، حيث أن الزراعة الأسرية هي قلب الزراعة، والزراعة هي قلب الإقتصاد وركيزته الأساسية خاصة في مقاومة العوامل الخارجية وعلى رأسها الإحتلال، وهي مقياس المتانة الداخلية وعدم الإختلال. من المشاكل التي عانت منها الزراعة الأسرية في الضفة الغربية ولا زالت تعاني:

- الإحتلال التوسعي: من الطبيعي أن تكون أهم المشاكل والعقبات التي تواجه الزراعة، وخاصة الزراعة الأسرية (كونها تربط الأرض والإنسان) تتمثل في الإحتلال التوسعي والإستيطاني والإحلالي وسياساته التي تستهدف فصل الإنسان عن الأرض وذلك لتسهيل عملية الإستيلاء عليها، بدءاً بسياسة الإغلاق والمصادرة والمنع والحجز والهدم والسيطرة على المعابر وإغراق السوق بمنتجاته «المدعومة» وتقنين دخول مستلزمات الإنتاج وغيرها الكثير من الإجراءات العدائية للإحتلال، وأخيراً مغريات العمل في إسرائيل والسلام الإقتصادي وذلك لفك الإرتباط بين المزارع وأرضه.
- الزراعة البعلية وتذبذ الأمطار: يغلب على الزراعة الأسرية في مناطق الزراعة البعلية أو المطرية، وبسبب تذبذب الأمطار وعدم كفايتها يتم إراحة الأرض في السنوات العادية والتوقف عن زراعتها في سنوات المحل، حيث أن إنتاجية الزراعة العلية أقل وبالتالي العائد على الإستثمار أو اليد العاملة قليل (أقل من قيمة الفرصة الأخرى) وعدم قدرة المزارعين على الإستثمار في مشاريع الري التكميلي وغياب أو ضعف الدعم الحقيقي لمثل هذا النمط الزراعي العائلي المنتشر والذي يشكل الحصة الأكبر في المزارع الأسرية.
- فشل السوق **Market Failure**: عدم تناغم أسعار السوق مع متطلبات الحفاظ على الزراعة وخاصة الأسرية (الأقل إنتاجية وكمية إنتاج وبالتالي تكاليف الإنتاج والتسويق).[2] عدم التناغم هذا يؤدي غلى زيادة تشوهات السوق، بمعنى تأثير الزيادة المتصاعدة لتكاليف الإنتاج الزراعي (على المزارع المنتج) وتكاليف السلع الإستهلاكية (على المزارع المستهلك) وزيادة متواضعة أو حتى ثبات أسعار المنتجات الزراعية وخاصة المحلية.[3] مما يقلل من قدرة الإنتاج الزراعي المحلي بشكل عام على المنافسة والإنتاج

(2) وهو ما يعني أن منحنى تكاليف إنتاج المزرعة الأسرية أعلى من المزارع الأخرى، الرأسمالية والمكثفة والحديثة، وبالتالي فحتى يبقى المزارع (العائلي أو التقليدي) في السوق يحتاج إلى معدل أسعار أعلى لمنتجاته (حسب نظرية التكاليف).

(3) يمكن إثبات ذلك من خلال النظر إلى المكون الزراعي لمؤشر غلاء المعيشة وهو بالكاد يرتفع، بينما ترتفع المكونات الأخرى غير الزراعية بشكل مضاعف أو على الأقل أكبر بشكل واضح

الزراعي العائلي بشكل خاص الذي كما ذكرنا يعتمد على التكنولوجيا غير المتطورة (التقليدية) ويغلب عليه الزراعة البعلية (المطرية) الحيازات الصغيرة والمدخلات القليلة ... الخ. وبالتالي الإنتاجية المنخفضة

- كثافة اليد العاملة وليس التقنيات الحديثة بما فيها الأسمدة المحسنة والبذور المحسنة وتقنيات الإنتاج الأخرى من علف وخدمة بيطرية أو خدمة البستنة ... الخ، هذا يعطي للإنتاج الزراعي العائلي ميزة كونه يعمل على خلق فرص عمل وتشغيل لليد العاملة وخاصة الأسرية، ولكن حتى هذه تتأثر بالظروف الإقتصادية ويبقى فعلها الإيجابي في ظل وجود عرض من اليد العاملة أو أن قيمة الفرصة الضائعة خارج الزراعة أقل إغراء من الزراعة، من هذا الباب دخل شيطان السياسات الإقتصادية (السلام الإقتصادي).[4]
- تفتت الملكية الزراعية وصغر حجم الحيازات الزراعية وخاصة في المناطق الزراعية الخصبة (الشمال وسلسلة الجبال الغربية)، وذلك إما بحكم المساحات الزراعية المحدودة والزيادة السكانية وقوانين الإرث، وكذلك بسبب السياسات التي سمحت بتهريب الأراضي الزراعية إلى تجار العقارات وبيعها كسلعة إستثمارية (عقار) وليس كعامل إنتاج أو أهم عنصر إنتاج (الأرض)، وطغيان رأس المال على الأرض.[5]
- ضعف إمكانية الوصول إلى السوق وعدم وصول السوق إلى المزرعة الأسرية وضعف القدرة على التأثير في السوق (وسياسات التسويق)، والتي يمكن صياغتها في فشل السوق في إحتضان ومساعدة الزراعة الأسرية، فلا شركات تسويق تأخذ البعد الإجتماعيي بعين الإعتبار وتمارس العدالة **Fair Trade** بشكل حقيقي ولا نجحت تعاونيات التسويق (اللوائية في نهاية السبعينات من القرن الماضي) ولم تنجح كذلك التجارب العديدة في الشراء أو البيع الجماعي (التسويق الجماعي)، وعدم كفاية/كفائة السوق الزراعي الموازي (أو غير الرسمي من بسطات والبائع المتجول وباعة الأرصفة) وبقي المزارع تحت رحمة السوق وقواه، بما فيها الخارجية.

---

(4) معروف أن قرار البقاء في المزرعة والإنتاج الزراعي يعتمد بحد كبير على قيمة الفرصة الضائعة للعمل الأسري في المزرعة، أي ما قد يجنيه إبن الأسرة الزراعية من خارج المزرعة. وكلما زادت قيمة الفرصة الخارجية، زادت معها فرصة هجر الزراعة. وهذا المبدأ يشكل خشبة الإسناد للسياسات الزراعية العادلة بما فيها في أوروبا، أو ما يعرف بالسياسة الزراعية العام **Common Agriculture Policy CAP**

(5) معروف أن عناصر الإنتاج الرئيسة الثلاث هي بالترتيب: الأرض، العمل ورأس المال. في الزراعة الأسرية وللحفاظ عليها يستوجب الحفاظ على علاقة توازن بين هذه العناصر وعدم تغول أحدها على الآخر.

- فوضى المؤسسات: وغياب التمثيل الحقيقي للمزارع وخاصة المزارع العائلي المرتبط بالأرض (قلب ومحرك الزراعة المستدامة) في ظل تعدد من يدعي ويعمل على تمثيل المزارعين ووضع أجندته لمناصرتهم والضغط معهم على أصحاب القرار، ولا يحمل في الحقيقة هم المزارعين كما ينبغي، بل وعطل إيجاد التمثيل الحقيقي الفاعل للمزارعين، وهنا إلتقت مصالح المستوى السياسي (الشعبي والرسمي).

ما الذي نربحه إذا كسبنا الزراعة وخسرنا المواطن. الزراعة الأسرية تجمع بين الأرض والزراعة والمواطن.

- وهنا نرى ظاهرة إنتقال الصراع إلى خلاف بين المزارع الأسرية والمنظمات التي بنت نشاطها لمساعدته (حكومية أو أهلية)، والتي أشارت الأدبيات العالمية إلى طهورها. مثل على ذلك المنظمات التي وجدت لمساعدة المزارع لألأسرية وغيرها وأصبح المزارع أداة من أدوات جلب التمويل (Fund Raising) وكذا شركات التسويق التعاقدية التي وجدت لخدمة المزارع الأسرية والتعاونيات ولكنها الآن تضغط عليها، والأمثلة كثيرة هنا وهناك في الغرب وأمريكا وأوروبا أيضاً. حتى منظمات القطاع الخاص فقد وجدت في المزارع فرصة لتعزيز وتحصين أرباحها و/أو زيادة وتنويع تمويلها.
- فشل السياسة الزراعية الوطنية **Policy Failure**: والتي تأخذ بعين الإعتبار هذه الأبعاد الخارجية والخصائص الداخلية للقطاع الزراعي الفلسطيني ولبنته الأولى "المزرعة الأسرية» بحيث تعزز من صمود المزارع في أرضه وتقلل من الضغط الخارجي وتزيد من مناعته الداخلية، وتحصنة ضد المغريات الخارجية وخاصة العمل خارج المزرعة وتمكنه إقتصادياً من الإستمرار في فعل الزراعة. فكانت السياسات الزراعية الوطنية أقرب إلى التدخلات لترقيع وضع الزراعة وليست تقويته، بل على العكس ساهمت في الكثير من الأحيان، بشكل غير مباشر وغير مقصود وأحياناً مباشر ومقصود، في التطور الرأسمالي للزراعة، وكان هذا قرار يظلل السياسة الزراعية ويؤطرلها، ولا زال.

الإحتلال والتطور المشوه للمزرعة الفلسطينية:

أن معظم الأنشطة في الريف كانت تدور حول المزرعة وإن بدت غير ذات صلة بها، ناهيك عن القيم المرتبطة بحياة الريف من صدق ووفاء وتحاب وقوة في العمل (بأس في العمل) والإنتماء، إذ تعتمد الزراعات الصغيرة الأسرية على موارد التجمع في ممارسة نشاطها من يد عاملة ورأس مال عامل أو مدخلات إنتاج أخرى ... الخ.

ولم تعرف الزراعة الفلسطينية في السابق أنماط زراعية غير الأسرية، إلا ما ندر، وكان اللجوء للعمل المأجور خاصة في الأراضي البعلية حالات نادرة وفي مواسم معينة، عند القطاف غالباً أو غرس الشتل. وفي الحالات التي كان يزيد فيها الطلب على اليد العاملة عن ما توفره العائلة (أيام حصاد الفلحة أو الزيتون مثلاً) كان يتم اللجوء إما إلى العونة (وهي المقايضة في العمل وليست خميرة التعاون كما يحلو للبعض تسميتها) أو إلى المحاصصة والمشاركة في المحصول مع من لا يملك أرض زراعية أو لديه فائض عمل عائلي أو مع عائلات تقدم من خارج المناطق الزراعية (غالباً البادية وشبه البادية أو السفوح الشرقية) وهو ما أوجد، ربما، الهجرات الأولى من الجنوب (الخليل) إلى الشمال (جنين مثلاً).

> إن أهم آثار الإحتلال العميقة والمتجذرة في وعينا وآلية التفكير لدينا هو عدم تركه لصاحب القرار (المزارع وغيره) أو لصانع السياسات (الزراعية وغيرها) فسحة أو فرصة ليمارسوا مهاراتهم في صنع القرار ، فعمل على إشغالهم بمقارعته وتدبير شؤونهم اليومية بعيداً عن التفكير في بناء مستقبلهم وتطوير مناحي حياتهم كما يفعل أقرانهم الأحرار.

إذاً، حتى الحيازات الكبيرة في الأراضي البعل كانت تعتمد على العمل العائلي أو على المحاصصة أو الشراكة (المشاركة) في المحصول وهو ما منع عملياً تطوير وتوطين التكنولوجيا في هذه المناطق، فالمحاصصة، إقتصادياً، لا تساعد في نشر الميكنة. لسان الحال هنا يقول: لماذا أطور وأدخل تكنولوجيا إنتاج جديدة وأزيد الإنتاجية وثلث الناتج سيذهب للحصاد (المحاصص).

كذلك الحال في الأراض المروية، وبسبب عدم توفر السيولة وصعوبة التسويق، خاصة بعد أن تحكمت إسرائيل بالمعابر والأسواق، دخلت الزراعة المروية في علاقة المشاركة Sharecropping (وتسمى أيضاً المحاصصة أو المزراعة)، وكان من الصعب التطور التاريخي للزراعة والإعتماد على العمل المأجور أو الزراعة-الصناعية كما يسميها البعض، حيث هي كثيفة رأس المال وتعتمد على العمل المأجور.

ولهذا النمو في المحاصصة/المشاركة سببين: الأول من صميم طبيعة الزراعة وهي مهنة المخاطر والمخاطرة ويصعب التحكم في المناخ والإنتاج وكذلك أهمية الإدارة والتواجد اليومي لضمان الإنتاج والإنتاجية وحسن إستغلال الموارد. وهي الأسباب التي منعت التطور الرأسمالي في الزراعة في الغرب كما أشرنا في فصل الإطار النظري. أما المخرج المحلي فهو (المشاركة) وتقاسم المخاطر والإهتمام مع المزارع المحاصص أو المشارك وعائلته. والسبب الثاني هو توفر من لا يملك أرض من لاجئين ونازحين ومهاجرين ومرتحلين ... الخ.

هذه الظاهرة (المشاركة والإستئجار Tenure Relations) ليست مقصورة على منطقتنا وإنما ظاهرة عالمية مرتبطة بالزراعة وخصائصها، ولكنها إنتشرت أكثر ظل وجود أعداد كبيرة من المواطنين-الفلاحين الذين لا يملكون الأرض (Land-less Farmers) ولهذا أسباب كثيرة بعضه يعود لتركيا وبريطانيا وجاء اللجوء ليزيد أعداد من لا يملكون الأرض التي هم عليها. وليس المجال لسردها.

كذلك الحال في مجال الثروة الحيوانية، فقد تأثرت الزراعة الأسرية في هذا المجال بسياسة الإحتلال بشكل أكبر من القطاعات الأخرى، حيث كان الإعتماد على المشاعات الأسرية أو العشائرية والتي عرفت بال"حمى" وكان لكل عشيرة مكان أو مرعى لأغنامها وإبلها، ومع الإحتلال الإسرائيلي في 1948 أولاً و 1967 ثانياً وما تلى ذلك من تشريد ولجوء للمرة الثالثة وأكثر بعد عمليات التهجير والترحين والتوطين القسري للعائلات البدوية في الخليل وبيت لحم والقدس وغيرها. كل ذلك خلق نوع من الزراعة الأسرية القسرية في مجال تربية الأغنام والماعز بعد أن جردها من مجال رعيها الحيوي وحصرها في مساحات لا تتجاوز حمولتها الرعوية من كلأ أو عشب عدد محدود من رؤوس الأغنام، ولم يهدد بذلك تربية الأغنام، بل نمط حياة بأكملها تعتمد على تربية الأغنام في البادية أو المزارع الأسرية

لتربية الأغنام، وهم اليوم في ما بات يعرف بالشريط البدوي الممتد من جنوب الخليل (في الرماضين) إلى شرق رام الله، مروراً بشرق الخليل (يطا) ومسافر بني نعيم وشرق بيت لحم وبرية القدس أي السفوح الشرقية.

وهو ما يذكرنا بسياسة التطهير العرقي التي مارسها الإستعمار الكولونيالي، كما يصفه (Robert Estwood, 2004) في قوله "حيث تقع مصادرة الأرض من سكانها الأصليين بالرغم من الإحتجاج بأن هذه الأرض كانت تستخدم من قبل السكان الأصليين في نمط دوري (للرعي)، وإبعادهم إلى حيازات صغيرة على أراضي هامشية. وهو تحديداً ما يحصل في فلسطين حيث تتحول الأراضي الزراعية المملوكه لصغار المزارعين والفلاحين والتي تعتبر إمتداد طبيعي لمزارعهم، تتحول إلى مزارع كبيرة إما لمستوطنات أو مستوطنين.

فقد ساعد على ذلك أن جزء كبير من أصحاب الأرض هم مغتربون (absentee farmers) ومن الصعب عليهم متابعة شؤون الأرض من عمالة وغيرها من بعيد وفي ظل إنعدام الأمن واليقين وحتى وتراجع الأمل بإمكانية العودة في المدى المنظور، يتعين على الأقارب أو وكيل آخر العناية بالأرض والمزرعة، وهو وإن إستغلها وزرعها وإعتنى بها كزرعة عائلية، إلا أنها تبقى غير مملوكة له وبالتالي يتردد إدخال التحسينات عليها.

ما نشهده اليوم من تطور لشركات زراعية سيكون على حساب أو تهميش للزراعة الأسرية وبالتالي سيضعف العلاقة بين الأرض والإنسان. فالشركات تعمل على جرف ثقافة المجتمع المحلي والتراث الفلاحي المرتبط بالأرض والإنتاج، وتمركز القوة في الزراعة بيد قلة من المنتجين وتهدد كذلك وصول المزارعين وصغارهم إلى السوق. البعض يظن أن كفاءة الإنتاج المتحصلة في الشركات الزراعية لا تنعكس بالضرورة على الأسعار لفائدة المستهلك، بل بالعكس قد تعمل على طرد المزارع الصغير الذي يرضى بالربح القليل ويترك الميدان لمنتج أكبر يتحكم بالسعر.

كذلك الحال بالنسبة للموارد، فالشركات الكبيرة تعتمد على المركز مباشرة في توفير مدخلات الإنتاج حتى اليد العاملة ورأس المال العامل وبالتالي فإن القيمة الإجتماعية لتداول العملة والأثر غير المباشر للزراعة على التجارة والتصنيع

الداخلي قليلة مقارنة بالمزرعة الأسرية أو النشاط الإقتصادي الصغير عموماً. بل على العكس فستعمل الشركات الخاصة على تفتيت النسيج الإجتماعي للمجتمع الريفي خاصة في ظل ضعف منظمات المجتمع المحلي وعدم قدرتها على إيجاد النموذج الريفي المحلي الجديد.

إن تمركز القوة بيد الشركات سيعمل على:

- إحتكار مدخلات الإنتاج والسيطرة عليها وعلى سوقها،
- السيطرة على سوق المنتجات والتحكم بأسعار المنتج وبالتالي ما يهدد وصول صغار المزارعين إلى السوق والمستهلك حيث يستغني المصنع من منتج واحد، الحليب مثلاً، ولا يستقبل إنتاج صغار المزارعين، وبالتالي تقليل البعد الإجتماعي والوطني للصناعة نفسها التي تعتمد على الزراعة،
- التأثير على الضريبة والإعفاء
- التطور التكنولوجي أثر على المخاطرة في الزراعة وكذلك قلل الإعتماد على اليد العاملة مما شجع القطاع الخاص على التوسع في "صناعة الزراعة" وتحولت من تربية الدواجن إلى صناعة الدواجن ... مثلاً،
- ومن ناحية أخرى فإن الشركات الزراعية لم تؤثر كثيراً في الزراعة الريفية (الأسرية) وذلك لتركيزها على قطاع الإنتاج الحيواني من ناحية وتركيزها على بعض الزراعات التي تحتاج إلى كثافة رأس المال وغالباً حديثة مثل النخيل والفراولة والورد، وهي أقل تأثير وأهمية للزراعة الأسرية .. وبالتالي ما أثر على الزراعة الأسرية في فلسطين هو عوامل أخرى غير التخصص وكثافة الإنتاج في المزارع الرأسمالية الكبيرة ... وإن كنا لا نقلل من أهمية تأثيرها السلبي.

الزراعة الأسرية في أرقام

لا زال الطابع الأسري والعائلي مسيطر على غالبية الحيازات الزراعية في الضفة الغربية إن من ناحية العمالة الزراعية ومصدرها أو من حيث توجهها في الإنتاج (الغرض من الإنتاج).

الغرض من الإنتاج

إذ تشير الأرقام، جدول (4)، أن أكثر من ثلاثة أرباع (78٪) الحيازات الزراعية موجهة لغرض تلبية حاجة الإستهلاك الأسري أو البيع بعد الإستهلاك الأسري. وتختلف هذه النسبة بين قطاعات الإنتاج (نوع الإنتاج) فهي أعلى (86٪) في قطاع الإنتاج النباتي وأقل (57٪) في قطاع الإنتاج الحيواني أو قطاع الإنتاج المختلط (حيواني ونباتي معاً) والتي تشكل 61٪. وهو ما يعني أن تربية الحيوان هي في الغالب تجارية أو موجهة للسوق والبيع، إلا في المزارع والحالات المختلطة وعدد قليل من الحيازات الحيوانية الصرفة.

يوضح الجدول (4) الإنتشار الواسع للزراعة الأسرية في المحافظات كافة، وخاصة من خلال مؤشر المساهمة في الإستهلاك الأسري للمنتجات الزراعية، من المزارع النباتية والحيوانية والمختلطة. حتى في المحافظات الأكثر توجهاً وإحتضاناً للمزارع الرأسمالية، أي الإستثمارات الرأسمالية الكبيرة في الزراعة، مثل محافظة طوباس والأغوار وأريحا، نجد أن جزء مهم من إنتاجها موجه للإستهلاك الأسري وهذا دليل على إنتشار الزراعة الأسرية من ناحية وإنتشار الأبعاد الأسرية في المزارع حتى الرأسمالية.

أي مسح لمثل هذه المزارع موجه تحديداً وحصراً لدراسة الزراعة الأسرية وتغلغلها في النشاط الزراعي والمناطق الزراعية سيخلص إلى هذه النتيجة، وهي أن الزراعة الأسرية لا زالت منتشرة بشكل كبير حتى في المناطق كثيفة الإستثمار الرأسمالي في الزراعة. وأكثر من ذلك تأثيرها ووجود بذورها في المزارع الكبيرة والتي تعتمد على رأس المال، اي المزارع التي إصطلح على تسميتها "زراعة صناعية" أو رأسمالية.

جدول (4): الإنتاج الزراعي للإستهلاك الأسري حسب المحافظة و نوع الحيازة

المحافظة	عدد حيازات نباتية	عدد حيازات حيوانية	عدد حيازات مختلطة	مجموع عدد الحيازات	حيازات الموجهة للإستهلاك الأسري			
					نباتية	حيوانية	مختلطة	المجموع
ضفة الغربية	65,267	10,879	14,762	90,908	86٪	57٪	61٪	78٪
جنين	10,512	1,521	2,629	14,662	76٪	44٪	43٪	67٪
طوباس	1,714	437	683	2,834	64٪	35٪	34٪	52٪
طولكرم	6,595	544	896	8,035	81٪	41٪	51٪	75٪
نابلس	9,721	1,307	2,422	13,450	93٪	44٪	58٪	82٪
قلقيلية	3,701	411	817	4,929	71٪	38٪	39٪	63٪
سلفيت	3,979	210	497	4,686	94٪	57٪	79٪	91٪
رام الله والبيرة	8,817	656	1,070	10,543	97٪	61٪	77٪	93٪
أريحا والأغوار	598	804	210	1,612	24٪	67٪	22٪	46٪
القدس	1,768	965	250	2,983	95٪	56٪	79٪	81٪
بيت لحم	4,915	1,198	1,293	7,406	92٪	77٪	84٪	88٪
الخليل	12,947	2,826	3,995	19,768	87٪	68٪	72٪	81٪

مصدر العمالة الزراعية

جدول (5) يشير إلى ثلاث ظواهر هامة في الزراعة الفلسطينية:

أولاً. إعتماد الزراعة على اليد العاملة الأسرية، سواء كانت الذكرية أو الأنثى، وهي غير مدفوعة. وسواء كانت دائمة (أكثر من 8 شهور سنوياً كما يعرفها الإحصاء المركزي) أو مؤقته. ففي الضفة الغربية وبحسب الجدول (5)، هناك في االحيازات الزراعية البالغة 90,908 (جدول 4 السابق)، قوة عمل زراعية (من حائز وعامل) تقدر سنة 2010 ب 107,018 عامل (دائم ومؤقت، ذكر وأنثى) ومنهم 93٪ من العائلة.

وهو ما يعين أن الغالبية العظمى من الحيازات يقوم بها أبناء الأسرة أو العائلة وهو ما

قد يشير إلى طغيان الزراعة الأسرية على الزراعة في الضفة الغربية، إلا في حالات معزوله وحديثة وهي الشركات الزراعية. وتختلف هذه النسبة بين المحافظات، فهي الأعلى في سلفيت وبيت لحم وقلقيلية (98٪، 97٪ و 95٪ على التوالي). أما طوباس وأريحا والأغوار، أي المناطق المروية والزراعة كثيفة رأس المال فيقل بشكل واضح مساهمة الاسرة أو العائلة في العمل الزراعي وقوة العمل الزراعي فتصل إلى 77٪ في أريحا والأغوار و 82٪ في طوباس.

ثانياً. تأنيث الزراعة، بمعنى زيادة وتعاظم دور المرأة والأنثى في الإنتاج الزراعي، حيث تشير الأرقام إلى دور بارز للمرأة فتشير البيانات إلى أن الأنثى تساهم بأكثر من ثلث العمل في المحافظات وبمتوسط حوالي 37٪، وبشكل متقارب في المحافظات المختلفة مع تميز طفيف لنابلس وسلفيت في هذا الجانب.

ثالثاً. دور محافظ وأقل أهمية للأنثى في العمل المأجور في الزراعة، ولا ينسجم مع دورها ونسبتها في العمل غير المأجور من ناحية أو العمل المأجور خارج الزراعي،

جدول (5): قوة العمل في الزراعة ومساهمة الأسرة بشكل عام والأنثى بشكل خاص

المحافظة	مجموع قوة العمل الزراعي	الأسري ٪ من العام	الأنثى ٪ من الأسري	الأنثى ٪ من العام	أنثى الأسرة ٪ من العام
الضفة الغربية	167,018	93٪	38٪	37٪	35٪
جنين	23,654	92٪	38٪	36٪	35٪
طوباس	5,900	82٪	37٪	36٪	30٪
طولكرم	12,715	92٪	32٪	31٪	30٪
نابلس	22,343	93٪	42٪	40٪	39٪
قلقيلية	9,431	95٪	34٪	34٪	33٪
سلفيت	5,814	98٪	40٪	39٪	39٪
رام الله والبيرة	20,567	91٪	39٪	38٪	36٪
أريحا والأغوار	3,873	77٪	38٪	35٪	29٪
القدس	4,843	94٪	36٪	34٪	33٪

بيت لحم	11,798	97٪	33٪	33٪	32٪
الخليل	46,080	94٪	39٪	38٪	37٪

ملاحظات:

1. الأعمار أقل من 10 سنوات لم تحسب ضمن قوة العمل،
2. العمل المؤقت يساوي 50٪ من العمل الدائم
3. عمل الأنثى يساوي عمل الذكر، وإن كانت الأنثى تتقاضى أقل أجراً من الذكر ومن الناحية الإقتصادية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، "التعداد الزراعي 2010، النتائج الرئيسية، رام الله-الضفة الغربية.

نمط إستخدام الأرض

وقد أوضحت بيانات التعداد الزراعي 2010 كذلك حقيقة الغرض من الإنتاج الزراعي في الحيازات الزراعية غير المملوكة والمستأجرة، جدول (6)، وتبين أن الإستهلاك الأسري يشكل نسبة بسيطة من توجه المزارعين المستأجرين وأن الغرض الأساسي من إنتاجهم الزراعي هو البيع. وأن الغرض من الإنتاج الزراعي في الحيازات المستأجرة في كل من سلفيت وبيت لحم ورام الله هو البيع فقط. و في 22٪ من الحيازات المستأجرة في أريحا والأغوار و 14٪ في طوباس فهي موجهة بغرض الإستهلاك الأسري أو البيع بعد الإستهلاك الأسري، وأغلب الظن هو بسبب إنتشار ظاهرة الزراعة بالإيجار أو المشاركة.

جدول (6): توجه المزرعة للإستهلاك الأسري تبعاً لحق الإنتفاع[6]

المحافظة	مملوكة	مستأجرة	المحافظة	مملوكة	مستأجرة
الضفة الغربية	69٪	2٪	سلفيت	84٪	0٪
جنين	58٪	4٪	رام الله والبيرة	85٪	0٪
طوباس	38٪	14٪	أريحا والأغوار	38٪	22٪
طولكرم	66٪	4٪	القدس	71٪	1٪
نابلس	69٪	2٪	بيت لحم	81٪	0٪
قلقيلية	54٪	3٪	الخليل	75٪	1٪

أما الحيازات المملوكة فأغلبها موجه بغرض الإستهلاك الأسري وإن كانت النسبة في أريحا وطوباس أقل بكثير من باقي المحافظات بسبب كونها مافظات زراعية مروية وزراعة وكثفة بشكل أساسي.

(6) نعلم أن حق الإنتفاع يحسب تعريف الإحصاء المركزي تشمل المملوكه أو بحكم المملوكة والمستأجرة أو بحكم المستأجرة دون تحديد مالك، مستأجر، مشارك وهي الأنماط السائدة. وسنأتي على ذلك في الفصل القادم.

5. تحليل النتائج

نظراً لمحورية مساهمة الأسرة في العمل المزرعي فسوف يبدأ التحليل بهذا الجانب على أن يتم دراسة الأمور الأخرى تبعاً لذلك وربطها بمدى مساهمة الأسرة.

مشاركة ومساهمة الأسرة في العمل الزراعي

ثلاثة مؤشرات مهمة لدراسة العلاقة بين الأسرة والحيازة الزراعية أو العمل في الزراعية، وهي تساعد في فهم العلاقة بين العائلة والزراعة.

- حجم الأسرة: وهي مجموع عدد أفراد الأسرة بغض النظر عن العمر والجنس وطبيعة العمل،
- قوة العمل في الزراعة: [7] وهي مجموع أفراد الأسرة (ذكور وأناث) العاملين في المزرعة،
- مساهمة الأسرة في العمل الزراعي: وهي نسبة قوة العمل الزراعية الأسرية إلى قوة العمل في المزرعة (الأسرية والمستأجرة)،
- مشاركة الأسرة في العمل الزراعي: نسبة أفراد الأسرة المشاركين في العمل الزراعي بغض النظر عن الجنس (ذكر أو أنثى) وبغض النظر عن المدة (عمل دائم أو مؤقت)،

يشير الجدول (7) إلى إرتفاع نسبة مساهمة الأسرة في العمل الزراعي (قوة العمل) في منطقة زراعة الحبوب والخضار البعلية (بيت لقيا) وكذلك في قباطية بينما تقل في مناطق الزراعة الشجرية والمروية مثل جيوس والنويعمة وبيت أمر . كذلك الحال بالنسبة لمشاركة العائلة في العمل الزراعي ولكنها بالمعدل أعلى من المساهمة في قوة العمل (حيث أن المشاركة لا تفرق بين مؤقت أو دائم).

أما مساهمة الأسرة في العمل الزراعي فهي أعلى بكثير في كل المناطق ولكنها الأدنى في المنطقة الزراعية الأولى (الأغوار أو النويعمة هنا) فتصل إلى 65٪، أي أن الأسرة تغطي 65٪ من حاجة الحيازة إلى قوة العمل. كذلك الحال بالنسبة للزراعة المكثفة في

(7) تم حساب قوة العمل الزراعية بحاصل جمع عدد العمال المؤقتين غير مدفوعي الأجر (من الأسرة) و نصف عدد العمال المؤقتين غير مدفوعي الأجر (من الأسرة) على إعتبار العمل المؤقت يساوي نصف العمل الدائم. فالجهاز المركزي للإحصاء يعرف العمل الدائم بأنه العمل في المزرعة لمدة تزيد عن 8 أشهر. وبالتالي فعمل نصف سنة يعتبر مؤقت.

قباطية (الزراعة المحمية تحت البلاستيك) فمشاركة الأسرة هي بالمتوسط أقل من المناطق المطرية أو الأقل كثافة في الإنتاج الزراعي (جيوس، بيت لقيا أو بيت أمر).

جدول (7): مؤشرات أسرية للعمل في الزراعة

	عدد الحيازات الزراعية المدروسة	حجم الأسرة	يعمل في الزراعة من الأسرة ٪	مساهمة الأسرة في العمل الزراعي ٪	يشارك في العمل الزراعي من الأسرة ٪
قباطية	20.0	8.6	62٪	69٪	78٪
جيوس	20.0	7.8	40٪	92٪	50٪
بيت لقيا	16.0	6.5	63٪	95٪	66٪
نويعمة	20.0	7.9	58٪	65٪	60٪
بيت أمر	20.0	7.7	45٪	94٪	53٪
الضفة الغربية	96.0	7.7	53٪	82٪	61٪

وقد قسمت مشاركة (مساهمة) الاسرة في الزراعة إلى 7 فئات هي كما في الجدول الجانبي تبدأ ب صفر٪، فئة 1، وتنتهي بفئة 7 والتي تشارك (أو تساهم) ب ٪100 من العائلة (المشاركة) أو العمل الزراعي (المساهمة).

الجدول (8) يشير إلى أن هناك 8 أسر زراعية تشكل قوة العمل الزراعية فيها حوالي 1-٪20 (فئة 2)

أهمية الجدول تكمن في تحليل المخزون البشري المتوفرة لدى أسرة المزارع والتي يمكنها أن تقوم بالأعمال الزراعية، الجدول يشير مثلاً أن هناك 6 وحدات (حيازات) زراعية تشارك فيها العائلة بكاملها في العمل الزراعي ولكن مساهمة العائلة تشكل ٪60-40٪ من العمل في المزرعة، بالمقابل هناك 4 حيازات تغطي بالكامل العمل في المزرعة (٪100) ولكن من العائلة لا يشارك في العمل الزراعي غير 1-٪20 فقط من طاقتها البشرية، وهو ما يعتبر مخزون بشري للعمل الزراعي إذا ما إقتضت الضرورة، والضرورة هنا نوعين: ضرورة الجذب بسبب إرتفاع الميزة النسبية للزراعة في توليد الدخل والمنافع الأخرى، وضرورة طاردة من سوق العمل خارج المزرعة بسبب البطالة أو الإغلاق أو ... أسباب أخرى.

بالمقابل هناك 13 أسرة زراعية تشارك ب 100٪ من أفرادها في العمل الزراعي وتغطي 100٪ من العمل في المزرعة، وبالتالي فهي لا تملك مخزون إضافي من قوة العمل البشرية الزراعية وعليها أن تلجأ إلى سوق العمل والعمل المستأجر لتوفير العمل في حالة إقتضت الضرورة، والضرورة هنا يمكن أن تكون خارجية كالسوق المغري للإنتاج (الطلب) أو ذاتية كإمكانية التوسع في المزرعة.

في النهاية فإن الجدول (9) يشير إلى مخزون بشري كبير لدى الأسر الزراعية يمكن إستغلاله في العمل الزراعي وبشكل كبير يتناسب مع حاجة المزرعة للعمل، وكأن المزارع القائمة حالياً، وبوجود هذه المشاركة المهمة والوازنة من الأسرة تشكل بنية تحتية إنتاجية زراعية إذا ما تم الإعتناء وتدعيم الزراعة الأسرية وتوجهات الأسرة الزراعية لأي سبب من الأسباب والتي تستعرضها هذه الدراسة إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

جدول (9): مشاركة و مساهمة الأسرة في العمل الزراعي داخل الحيازة الزراعية

		يشارك في العمل الزراعي من الأسرة (فئة)							
		صفر ٪	1٪-20٪	21٪-40٪	41٪-60٪	61٪-80٪	81٪-99٪	100٪	المجموع
مساهمة الأسرة في العمل الزراعي (فئة)	صفر ٪								
	1٪-20٪							1	1
	21٪-40٪		1	1	1			1	4
	41٪-60٪		1	1	9		1	6	18
	61٪-80٪		1	4	1	5		4	15
	81٪-99٪								
	100٪		4	17	13	7	4	13	58
	المجموع		7	23	24	12	5	25	

الـ 9 مثلاً تعني أن هناك 9 مزارع يشارك فيها 40-60٪ من أبناء العائلة في المزرعة وأن مساهمتهم في العمل الزراعي داخل المزرعة يشكل 40-60٪ من قوة العمل. بمعنى أن 40-60٪ من الأسرة تشارك في العمل الزراعي (والباقي يعمل في غير ذلك أو صغير) وأن مشاركة الأسرة تشكل 40-60٪ من العمل الزراعي في المزرعة والباقي من عمل مستأجر.

التحليل السابق يوضع الأبعاد الهامة للفرق بين المشاركة الكبيرة للأسرة في الزراعة (كمخزون بشري للعمل الزراعي) وبين المساهمة الفعلية للأسرة في العمل الزراعي، وإيجابية الفرق بينها وذلك كإحتياط عائلي للعمل الزراعي.

وقد قسمت الحيازات تبعاً لمؤشر مساهمة الأسرة في النشاط والعمل الزراعي، كما في الجدول (9) وإستخدم هذا المؤشر في دراسة العوامل الأخرى المؤثرة وتحليل نشاط المزرعة بشكل عام.

الحيازات الزراعية

يشير الجدول (10) إلى أن متوسط مساحة الحيازة المدروسة بلغ 20 دونم وأن الأعلى

في حجم المساحة كان 300 دونم، بينما الأغلب هو للحيازات الصغيرة بشكل كبير والتي تقدر مساحتها ب 2 دونم فقط، أما الوسيط (وهو مساحة المزرعة التي تتوسط الجميع عددياً) فبلغ 10 دونم، بمعنى أن الوسيط أقل من الوسط متأثراً بالمزارع الكبيرة وليس بالمزارع الأغلب (عدداً)، وهو ما يشير إلى تفاوت كبير في توزيع الأرض الزراعية المستغلة.

كما يشير الجدول إلى أن 25٪ من المزارع (مرتبة تصاعدياً حسب المساحة) لا تزيد مساحتها عن 2 دونم، وأن 75٪ من المزارع (مرتبة تصاعدياً حسب المساحة) لا تزيد عن 20 دونم. وهو دليل ثاني على تشتت المساحات للمزارع الأسرية المدروسة.

جدول (10): مؤشرات الحجم للحيازات الزراعية المدروسة (دونم)

المؤشر	متوسط	الأدنى	الأعلى	الأغلب	الوسيط	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	مرتبة الـ 95
القيمة	20	1	300	2	10	2	10	20	56.5

من ناحية أخرى فقد ثبت وجود إرتباط بين نسبة مساهمة الأسرة في الزراعة (المزرعة الأسرية) وبين حجم الحيازة الزراعية، ولكنه من ناحية سلبي بمعنى تراجع مساهمة الأسرة في المزارع الكبيرة نسبياً من ناحية أخرى أقرب إلى الترابط الضعيف، حيث تبين أن معامل الإرتباط (Correlation Coefficient) بينهما بحدود (- 33٪). وعند أخذ النشاط الزراعي بعين الإعتبار (تعديل المساحة لتغطي وحدات حيوانية ونباتية) إرتفع معامل الإرتباط إلى (- 39٪)، وهذا تأكيد على سلبية الإرتباط (علاقة) بين مساهمة الأسرة في العمل الزراعي وحجم النشاط الزراعي، حيواني أو نباتي أو مختلط.

مؤشرات حجم الأسرة الزراعية	
المتوسط	7.6
الأدنى	2.0
الأغلب	6.0
الوسيط	7.0
الأعلى	16

مؤشرات إجتماعية

يجدر الإشارة في البداية أن حوالي 6٪ من المزارعين أو الحائزين الزراعيين هم أناث، وبالرغم من من قلة الرقم، إلا أنه يعبر عن تواجد واضح للمرأة كصاحبة مزرعة أو

حائزة زراعية خاصة بمقاييس المنطقة.

كما تشير الأرقام إلى أن 57٪ من المزارعين يحترفون الزراعة كمهنة وبشكل رئيس، وأن 43٪ فقط من المزارعين يعملون خارج المزرعة وفي مهن حكومية أو قطاع خاص ... الخ. هذه النسبة من المزارعين بمقاييس المنطقة جيدة لصالح إستمرار المزارعين في ممارسة النشاط الزراعي كنشاط ومهنة رئيسية، ولكنه بأخذ الأوضاع الإقتصادية في الضفة ووجود الإحتلال، فهذه النسبة تبدو مرتفعة.

أما المستوى التعليمي للحائز (أو الشخص الأكثر تأثير في المزرعة وقراراتها كما صيغ السؤال) فيعتبر بمقاييس المنطقة مرتفع، حيث تشير الأرقام، رسم (1)، أن 13٪ من المزارعين (الحائزين) إما أمي أو ملم بالقراءة والكتابة فقط، أما الباقي فقد قطع شوط في التعليم الرسمي (10٪ إبتدائي، 37٪ إعدادي و 24٪ ثانوي) بل أن نسبة مرتفعة نسبياً قد زارت الجامعات (9٪ بكالوريوس، 2٪ ماجستير) وأن هناك من المزارعين من شحمل الشهادة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) وإن شكلوا 1٪ فقط من المزارعين.

رسم (1): المستوى التعليمي للحائز (المزارع)

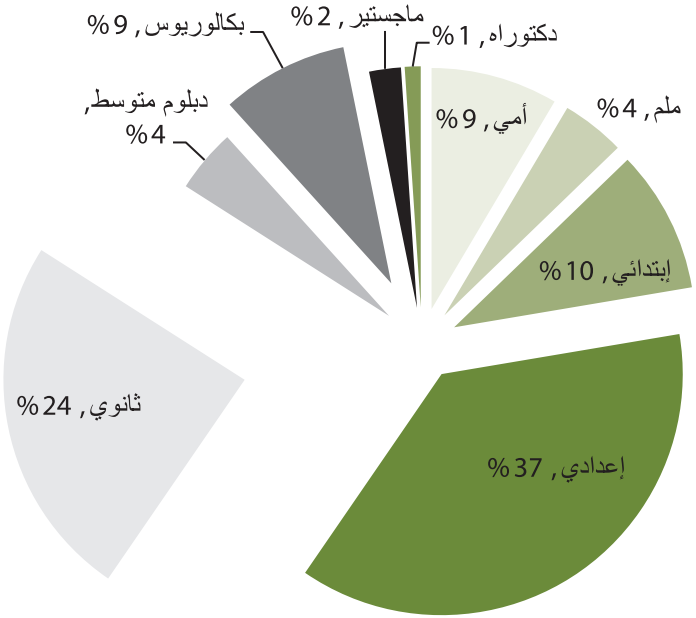

المستوى التعليمي للمزارعين أو أصحاب القرار في الحيازات الزراعية الأسرية بغالبيتها الساحقة، هو دليل على أن القطاع الزراعي لا زال قطاع زراعي حيوي ويستقطب المتعلمين وحاملي الشهادت وهذه شهادة للنشاط الزراعي من ناحية ولحملة الشهادات العلمية من ناحية ثانية، فكلاهما يرفد الآخر.

بعد آخر وهام في هذا المجال هو أن وجود نسبة عالية من المتعلمين في أوساط المزارعين والقائمين على النشاط الزراعي ميدانياً يوفر البيئة المناسبة لنقل التكنولوجيا وتعزيز فعالية الإرشاد الزراعي والعمل التنموي الجاد والهادف.

من ناحية أخرى فقد ثبت وجود إرتباط بين نسبة مساهمة الأسرة في الزراعة (المزرعة الأسرية) وبين المستوى التعليمي لصاحب القرار المزرعي وإن كان هذا الإرتباط ضعيفاً ولكنه إيجابي، فكان معامل الإرتباط (Correlation Coefficient) بينهما بحدود 17٪ وهذا مرتفع نسبياً مقارنة بعينة الدراسة وإنتشارها على محافظات خمسة وبيئات مطرية أربعة (4) على الأقل.

نمط إستخدام الأرض Land Tenure System

ثلاثة مؤشرات إستخدمت في الدراسة لتوضيح نمط إستخدام الأرض أو ما يعرف ب Land Tenure System، حيث يستخدم في الإحصاءات الزراعية مؤشرين (الأول والثاني) أما المتعارف عليه والأكثر وضوح وقابلية للدراسة والمقارنة فهو المؤشر الثالث. هذه المؤشرات هي:

1. حق الانتفاع : وهو خاص بالحيازة إما 1. مملوكة أو في حكم المملوكة، 2. مستأجرة مقابل مبلغ من المال أو حصة من الإنتاج، أو 3. مستغلة وفقا لأشكال قبلية أو عشائرية.
2. الكيان القانوني: وخاص بالحائز ويمكن أن يكون 1. فرد، أو 2. شراكه، 3. أسرة، أو 4. شركة أو غيرها.
3. نمط الإستخدام Land Tenure System: وهي طبيعة العلاقة بين مالك الأرض والمزارع أو صاحب القرار بالعمل في الحيازة الزراعية، فإما 1. المالك نفسه (Owner Operator)، أو 2. مزارع محاصص/مشارك (Sharecrop-

per) أو 3. مستأجر نقداً (Cash Rent). ولكل من هذه الأنماط تأثيره على إستغلال الأرض من جوانب عدة إقتصادية وإيكولوجية، وهناك سياسات وتخطيط خاص بهذا التنميط من إستخدام الأرض وهي في الغالب جزء أساسي من سياسات الإصلاح الزراعي، الهيكلي وغيره.

المؤشر	القيمة				الإرتباط مع مساهمة الأسرة
	1	2	3	4	
حق الانتفاع	78٪	21٪	1٪		-35٪
الكيان القانوني	52٪	15٪	32٪	1٪	-13٪
نمط الإستخدام	69٪	16٪	15٪		-51٪

تشير الأرقام إلى تباين النتائج تبعاً للمؤشرات الثلاث المتقاربة من حيث المعنى. وتشير الأرقام إلى أن بحدود 70٪ من الحائزين هم مزارعين مالكين، وأن 16٪ مشاركين أو محاصصين وأن 15٪ منهم مستأجرين نقداً. أي بمعنى أن المزارع الأسرية (التي تعتمد على العائلة) ليست مقصورة على المالكين وإنما أيضاً المحاصصين و كذلك الحال قد يكونوا مستأجرين نقداً.

تحليل الإرتباط (Correlation Coefficient) بين نسبة (أو مؤشر) مساهمة الأسرة في الزراعة وبين نمط إستخدام الأرض بمؤشراته الثلاث يشير إلى وضوح الإرتباط السلبي بين مساهمة العائلة في العمل الزراعي وبين إنماط الإستخدام وخاصة، فتزداد مساهمة الأسرة في العمل الزراعي في المزرعة كلما زادت ملكية العائلة للمزرعة وتقل في حالة الإستئجار أو الشراكة أو الشركة ... الخ. التحليل يشير إلى أن نمط الإستخدام (مالك، مشارك، مستأجر) يعطي صورة أوضح وخاصة في التحليل.

الغرض من الإنتاج الزراعي

علينا في هذا الجانب التفريق بين مؤشرين:

- الغرض من الإنتاج الزراعي في المزرعة و
- نسبة الإستهلاك الأسري من منتجات المزرعة

وبالرغم من أنهما مترابطان، إلا أن أرقام كل من هذين المؤشرين مختلفة. فقد ظهر أن الإنتاج بقصد البيع يشكل الهدف الرئيس للمزارع المدروسة، وتشكل ٪44 منها، فقط مزرعة واحدة (٪1) ورد أن الإنتاج الزراعي فيها هو بغرض الإستهلاك الأسري، أما الغالبية فالغرض هو البيع بعد إشباع وتغطية إستهلاك الأسرة (٪55 من المزارعين)، ويؤكد هذا الجانب التصنيعي في المزرعة حيث يتم تصنيع المواد الغذائية من منتجات المزرعة وخاصة المخللات والدبس ورب البندورة والمنتجات الحيوانية، وبقصد الإستهلاك الأسري وليس البيع لهذه المنتجات، إلا إذا كانت المنتجات الزراعية أصلاً منتجة بغرض التسويق، كما في منتجات الحليب.

وتشير البيانات في الجدول (11) أن متوسط إستهلاك الأسرة من منتجات المزرعة تبلغ ٪10 وأن الأعلى هو ٪100، أي للإستهلاك المنزلي فقط وهذا نموذج على المزرعة الأسرية النقية. أما أغلب المزارع فتستهلك الاسرة ما مقداره ٪1 من الإنتاج. كذلك الوسيط فيقدر ب ٪5 ويعني أن ٪50 من المزارع تستهلك بحدود ٪5 من إنتاج المزرعة أو أقل. حتى أن أول ٪75 من المزارع لا تستهلك أكثر من ٪10 من إنتاج المزرعة.

جدول (11): نسبة الإستهلاك والبيع من منتجات المزرعة

إستهلاك الأسرة من الإنتاج (٪)		المباع من الإنتاج (٪)	
المتوسط	٪10	٪82	المتوسط
الأعلى	٪100	٪9	الأقل
الأغلب	٪1	٪90	الأغلب
الوسيط	٪5	٪90	الوسيط
أول ٪25 من المزارع	٪1	٪80	أول ٪25 من المزارع
أول ٪50 من المزارع	٪5	٪90	أول ٪50 من المزارع
أول ٪75 من المزارع	٪10	٪95	أول ٪75 من المزارع
أول ٪95 من المزارع	٪39	٪99	أول ٪95 من المزارع

هذا مؤشر مهم على أن الزراعة في الضفة الغربية موجهة للسوق بالدرجة الأولى،

أو على الأقل لدى المزارعين المشمولين في هذه الدراسة.

ولم يثبت وجود إرتباط بين نسبة (مؤشر) مساهمة الأسرة في الزراعة وبين الغرض من الإنتاج الزراعي فكان معامل الإرتباط (Correlation Coefficient) متدني أو 3٪ فقط.

وقد ثبت وجود إرتباط إيجابي بين نسبة (مؤشر) مساهمة الأسرة في الزراعة وبين الإستهلاك الأسري من منتجات المزرعة، بمعنى كلما زادت مساهمة الأسرة في المزرعة كلما زاد إستهلاك الأسرة من منتجات المزرعة الزراعية، وتبين الأرقام أن معامل الإرتباط (Correlation Coefficient) بحدود 24٪، وهو من العوامل المهمة والعالية بين المتغيرات العديدة المدروسة.

كما يشير تحليل معامل الإرتباط بين مؤشر نسبة مساهمة الأسرة في الزراعة ونسبة البيع للمنتجات الزراعية أن هناك علاقة سلبية، بمعنى أن المزارع الأسرية تقل فيها التوجه للسوق أو بيع المنتجات بشكل عام وبلغ معامل الإرتباط بينهما (-21٪).

تنوع النشاط الزراعي:

الجدول (12) يشير إلى تنوع عالي نسبياً في الأنشطة الزراعية التي يمارسها المزارع في أرضه وذلك في كل المناطق تقريباً عدى بيت أمر حيث القرب من المدينة من ناحية وإنتشار زراعة الأشجار والتي على ما يبدوا أقل قابلية للتنويع.

عموماً، الجدول يشير إلى ممارسة بحدود 5 أنشطة زراعية في الحيازة الزراعية الواحدة في قباطية منها 3.3 أنشطة لها علاقة بزراعة الخضار المكثفة والمحمية والذي تعرف به المنطقة. ويشير الجدول إلى تخصص المناطق في تنويعات مختلفة من الأنشطة الزراعية، مثل التنوع الواضح في الخضار في النويعمة وقباطية وتنوع في الخضار الصيفية والحبوب في بيت لقيا وتنوع في الأشجار المثمرة في بيت أمر (الخليل).

جدول (12): معامل التنوع للأنشطة الزراعية (نباتية وحيوانية) حسب المنطقة والنوع

النشاط الزراعي	قباطية	جيوس	بيت لقيا	نويعمة	بيت أمر	الجميع
خضار	3.3	0.4	3.8	4.5	1.7	2.6
حبوب	0.3	0.1	1.4	0.1	0.1	0.3
أشجار مثمرة	0.3	1.1	0.7	0.7	1.7	0.9
إنتاج حيواني	0.8	0.4	0.4	0.6	0.1	0.5
المجموع	4.6	1.9	6.4	5.9	3.4	4.2

و في تحليل العلاقة بين مساهمة الأسرة في العمل الزراعي والتنوع، لم يثبت وجود إرتباط بينهما وأن معامل الإرتباط (Correlation Coefficient) متدني و لا يتجاوز الـ 11٪ فقط. بالرغم من أن الإفتراض هو أن الزراعة الأسرية والإعتماد أكثر على الأسرة في العمل وعلى حاجة الأسرة في توجيه الإنتاج يؤدي بالضرورة إلى تنويع الإنتاج، إلا أن الأرقام لم تنجح في إثبات هذه الفرضية.

تغطية إنتاج المزرعة لإحتياجات الأسرة

يغطي البحث في هذا الجانب مؤشرين:

- مساهمة عائدات المزرعة في دخل الاسرة،
- تغطية عائدات المزرعة لمصروف الاسرة

حيث أن الهدف الرئيس للإنتاج الزراعي بعد تغطية إحتياجات الأسرة الغذائية إنما يكمن في تغطية نفقات الأسرة وتوليد الدخل الذي يسمح بتوفير إمكانية الإستثمار والتوفير لتأمين مستقبل العائلة. جدول (13) يشير إلى أهمية المزرعة الأسرية في هذه المجالات.

جدول (13): تغطية إنفاق الأسرة وحصة دخل الأسرة من الزراعة

تغطية إنفاق الأسرة		حصة دخل الأسرة	
المتوسط	70٪	67٪	المتوسط
الأقل	2٪	1٪	الأقل
الأغلب	100٪	100٪	الأغلب
الوسيط	100٪	75٪	الوسيط
أول 25٪ من المزارع	50٪	38٪	أول 25٪ من المزارع
أول 50٪ من المزارع	100٪	75٪	أول 50٪ من المزارع
أول 75٪ من المزارع	100٪	100٪	أول 75٪ من المزارع
أول 95٪ من المزارع	100٪	100٪	أول 95٪ من المزارع

التصنيع الغذائي

جدول (14): التصنيع الغذائي

المنتج	ينتجة	بيع	ملاحظات
مربى	32	2	لا ربط مع
مخلل	58	3	منتج المزرعة
رب البندورة	38	3	يزرع بندوره 38
جبنه	24	11	مربي
لبنه	22	6	أغنام 18
لبن	21	7	ماعز 14
زبده	7	1	وأبقار 3
جميد	7	1	مجموع
سمنه	7	0	35
مكانس/قش	3	3	يزرع قمح 11
ملوخية ناشفة	6	6	يزرع ملوخية 15
دبس (وشدة)	5	3	يزرع عنب
عنبية	3	3	18مزارع

من سمات الزراعة الأسرية بشكل خاص والأسرة الريفية بشكل عام هو الحرص على الإنتاج الذاتي وخاصة من الصناعات الغذائية، بغض النظر أكانت منتجة في المزرعة الأسرية أم شراء المنتجات الزراعية في موسمها المحدد وبالأسعار الأفضل ليتم تصنيعها منزلياً. طبعاً، الأولوية لتصنيع منتجات المزرعة الأسرية وهذا ما إتضح من خلال الدراسة

الميدانية. جدول (14) يوضح هذه الأبعاد الهامة.

هناك منتجات غذائية تنتجها الأسرة الزراعية معتمدة على السوق، غالباً، مثل المربى والمخللات حيث إتضح أن 58 أسرة مبحوثة تصنع المخللات، بينما ينتج الخضار أو حتى الزيتون عدد أقل من المزارعين. ومن مفاجآت الدراسة أن منتجي البندورة يعمدون إلى تصنيع رب البندورة في المنزل وذلك إما من فائض الإنتاج أو كونه منتج بيتي وبالتالي أرخص ثمناً. المفاجآة كون منتجات لرب البندورة متوفرة في السوق المحلي وبكميات ونوعيات وأسعار منافسة ولم يثبت الجدوى الإقتصادية لإنتاج رب البندورة بشكل تجاري، وهو ما يدلل على جدواه كتصنيع منزلي.

الحال مشابه بالنسبة لإنتاج الملوخية وتوريقها (إزالة الأغصان) وتجفيفها وبيعها مجففة. فقد إتضح أن هذه العادة "التصنيع الغذائي المنزلي" منتشرة أيضاً عند منتجي الملوخية خاصة في الأغوار، حيث يتم بيع المنتج أخضر وإذا تعذر ذلك أو إنخفض السعر كثيراً يتم تصنيعه (تجفيفه) وبيعه جاف، وهذا نوع من التكامل بإتجاه تصنيع منتجات المزرعة بقصد البيع.

الملاحظ أيضاً أن نسبة عالية من مربي حيوانات الحليب (الأغنام والماعز والأبقار) ينتجون منتجات الحليب، وغالباً اللبن واللبنة والجبن وحتى الزبدة والسمنه البلدية والجميد، إلا أن ما يسوق منها فقط أو أساساً هو اللبن والجبنة البيضاء والبنة، أما الباقي من منتجات الألبان البيتية فهو الإستهلاك الأسري. وهذا يختلف في المناطق البدوية المعروفة بإنتاج الجميد والجبن والمنتجات الأخرى نظراً لبعدهم عن السوق وتحمل هذه المنتجات وسهولة حفظها.

من ناحية أخرى فقد ثبت وجود إرتباط بين نسبة مساهمة الأسرة في الزراعة (المزرعة الأسرية) وبين التصنيع الغذائي على مستوى الأسرة، وإن كان معامل الإرتباط (Correlation Coefficient) قليل (21٪) ولكنه إيجابي، وهو ما يعني أن زيادة مساهمة الأسرة في الزراعة يرافقها أيضاً زيادة في وتيرة التصنيع الغذائي وبنسبة 21٪. وهو يعني أيضاً أن إمكانية نجاح مشاريع التصنيع الغذائي مرتفع في حال وجود مزرعة ومساهمة الأسرة في العمل الزراعي.

الأرض والمياه والعمل والإدارة هي أهم عناصر الإنتاج الزراعي. ولطالما أن العمل هي مسؤولية المزارع، وكل المؤشرات السابقة واللاحقة تشير إلى نشاط كبير يبذله المزارع خاصة المزارع الذي يعتمد على عائلته (المزارع العائلي) إن من حيث تنويع المحاصيل والأنشطة أو من حيث العمليات الحقلية ... الخ. وينظر البعض إلى أن أهم مدخل لدعم المزارعين هو في تطوير قدراتهم ومهاراتهم في إتخاذ القرار وتمكينهم فنياً، طالما يتعذر التمكين الإقتصادي، وذلك عن طريق برامج الإرشاد الزراعي والدعم الفني.

الأرقام تشير إلى ضعف ما في هذا الجانب، وهو على أية حال من جانبين. مصدر الإرشاد الزراعي ومتلقي الإرشاد الزراعي، ولا يخفى محاولة المزارعين التقليل من أهمية الدعم الذي يتلقونه وذلك إما طلباً للمزيد وعدم الإشباع من هذا الجانب، أو كون الخدمات المقدمة لا ترقى إلى مستوى تطلعاتهم وحاجاتهم، أو كلا الأمرين.

مياه الري

نظرة على خارطة مصادر المياه المستخدمة في الري لدى المزارعين تشير إلى جملة من الحقائق وعلى رأسها:

ضعف إستدامة بعض موارد المياه وخاصة الينابيع والأودية (24٪ من المزارعين) وهذه موسمية من ناحية وتعتمد على الأمطار خاصة في ظل عدم وجود السدود أو شبكات المياه الزراعية من مياه عادمة منقاة وغيرها ..،

- إرتفاع تكاليف توفير المياه في الزراعة، خاصة أن عدد من المزارع تعتمد على شبكة مياه الشرب في ري المزروعات، والمعروف أن أسعار المياه في الضفة الغربية أعلى من البلدان الأخرى، والأهم أن الإحتلال يسيطر عليها.

مصدر المياه الرئيسي	بئر جوفي	ينابيع	شبكة عامة	أخرى	تنكات	برك	وديان
نسبة المزارعين (٪)	31٪	22٪	16٪	15٪	11٪	3٪	2٪

الإرشاد الزراعي:

تفاوتت مصادر الإرشاد الزراعي بين وزارة الزراعة، المصدر الرئيس "المفترض" للإرشاد الزراعي وبين الجهات غير الرسمية بحسب المزارعين. فقد أشار المزارعين إلى أن المزارع نفسة هو المصدر الأهم للإرشاد والمعلومات الزراعية (مزارع-مزارع) وذلك بحكم اللقاءات في الأماكن الزراعية أو مجالس القرية خاصة أن المقصود هنا هم المزارع الأسرية وبالتالي تلك المنتشرة في الأرياف والتي لا زالت تحافظ على علاقات إجتماعية وتبادل أو تناقل المعلومات بفعالية عالية، وبالتالي فمن المنتظر أن يكون المزارع نفسه وخاصة بعض المزارعين المبادرين هم مصدر المعلومات والإرشاد الزراعي وحتى نقل التقنيات الزراعية الحديثة والمؤثرة. وهو ما يشير إلى أهمية إعتماد نموذج مدرسة المزارعين في الريف ولدى المزارعين أنفسهم وذلك لتعميم تجارب المزارعين بطريقة أكثر رسمية وإن كانت الأمور تجري على هذا النحو على ما يبدو.

يأتي في المرتبة الثانية وزارة الزراعة، حيث أشار 28٪ من المزارعين بأن وزارة الزراعة قدمت لهم الإرشاد والنصح وهي وراء التقنيات والتحديث المتبع في مزارعهم. 28٪ من المزارع قليل خاصة ونحن نعرف إنتشار وزارة الزراعة وحضورها في كل المحافظات وتعاونها مع جهات مختلفة لنقل الرسائل الإرشادية، ولكن هذه رسالة إلى وزارة الزراعة بأن هناك فجوة، برأي المزارعين، بين توقعاتهم من وزارة الزراعة وما يمكنها القيام به وبين ما يلمسون فعلاً من نشاط لوزارة الزراعة ميدانياً. قد يكون الرقم أقل من الحقيقي "Underestimated" وهو كذلك، ولكنه قد يحمل أيضاً معنين: الأول ما ذكرنا حول توقعات المزارعين والثاني هو أهمية التحيز لصالح صغار المزارعين والمزارع الأسرية وهذه في العادة أقل قدرة على الوصول إلى مراكز الخدمات والمساعدات والدعم بما فيه الإرشاد وبرامجه، ويتوجب الوصول إليها وإستهدافها بشكل مباشر وجلي وفي برامج خاصة بالمزارع الأسرية.

جدول(15): مصدر الإرشاد الزراعي لدى المزارع الأسرية

مصدر الإرشاد الرئيسي	مزارعون	وزارة الزراعة	لا يتلقى ارشاد	غير حكومية	مصادر أخرى	وهيئات دولية
نسبة المزارعين (٪)	31٪	28٪	28٪	6٪	5٪	1٪

التعاون والزراعة الأسرية:

يرتبط التعاون مع الزراعة الأسرية والحياة الريفية إجمالاً في أذهان المزارعين وقد دلل على ذلك إعطائهم أهمية لغياب مظاهر التعاون في الحياة الريفية الحديثة مقارنة بالسنوات السابقة، حيث أورد 18 ٪ من المزارعين أنه يفتقد روح التعاون وجاء ذلك البساطة والإحترام المتبادل في المجتمع الريفي وبعد التجمع والروابط الأسرية.

توقعات المزارعين لـ

مستقبل التعاون والعمل الزراعي المشترك في التجمع	تراجع	كما هي	تحسن
	44٪	35٪	21٪

ويميل المزارعين المبحوثين إلى الإعتقاد بأن مظاهر التعاون والعمل المشترك في التجمع هي أقرب إلى التراجع أو في تراجع (44٪ من الإجابات) بينما يعتقد آخرون (35٪) أنها باقية كما هي وثابته. فقط (21٪) يعتقدون أن مظاهر التعاون في تحسن . إذا ما أخذت الأمور الأخرى بالإعتبار وخاصة على مستويات الدخل وممارسة النشاط وغيرها من المؤشرات المهمة للعلاقة بين المزارع وأرضه، يمكننا فهم توجهات المزارعين هنا على أنها نوع من العتب وعدم الرضى عن صيغ التعاون الموجودة في المجتمع الزراعي وليس من باب التشائم أو التوقع الموضوعي لمستقبل هذه العلاقة. هذا يعني أهمية العمل مع المزارعين ومن يمتلكون مقومات المزارع المنتج لتصويب أوضاع الجمعيات والمنظمات الجماهيرية االتي تستهدف المزارعين وحياتهم الإجتماعية-الإقتصادية، إذا أريد لهذه البرامج والمؤسسات أن تنجح وللأهداف الوطنية التي يسعى الجميع إليها أن تتحقق.

وتشير البيانات إلى ضعف نشاط المزارعين في المنظمات المدنية التي يفترض أن تساعدهم وتساهم في الضغط والمناصرة لتحقيق أحدافهم وحقوقهم، بغض النظر أكانت هذه الحقوق على مستوى التجمع وإدارة الموارد وتوزيع الثروة والدعم أم على مستوى البلد ككل والتأثير على السياسات الزراعية، وبغض النظر أكان ذلك في منظمات مجتمعية أم منظمات أهلية. إذ نلاحظ أن 21٪ فقط من المزارعين ينضوون في تنظيمات أو اتحادات زراعية والباقي، أغلبية 79٪، ليسو

أعضاء في هذه التنظيمات.

ولم يثبت وجود إرتباط قوي بين نسبة مساهمة الأسرة في الزراعة وبين رؤية لمزارع للتعاون والعمل المشترك في التجمع فكان معامل الإرتباط (Correlation Co-efficient) متدني أو 1٪ فقط، وإن كان الملاحظ هو إيجابية هذا المؤشر، بمعنى أن الزيادة في مساهمة الأسرة في الزراعة وإنخراطها في العمل الزراعي يزيد شعورها بأهمية بيئة عمل تعاونية ومشاركة في المجتمع الريفي. مثل هذه القيم مطلوب تعزيزها في المجتمع الريفي وأحد الوسائل إلى ذلك هو مزيد من الدعم والتمكين الإقتصادي للأسر الزراعية.

بالمقابل فإن إرتباط المؤشر (مساهمة الأسرة في الزراعة) و الإشتراك الفعلي في تنظيمات أو اتحادات زراعية يأخذ منحى آخر، فهو سلبي وأن معامل الإرتباط بلغ (-21٪) بمعنى كلما زادة المزرعة بإتجاه المزرعة الأسرية ومساهمة الأسرة في الزراعة أكبر كلما قل تواجد ومشاركة المزارع في المنظمات والإتحادات الزراعية والفلاحية، وهو ما يستدعي التدخل لمعالجة الأمر وزيادة تمثيل المزارع الأسرية في هذه المنظمات الجماهيرية والمجتمعية وزيادة تمثيل الجمعيات والإتحادات لهذه الفئة الأكثر رسوخاً في الأرض وترسيخاً للعمل الزراعي المستدام. لم يكن من أهداف الدراسة فحص موقف المزارع الأسرية من المنظمات التي تدعي تمثيله وإن كانت الأدبيات تشير إلى إمكانية وجود علاقة سلبية وتشير بيانات هذه الدراسة إلى وجود إمكانية الإعتقاد بسلبية هذه العلاقة وبالتالي أهمية المعالجة وتصويب التمثيل.

تسويق المنتجات الزراعية:

قلنا أن غالبية إنتاج المزارع المدروسة موجهة للبيع. وتشير الأرقام أن أكثر من نصف المزارعين (52٪) لا يعانون من مشكلة تسويق حاصلاتهم الزراعية، وهذا مرتبط بزراعتهم الأسرية حيث أن كميات الإنتاج يسهل تصريفها في التجمع السكاني ذاته (15٪)، أو المحافظة (72٪). وأن فقط 14٪ يتم تسويقه خارج إطار المحافظة أو مكان آخر. وهذا قليل ويعني أن تصريف البضاعة لا يعتبر مشكلة كبيرة. وقد أظهرت البيانات الأخرى التأكيد على هذه الملاحظة.

بالمقابل فقد إتضح وجود إرتباط إيجابي ولو ضعيف بين نسبة مساهمة الأسرة في الزراعة، أي مدى أسرية المزرعة، وبين مواجهة المزرعة لمشاكل عند تسويق المنتجات، بالرغم من معرفتنا بأن منتجات المزرعة الأسرية قليلة ومتنوعة كما أسلفنا. فتشير البيانات أن المزرعة تواجه مشكلات في تسويق المنتج الزراعي، هذا يعني أن المزارع الأسرية تعاني مشاكل تسويق بشكل أكبر.

الميكنة الزراعية:

من المؤشرات المهمة في هذا الجانب أن حوالي 95٪ من المزارعين يستخدمون الميكنة الزراعية في حقولهم.

مؤشر مهم آخر هو ملكية هذه الآلات، حيث تشير الأرقام إلى أن 67٪ من المزارعين المبحوثين يعتمدون على آلات زراعية يملكونها، فقط 33٪ منهم يعتمد على آلات زراعية مستأجرة من أفراد (مزارعين آخرين)، وهنا نلاحظ غياب (أو إسقاط) دور الجمعيات التعاونية والحكومة التي تقوم في بعض المناطق، ومنها المدروسة، على تأجير أو توفير الآلات الزراعية.

تبني التقنيات الحديثة

قسمت التقنيات الزراعية الحديثة إلى خمسة مجموعات هي الميكنة الزراعية؛ تقنيات العناية بالأرض والزراعة؛ تقنيات زراعية أقل صداقة مع البيئة؛ و تقنيات زراعية حديثة؛ و تقنيات زراعية صديقة للبيئة.

وقد أوضحت الدراسة، كما في الجدول ()، بأن هناك قبول وتبني عالي نسبياً للتقنيات التقليدية تقريباً مثل التقليم، والحراثة وواإستخدام المبيدات والأسمدة والتعشيب ... الخ. مع تفاوت واضح بين المزارع نفسها في المنطقة الواحدة وعبر المناطق.

إلا أن الملاحظ أيضاً هو تدني الوعي بأهمية العديد من التقنيات الهامة والحديثة وخاصة تلك الصديقة للبيئة والتي تساعد في توفير التكاليف وتحسين الإنتاج ... الخ، مثل الدورة الزراعية والزراعة العضوية وتخمير الزبل وكذلك تنقية المياه الرمادية.

جدول (16): تبني التقنيات الزراعية وإرتباطها بمساهمة الأسرة في العمل الزراعي في المزرعة

٪ من المزارعين يمارسون هذه العمليات في الضفة الغربية			ملاحظات على المناطق والتقنيات	الإرتباط*
ميكنة زراعية	الحراثة الحديثة (تراكتور)	80٪	الأعلى في بيت لقيا وبيت أمر حيث الزراعة البعل وقباطية	-5٪
	الحراثة التقليدية (حيوانات)	52٪		-1٪
العناية بالأرض والزراعة	إستخدام أصول محسنة	65٪	الأعلى في النويعمة وبيت أمر وبيت لقيا والتفاوت الكبير في تطبيق الدورة كونها لا تنطبق في الزراعات المحمية وضيق المساحات الزراعية المتاحة	-29٪
	تجوير حول الأشجار	53٪		-10٪
	تبوير (إراحة) الأرض الزراعية	53٪		-17٪
	تقليم الأشجار	77٪		21٪
	الدورة الزراعية	33٪		-31٪
تقنيات زراعية أقل صداقة مع البيئة	إستخدام مبيدات كيماوية	69٪	الأعلى في النويعمة وبيت أمر وقباطية حيث الزراعة المروية والمحمية وكذلك الشجرية (بيت أمر). مع تفاوت كبير في إستخدام التعقيم الكيماوي	-17٪
	هل تقوم بالتعشيب الكيماوي	67٪		-21٪
	إستخدام أسمدة كيماوية	66٪		-29٪
	التعقيم الكيماوي	30٪		-38٪
	التقيد بفترة الأمان للمبيدات قبل الحصاد	69٪		-24٪
تقنيات حديثة	خف الثمار	21٪	الأعلى في النويعمة وقباطية وبيت لقيا وإن كانت في الأخيرة أقل من 50٪. مع تفاوت كبير بين المناطق والتقنيات المستخدمة وخاصة في الزراعة الشجرية البعلية (بيت أمر، جيوس)	-18٪
	تلقيح الأزهار كيماوي (باستخدام الهرمون)	18٪		-18٪
	تلقيح الأزهار طبيعي (باستخدام النحل)	31٪		-45٪
	عمل الكمبوست	14٪		-20٪
	عمل السيلاج	13٪		-5٪

تقنيات زراعية صديقة للبيئة	إستخدام أسمدة عضوية	76٪	الأعلى في النويعمة وبيت لقيا وبيت أمر وقباطية وإن كان هناك تفاوت كبير بين المناطق وبين التقنيات المستخدمة خاصة في التطبيقات الحديثة (تنقية المياه الرمادية والمختلف عليها (الزراعة العضوية) والتعقيم الحراري	-12٪
	المكافحة المتكاملة	59٪		-35٪
	تنقية المياه الرمادية	3٪		13٪
	تخزين بذور للموسم القادم للزراعة	19٪		15٪
	الزراعة العضوية	26٪		-5٪
	تخمير الزيل	28٪		-13٪
	التعقيم الحراري	38٪		-59٪

من المؤشرات المهمة في هذا الجانب هو إيجابية العلاقة بين بعض التقنيات الزراعية الصديقة للبيئة (مثل تنقية المياه العادمة الرمادية وتخزين البذور للموسم القادم) االزراعة الأسرية بالرغم من أن الإرتباط لم يكن قوياً فكان معامل الإرتباط (Cor-relation Coefficient) إيجابي في كلا الحالتين ولكن بدرجة أعلى (19٪) في حالة تخزين البذور البلدية و درجة أقل (3٪) في حالة تنقية المياه الرمادية وإستخدامها في الزراعة. تكمن أهمية كلا التقنيتين في صداقتهما للبيئة من ناحية (أي تقليل هدر المياه وزيادة خصوبة التربة بإستخدام المياه الرمادية المنقاه) والبعد الإقتصادي وتوفير قيمة البذور وكذلك المادة الوراثية للمحاصيل خاصة البلدية منها كالحبوب والقثائيات.

تحليل دخل ومالية المزرعة

من المؤشرات المالية التي تم دراستها في جانب الدخل هي:

- تقديرات الدخل من الزراعة
- مقدار الدخل من خارج المزرعة الذي يتقاضاه المزارع
- مقدار الدخل المضمون من المزرعة الذي يقنع المزارع للبقاء والإستمرار في ممارسة العمل الزراعي
- مقدار أدنى راتب/دخل من خارج المزرعة يرضى به المزارع ويغادر العمل

الزراعي (كعائلة).

وقد جاءت هكذا لدراسة الدخل من أكثر من جانب وخاصة توقعات المزارع وما يضعه من أهمية على المزرعة كمصدر للدخل.

الزراعة ومصادر دخل الأسرة الزراعية

لا زالت الزراعة تتمتع بأهمية إقتصادية كبيرة خاصة في الريف الفلسطيني وأكثر تحديداً في التجمعات السكانية الزراعية وهي تشكل غالبية التجمعات السكانية، حيث تنتشر التجمعات السكانية في المرتفعات والسهول الشمالية والمناطق شبه الساحلية وتقل كثيراً في المناطق شبه المدارية أو الجافة (السفوح الشرقية).

أشارت البيانات في الجدول (17) أن الزراعة تشكل المصدر الرئيس والأول في دخل العائلات الزراعية (هي المصدر الأول في 60 عائلة زراعية و المصدر الثاني في 32 عائلة) يليها وبفارق كبير الوظيفة العمومية والتي تشكل المصدر الأول في 15 عائلة والثاني في 3 عائلات. وثالثاً يأتي القطاع الخاص كمولد دخل أول لـ 12 عائلة زراعية وثاني لأسرتين.

جدول (17): مصادر الدخل في المزارع الأسرية وأهميتها النسبية

مصادر الدخل	مرتبة 1	مرتبة 2	مرتبة 3	الأهمية النسبية
المزرعة	60	32	3	64٪
رواتب من الحكومة	15	3		13٪
رواتب من القطاع الخاص	12	2	1	11٪
مشاريع للأسرة (غير الزراعية)	4	3	1	5٪
قطاعات العمل الإسرائيلية	4	2	1	4٪
عمل زراعي خارج المزرعة	1	1	1	2٪
مساعدات من هيئات دولية		1		1٪

الدخل من المزرعة

يشير الجدول رقم (18) أن توزيع الدخل الشهري من المزرعة كما الجرس المقلوب، نسبة أعلى عند الأطراف أي أما قليلة (30٪ أقل من 1500 شيكل شهرياً) وإما عالية (40٪ أكثر من 3500 شيكل شهرياً) وأن المعدل للدخل الشهري يقدر بـ 2650 شيكل.

هذا المستوى من الدخل يعتبر أولاً أقل من خط الفقر وبالتالي فإن المزارعين يمثلون الفئة الأكثر تضرراً وعرضة للفقر، وثانياً أن التفاوت كبير بين الدخول من الزراعة ويجدر التمحيص والتخصيص في حالة البرامج التنموية والدعم المقدم للزراعة، فمستويات التشتت العالية (الإختلاف بين مستويات الدخول من للزراعة للأسرة) يودي إلى زيادة إمكانية إستبعاد الأسر الأقل حظاً ودخل (Exclu-sion) وزيادة إمكانية تقديم العون والمساعدة لمن لا يحتاجها من المزارعين (Inclusion) وكلاهما يمثل خلل في تنفيذ البرامج من ناحية ويؤدي إلى زيادة الشرخ والهوة بين الدخول للأسر الزراعية.

جدول (18): مؤشرات الدخل للمزارع داخل وخارج المزرعة (بالشيكل)

الفئة *	فئة 1	فئة 2	فئة 3	فئة 4	فئة 5	فئة 6	فئة 7	المعدل
متوسط الفئة (شيكل)	1000	1250	1750	2750	3250	3750	4000	شيكل
دخل الاسرة في الشهر (٪ من المزارعين)	12٪	18٪	13٪	9٪	8٪	17٪	23٪	2638
دخل من خارج المزرعة (٪)	5٪	16٪	32٪	16٪	8٪	13٪	11٪	2408
دخل مضمون من المزرع ويستمر (٪)	14٪	5٪	8٪	14٪	0٪	16٪	43٪	3054
أدنى دخل من خارج المزرعة يرضيه (٪)	8٪	5٪	16٪	22٪	8٪	22٪	19٪	2858
الدخل المتوقع مستقبلا من المزرعة	51٪	35٪	14٪					1200

* إعتمد التحليل على 7 فئات دخل هي: 1. اقل من 1000، شيكل، 2. من 1000-1500، 3. من 1500-2000، 4. من 2000-2500، 5. من 2500-3000 6. من 3000-3500 7. اكثر من 4000.

الدخل من خارج المزرعة

جدول (18) يشير إلى أن معدل دخل المزارعين من خارج المزرعة هو بحدود 2400 شيكل، ولكن أدنى راتب (دخل) من خارج المزرعة يرضيه ويترك الزراعة إلى غير عودة هو والعائلة فيبلغ 2850 شيكل شهراً ومن ناحية ثالثة فهو يطلب بحدود 3000 شيكل وزيادة كدخل مضمون من المزرعة ليستمر في العمل الزراعي.

هذه الأرقام متوسط وتتفاوت من مزارع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، ولكنها تشير إلى عدد من الحقائق:

- معدل الدخل من خارج الزراعة قليل مقارنة بمعدلات الدخول في القطاعات الإقتصادية الأخرى، يضاف إلى ذلك عنصر المخاطرة والمكابدة والتي يتحملها المزارع دون النشطاء إقتصادياً الآخرون،
- أن الدخل من خارج المزرعة والذي يرضيع ليغادر الزراعة ليس بعيداً بشكل كبير عن معدل دخله الحالي من خارج المزرعة وهو ما يعني أن إحتمال أن يغادر المزارع المزرعة والعمل خارجها وارد، وعلى المعنيين بتثبيت المزارعين في أراضيهم أن يعملوا على تمكينهم وزيادة الحوافز لإبقائهم في ممارسة المهنة، العمل الزراعي الشاق.
- المؤشر الثالث والمهم هو المبلغ المضمون الذي يطلبه المزارع ليبقى في ممارسته للعمل الزراعي هو وعائلته. هنا نلاحظ أن الرقم أعلى من المؤشرات الأخرى وهو ما يوحي أيضاً إلى ما يتكبده المزارع من مشقة ومخاطرة في عمله الزراعي، فهو يطلب زيادة في الدخل/الراتب كتعويض على هذه المخاطرة والمشقة.

غالباً ما يرضى المزارع براتب أو دخل أقل في المزرعة من الفرص الأخرى خارج المزرعة، أي عكس ما تظهره الأرقام أعلاه، وذلك حرصاً منه على قيم الزراعة من إنتماء وحرية في إستخدام وإستغلال الوقت وإستقلالية في القرار وكونه سيد نفسه. هذا أيضاً يجعل مهمة الحريصين على القطاع الزراعي أصعب وذلك في تأمين دخل كريم للمزارعين كحد أدنى يكمئنهم للإستمرار في العمل الزراعي، هو والعائلة.

الجدول (18) يشير إلى أن هناك تشائم تجاه مستقبل الزراعة وخاصة من زاوية

الدخل المتوقع من هذا القطاع أو النشاط، حيث نلاحظ إزاحة في منحنى الدخل بإتجاه الأقل أي ٪51 من فئة 1000 شيكل شهري ... الخ، وهو ما يعني معدل دخل متوقع معادل لـ 1200 شيكل شهرياً. وهذا قليل مقارنة ...

ثنائية دخل المزرعة ومساهمة الأسرة في الزراعة

العوامل المؤثرة على الدخل في المزرعة عديدة ومنها حجم المزرعة والمستوى التقني والتكنولوجي ... وغيرها من العوامل. وقد تتشابك هذه العوامل بحيث يصعب دراسة تأثير أحدها على الآخر وعلى الدخل. هذا مدخل لمحاولة فهم العلاقة المعكوسة بين مساهمة الأسرة في العمل الزراعي وبين معدل الدخل الشهري من الزراعة والتي يظهرها الرسم (2). فالمزرعة التي تساهم الاسرة فيها ب ٪20 أو ٪40 يرتفع دخلها إلى 3700 شيكل شهرياً بينما المزارع التي يشكل العمل الأسري عصبها و٪70-٪100 فيبلغ معدل الدخل الشهري 2700 – 2900 شيكل، مع وجود حالات شاذة عن الإتجاه العام (الخط الصلد الهابط في الرسم) مثل الدخل الشهري (2850 للمساهمة ب ٪30 من العمل الزراعي).

بالمقابل هناك زيادة في عدد الحيازات التي تعتمد أكثر فأكثر على العمل الأسري كما يبين النصف الآخر من الرسم (2). ويبدو الإتجاه متصاعد في عدد المزارع كلما زادت مساهمة الأسرة في العمل الزراعي، مع بعض الحالات الشاذة عن الإتجاه العام (الخط الصلد الصاعد في الرسم) خاصة عند المساهمة ٪70 و ٪80.

رسم (2): الدخل الشهري من المزرعة وعدد المزارع تبعاً لمساهمة الأسرة في العمل الزراعي

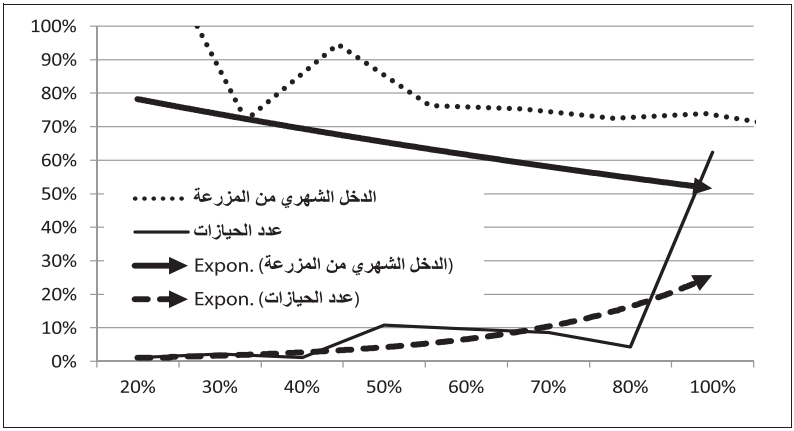

الرسم (2) يوضح مسألتين مهمتين، الأولى تراجع دخل المزرعة الشهري مع زيادة مساهمة الأسرة في العمل الزراعي، بمعنى تدني الدخل الزراعي من المزارع الأسرية قد يعود ذلك لأسباب المستوى التكنولوجي أو حجم المزرعة بشكل عام وليس بالضرورة نتيجة تدني الإنتاجية أو المستوى التقني للمزارع الأسرية، حيث لم يثب العلاقة بين مساهمة الأسرة وتبني التقنيات الزراعية المختلفة.

والمسألة الثانية هي زيادة عدد المزارع والحيازات الزراعية التي تعتمد أكثر على مساهمة الأسرة في العمل الزراعي. وهو ما يعني أن المزارع الأسرية أقل دخلاً من الزراعة من المزارع كثيفة رأس المال.

هذه الثنائية المعكوسة تدلل على أهمية توجيه الدعم (بكافة أشكاله) للمزارع الأسرية أو التي تعتمد على الأسرة في توفير العمل الزراعي وذلك كونها الأقل حظاً في توليد الدخل من الزراعة، كون الحيازات صغيرة أو تكنولوجيا الإنتاج متدنية (ليست محمية مثلاً).

ولم يثبت وجود إرتباط بين نسبة (مؤشر) مساهمة الأسرة في الزراعة وبين المؤشرات المالية المذكورة فكان معامل الإرتباط بين مؤشر مساهمة الأسرة في الزراعة وكل من المؤشرات الدخل المضمون والراتب الشهري المطلوب ومعدل الدخل الشهري من الزراعة أقل من 50٪ أو (-28٪) و (-19٪) و (-28٪) على الترتيب.

فقط الدخل الشهري للأسرة كان له ترابط أعلى مع مساهمة الأسرة وبلغت قيمة معامل الإرتباط (Correlation Coefficient) بينهما (- 45٪)، بمعنى أن الزيادة في الدخل الشهري للأسرة تقلل مساهمة الأسرة في الزراعة (في المزرعة) أو أن الأغنياء أقل مساهمة في أعمال المزرعة. إلا أن هذه العلاقة لا يمكن إعتبارها سببية وموثوق بها ولكنها تعطي بعض الدلالات الهامة.

الوضع المالي للمزرعة:

من المؤشرات المدروسة لتشخيص الوضع المالي للمزرعة نورد هنا:

- قيمة فرصة العمل للمزارع خارج المزرعة وهي ما يطلبه المزارع لقاء عمله خارج المزرعة وهو بالتأكيد أعلى كلما كان الوضع المالي للمزارع أفضل، والعكس صحيح. فالمزارع الذي يمر في ظروف مالية صعبة يمكن أن يقبل بالقليل، أقل من معدل الأجور الدارج،
- قيمة موجودات المزرعة (قيمة المزرعة مالياً): والتي تعتبر رأسمال المزارع ويمكنه التعويل عليه،

جدول (19): ما يطلبه المزارع من أجر خارج المزرعة وقيمة موجودات المزرعة

ما يطلبه المزارع لقاء يوم العمل خارج المزرعة بالشيكل		تقديرات المزارع لقيمة موجودات المزرعة (بالألف دينار)	
المتوسط	174	257	المتوسط
الأقل	80	10	الأقل
الأغلب	200	500	الأغلب
الوسيط	150	95	الوسيط
أول ٪25 من المزارع	100	50	أول ٪25 من المزارع
أول ٪50 من المزارع	150	95	أول ٪50 من المزارع

أول ٪75 من المزارع	200	288	أول ٪75 من المزارع
أول ٪95 من المزارع	300	1000	أول ٪95 من المزارع

تحليل الأجر من الزراعة

في سؤال عن الأجر اليومي الذي يطلبه ويرضى به المزارع خارج المزرعة جاءت الإجابات متفاوته بين المزارعين في المنطقة الواحدة وقد ثبت إرتباط ذلك بحجم الإنتاج والعائد من العمل الزراعي. وكانت الإجابات تتراوح بين 250 شيكل يومياً إلى 80 شيكل يومياً. وكانت هناك أرقام شاذة، مثل أكثر من 400 شيكل يومياً.

إذا ما عولجت الأرقام بأوزانها فإن معدل الأجر اليومي الذي يطلبه المزارعين خارج المزرعة هو بحدود 195 شيكل وهذا رقم جيد ويقابل المحترفين من مياومين ويدلل من ناحية أخرى على أن الدخل المتحقق من ممارسة الزراعة مرتفع، قد لا يصل إلى هذا المستوى ولكنه مرتفع.

جدول (20): معدل الأجر اليومي الذي يطلبه المزارع خارج المزرعة

فئة الأجرة بالشيكل	100	101-200	200-250	250+	مجموع
مزارع (التكرار)	٪32	٪19	٪33	٪17	100

تحليل الإرتباط بين مستوى مساهمة الأسرة في المزرعة (الأسرية في الزراعة) و الأجر المطلوب خارج المزرعة ثبت وجود علاقة إيجابية وإن كانت ضعيف، بمعنى أن رب الأسرة الزراعية يزداد قيمة فرصته (الأجر) المطلوبة خارج المزرعة كلما زاد إعتماد المزرعة على العائلة وكان معامل الإرتباط (Correlation Coefficient) قرابة الـ ٪9، وهذا مؤشر آخر على أهمية الزراعة والمزرعة الأسرية في توليد الدخل بحيث لا يشعر رب الأسرة الزراعية بأنه مدفوع للعمل خارج المزرعة ويرضى

بأجر أقل من المطلوب.

وعليه فمن الطبيعي أن يتم تشخيص الأسباب وراء تراجع أو تدني الدخل من المزرعة وأوجد الإستعداد عند المزارعين لقبول العمل خارج القطاع الزراعي مقابل أجور متدنية نسبياً، وإستخدام هذه المعطيات في تصويب الإستهداف في البرامج التي تبنى لتقوية وتمكين المزارعين وخاصة إقتصادياً.

وعند تحليل العلاقة بين مستويات الدخل في المزرعة والعوامل الأخرى المحتملة إتضحت جوانب من الصورة. فنمط الإستخدام من العوامل القوية حيث ثبت وجود إرتباط بين نمط الإستخدام (مزارع مالك أو مشارك أو مستأجر) وبين معدل الدخل الشهري في المزرعة، جدول (). كذلك الحال بالنسبة للمستوى التعليمي حيث المفاجأة بأن العلاقة بين التعليم والدخل في المزرعة سلبي، لا يوجد تفسير لذلك، وإذا صحت الأرقام فإن هذا يعني أن المتعلم مهتم بالزراعة ولكن ليس كمولد للدخل، وهنا يصح المثل الألماني "البطاطا الكبيرة للفلاح الأمي".

جدول (21): إرتباطات معدل الدخل الشهري للمزرعة مع العوامل الأخرى

المؤشر	معامل الإرتباط	الشرح
نمط الإستخدام	50٪	يقل دخل المزرعة لدى المزارع المالك عن المزارع المستأجر أو المحاصص، فالأخير يحرص على إستنزاف الأرض وخلق قيمة
مساهمة الأسرة في الزراعة	-45٪	ويعني أن العائلة المزارعة تحصل دخل شهري من الزراعة أقل من أسرة تعتمد على العمل المأجور، هل يعني إستنزاف العمل المستأجر؟
المستوى التعليمي لرب الأسرة	-36٪	يقل دخل المزرعة كلما زاد المستوى التعليمي لرب الأسرة. يبدو أن حملة الشهادات والمزارعين المتعلمين أقل إهتماماً بتوليد الدخل من الزراعة.
المهنة الرئيسة لرب الأسرة	50٪	يزداد دخل المزرعة لدى المزارعين المحترفين والذين تشكل لهم الزراعة مصدر رزق أول

تبني التقنيات الزراعية	42٪	هناك إرتباط بين دخل المزرعة الشهري وتبني المزارع للتقنيات الحديثة أو العكس، مع تبني التقنيات يزداد الدخل الشهري.
دخل مضمون ويعود	51٪	يزداد الأجر والدخل الذي يطلبه المزارع لقاء مغادرته العمل الزراعي والعمل في مكان آخر. أي قيمة الفرصة البديلة أعلى.

مؤشر الصعوبات المالية

كما غطت الدراسة مؤشر وذلك بالإعتماد على مرور المزارعين بأوضاع مالية صعبة إضطرتهم إلى واحدة أو أكثر من الأمور التالية (خلال الأشهر ال12 السابقة) بسبب نقص التمويل، وهي:

1. لم تستطع دفع فاتورة الكهرباء أو الماء في الوقت المحدد؟
2. لم تستطع دفع أجرة (أو مستحقات دورية) في الوقت المحدد؟
3. إضطرت لبيع شيء ما غير مخصص للبيع من أجل الحصول على مال أو سداد دين؟
4. أضطرت للبقاء بدون أكل أو مررت وجبة متعمداً لنقص في الغذاء؟
5. طلبت المساعدة من أفراد العائلة أو صديق؟
6. طلبت المساعدة أو الدعم من جهات داعمة؟

وقد كان الإجابات مفاجئة وتدلل على أن ٪41 من المزارعين قد مر خلال الأشهر ال 12 الماضية في حالة واحدة من هذه الحالات على الاقل، ومنهم من تعرض لأكثر من واحدة حيث تشير البيانات أن ٪3 من المزارعين قد تعرض ل 5 من الأمور سالفة الذكر. وهو يشير إلى أن بعض المزارعين، ٪41 منهم معرض لهشاشة الأوضاع المالية **Financial Vulnerability**.

حالات عسر تمويل	حالة واحدة	حالتين	3 حالات	4 حالات	5 حالات	المجموع
التكرار (عائلات زراعية)	13٪	9٪	10٪	5٪	3٪	41٪

مثل هذا الوضع المالي الصعب والذي يمر به المزارع وعائلته الزراعية "الفلاح" قد لا يؤثر على إمكانية تجديده قوة عملهم إلى المستوى الضروري من أجل العمل بنشاط وتطوير العملية الإنتاجية فحسب، ولكنه، وهذا أهم، قد يؤدي إلى عدم ضخ دماء جديدة وشابة في العملية الإنتاجية والنشاط الزراعي، وهو ما يضعف إستدامة هذا القطاع وخاصة في زواياه الأكثر إمكانية **Potential** للإستدامة ونعني بذلك الزراعة المطرية (البعل) والزراعة المختلطة (حيواني ونباتي معاً) وهي من السمات الرئيسة للزراعة الأسرية.

ولم يثبت وجود إرتباط بين نسبة (مؤشر) مساهمة الأسرة في الزراعة وبين الصعوبات المالية التي واجهت الأسرة الزراعية وعددها، فقد كان معامل الإرتباط **(Correlation Coefficient)** بينها متدني أو ٪21 فقط، بمعنى أن الأسرة التي تمارس العمل الزراعي أكثر معرضة لصعوبات مالية أكثر أو أن لديها صعوبات مالية أكثر. وهو ما يعني أن الدعم والتمكين يجب أن يتوجه إلى الأسر الزراعية أكثر وذلك لمواجهة الصعوبات المالية على مستوى الأسر وتحقيق نوع من العدالة الإجتماعية، عدالة الإستفادة من الدعم والثروة الوطنية.

كما إتضح وجود علاقة إلرتباط قوية نوعاً ما وسلبية بين التعرض أو مؤشر الصعوبات المالية ومعدل دخل المزرعة الشهري حيث بلغ معامل الإرتباط بينهما بحدود (- ٪37) وهذا مرتفع نسبياً.

مساهمة الزراعة الأسرية في الإقتصاد

ولأغراض التحليل الكلي للإنتاج الزراعي فقد قسمت الحيازات تبعاً لنوع الإنتاج الزراعي (نباتي، حيواني أو مختلط) من حيث مساهمة الأسرة في العمل الزراعي. وعلى إعتبار أن المزرعة الأسرية حيث تساهم العائلة بأكثر من ٪50 من العمل الزراعي، فيتضح أن هناك فقط 9 حيازات زراعية كثيفة رأس المال وهي إما نباتية 4 حيازات أو مختلطة وعددها 5 حيازات وتشكل (٪4.2 للحيازات النباتية و ٪5.1 للمختلطة) أو مجتمعة ٪9.4 من الحيازات المدروسة.

الجدول (22) يشير إلى أن الحيازات الأسرية (الزراعة الأسرية) تشكل حوالي ٪91

من الحيازات الزراعية وأن مساهمة الأسرة في العمل الزراعي تقدر بالمعدل بحوالي 87٪ وأن 11٪ من إنتاج هذه المزارع هو لإستهلاك الذاتي (الأسري) وهذا الرقم قريب من معدل الإنتاج الذاتي للأسر الفلسطينية والمقدر حسب دراسات الإنفاق والإستهلاك ب 13٪.

جدول (22): مساهمة الأسرة في العمل الزراعي ومساهمة المزرعة في الإستهلاك تبعاً لنوع الإنتاج

نوع الإنتاج	مساهمة الأسرة في العمل الزراعي أقل من 50٪			مساهمة الأسرة في العمل الزراعي أعلى من 50٪			المجموع		
	عدد الحيازات	مساهمة الأسرة	حصة الإستهلاك المنزلي	عدد الحيازات	مساهمة الأسرة	حصة الإستهلاك المنزلي	عدد الحيازات	مساهمة الأسرة	حصة الإستهلاك المنزلي
نباتي	4.2٪	40٪	4٪	62.5٪	89٪	12٪	66.7٪	86٪	11.6٪
مختلط	5.2٪	31٪	3٪	19.8٪	81٪	10٪	25٪	71٪	8.8٪
حيواني				8.3٪	87٪	2٪	8.3٪	87٪	1.6٪
المجموع	9.4٪	35٪	3٪	90.1٪	87٪	11٪	100٪	82٪	10٪

ويشير الجدول إلى أن حصة الإستهلاك الأسري في الحيازات الحيوانية (من المزارع الأسرية) هي الأقل وتقدر فقط ب 2٪.

كما يتضح من الجدول (22) فإن 62.5٪ من الحيازات هي حيازات عائلية نباتية، 19.8٪ حيازات عائلية مختلطة وأن الحيازات الحيوانية (الأسرية) تقدر بحوالي 8.3٪ من إجمالي الحيازات. ويتضح من الجدول أن حوالي 94٪ من الحيازات النباتية و79٪ من الحيازات المختلطة و100٪ من الحيازات الحيوانية هي حيازات تساهم فيها الأسرة بأكثر من 50٪ من العمل الزراعي ويمكن إعتبارها مزارع عائلية.

تطور الأوضاع الإقتصادية- الإجتماعية

تشير الأرقام إلى توقعات أكثر تحفظاً بالنسبة للأوضاع الإقتصادية-الإجتماعية لدى المزارعين في المناطق المطرية أو البعل، في رام الله والخليل مثلاً، والتي تعتمد على زراعة الحبوب والخضار المكشوفة والأشجار المثمرة (غير المروية)، على العكس من ذلك نجد الوضع في المناطق المروية والزراعة المحمية (كثيفة الإنتاج والرأسمال) في مناطق جنين وقلقيلية (والتي تمثل الزراعة المروية وشبه الساحلية) أكثر تفائل وأقل حنين إلى الماضي

مؤشر الترابط الاجتماعي:

تتصف المجتمعات الريفية والتي تنتشر فيها الزراعة الأسرية بالعديد من القيم النبيلة من صدق وثقة ومحبة وإحترام متبادلة وكذلك بترابط بين الأسر وضمن الأسرة الواحدة، حيث أن طبيعة الحياة تتطلب مثل هذه العلاقات الإجتماعية التي تمتن النسيج المجتمعي في وجه الأخطار التي تواجه الجميع كمجتمع.

وقد أفردت الدراسة سؤال خاص بالعلاقات الإجتماعية في مجتمع المزرعة الريفي وو ما يسمى مؤشر الترابط الإجتماعي والمشاركة **Social Cohesion & Participation** وتشكل المؤشر من خمسة (5) أسئلة، جدول (23). نتائج البحث في الجدول (23) تشير إلى درجة قوية من الترابط الإجتماعي والمشاركة بين أفراد المجتمع الريفي، المدروس، وخاصة لجهة الثقة ومستوى الثقة بالمواطنين. وكان شبه إجماع بين المبحوثين على هذه القيمة وتوفرها.

إلا أن الإجابات على باقي الأسئلة (المؤشرات) فقد تباينت قليلاً وكان هناك تشتت في بعض الأحيان (أنظر الجدول (23) وأبرز التحليل تراجع في مستوى التواصل والتواد بين ابناء القرية وخاصة التواصل أو اللقاء.

جدول (23): مؤشرات الترابط الإجتماعي والمشاركة حيث الزراعة الأسرية (الريف)

	غير موافق بشدة	غير موافق	لا راي	موافق	موافق بشدة	درجة الترابط والمشاركة
الثقة منتشرة بين المواطنين في القرية	4	4	4	60	22	80٪
الناس في القرية مستعدون لمساعدة الآخرين	4	10	7	61	12	74٪
القرية تعتبر عائلة كبيرة متوادة	5	9	12	56	11	73٪
أبناء القرية يلتقون بإستمرار	2	18	4	55	14	73٪
أبناء القرية لديهم نفس قيم المحبة	4	9	4	66	11	75٪

تحليل الأرقام الفردية يشير إلى أن 5٪ من المزارعين يعتقدون أن الترابط الإجتماعي غير قوي في المجتمع أو ضعيف (مؤشر الترابط لديهم أقل من 40٪) وأن 10٪ من المزارعين هم عمليهم أميل إلى أن الترابط الإجتماعي ضعيف (مؤشر الترابط الإجتماعي 50٪ أو أقل).

الحياة الريفية القديمة والجديدة

من أهم سمات الزراعة الأسرية هي نشرها وإنتشارها في بيئة إجتماعية-إقتصادية مميزة من حيث العلاقات الإجتماعية والتعاون والمسؤولية والثقة المتبادلة وغيرها. وهي سمات تعزز إنتشار وبقاء الزراعة الأسرية وكذلك هي بصمات تضفيها المزرعة الأسرية على المجتمع المحلي وخاصة الريفي. ومن المستبعد أن تجد إنتشار لمزارع عائلية دون وشائج وعلاقات إجتماعية قوية ونسيج إجتماعي قوي في المجتمع الريفي، حتى الحياة الريفية الحديثة لا تخلوا من هذه القيم والعلاقات الإجتماعية، وإن كانت في الحالات العادية تأخذ مناحي رسمية ويتم مأسستها في

تعاونيات ومنظمات مدنية وغيرها تتحمل المسؤولية الإجتماعية تجاه أبنائها وبينهم وبين الجهات الخارجية.

وفي سؤال عن ما يفتقدة المزارعين من الحياة الريفية القديمة وبعدإنتشار قيم الإستهلاك والصناعة الزراعية، عكس الزراعة الأسرية، والمبنية على العمل المستأجر أو حتى المحاصصة والإستئجار، فقد جاءة الإجابات متباينة إلى حد ما ولكنها كانت متفقة على أمور محددة. رسم (2) يوضح ترتيب القيم الإجتماعية والسمات الأخرى في الريف الفلسطيني التي يفتقدها وجاءت إلى حد بعيد صادقة وملموسة وخاصة تجاه إفتقاد قيم البساطة والتواضع والعفوية (24٪)، والترابط الأسري (20٪) والحياة الريفية التقليدية (18٪)، وهناك بالمقابل من لا يرى أي تغيير ولا يفتقد شيء (3٪). ومن القيم المهمة التي يفتقدها أبناء الريف هو التعاون بين المواطنين والمزارعين بالرغم من أن أعداد التعاونيات كانت ربما أقل. وهو ما يعني أن التعاونيات لم تستطع الحفاظ على القيم الأصيلة في التعاون في وجه موجة التغيير التي إجتاحت المجتمع الريفي.

رسم (3): ما يفتقده المزارعين في الحياة الريفية القديمة

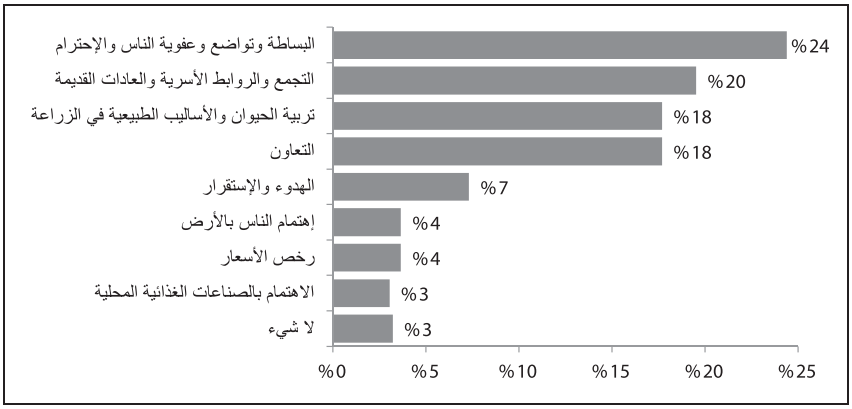

أشرنا إلى أن التطور والتنمية الإقتصادية لها تكاليف تتجاوز الإستثمارات والتكاليف المالية فتطال أيضاً النسيج الإجتماعي وبالتالي فهي تكاليف إجتماعية تصرف من الرصيد القيمي للمجتمع الريفي، من حيث التعاون

العوامل المؤثرة على طبيعة العلاقات التي كانت قائمة في التجمع «الحياة

الإجتماعية» في الريف فيعيدها المزارعين بالأساس إلى المشاكل الإقتصادية والظروف الإقتصادية (31٪)، الإحتلال وإجراءاته بما فيها الجدار (16٪)، إنتشار قيم الإستهلاك وعدم الإهتمام بالزراعة (12٪)، تراجع الروابط الأسرية والتعاون (10٪)، تكاليف الإنتاج والتسويق والعمالة الزراعية (10٪)، التكنولوجيا (6٪)، الحياة السياسية وفساد الإدارة وخاصة في توزيع الدعم (5٪)، وفرص العمل الأخرى في إسرائيل والوظيفة العمومية (4٪). وهناك 5٪ لا يرون أن هناك تغير أو عوامل تؤثر على الحياة الإجتماعية في الريف ولا زالوا يمارسون حياتهم كالمعتاد.

مستقبل العمل في المزرعة:

ومن حيث الرغبة والميل للإستثمار في المزرعة والزراعة فإن 99٪ من المبحوثين قالوا نعم وفقط 1 قال لا، دون إبداء الأسباب. أما في أي المجالات يفكر المزارع في الإستثمار فكانت الإجابات قريبة من خارطة الإنتاج الزراعي في الضفة أي 72٪ في مجال الإنتاج النباتي و 28٪ في مجال الإنتاج الحيواني، دون تغيير يذكر في نشاط المزارعين أنفسهم، وهو ما يوحي بثباتهم على نمط الإنتاج الزراعي المتبع لديهم.

أما بخصوص الجيل الجديد والتوقعات منه في مجال إمتهان وممارسة العمل والنشاط الزراعي فقد كانت الإجابات مختلفة وتعطي أقل إشراقاً من الواقع الحالي للإنتاج الزراعي، حيث يرى 68٪ من المزارعين أن الجيل الجديد من الشباب (أبناء العائلات الزراعية) هم أقل حماساً وأقل إهتمام بالنشاط الزراعي وفقط إلا أن 31٪ من المبحوثين يتوقع من الجيل الجديد أن يستمر في النشاط الزراعي. أما الـ 1٪ فيرى أن الجيل الجديد سيكون أكثر إهتمام بالزراعة والنشاط الزراعي.

جدول (24): موانع عودة الشباب إلى الزراعة

عدم وجود جدوى اقتصاديه	32٪
عدم توفر الامكانات المادية	27٪
عدم توفر الوقت الكافي	25٪
عدم توفر الارشاد	9٪
مشاكل التسويق	3٪
الاجراءات والمعوقات الاسرائيلية	2٪
عدم توفر المياه،	1٪
عدم صلاحية الارض	0٪

وجهة النظر الأخيرة أي عودة الإهتمام بالزراعة يمكن أن تكون واقعية إذا ما اخذت

أسباب عزوف الشباب عن ممارسة الزراعة وأسباب التوقع بعدم إستمرارها، حيث ظهر أن الموانع من عودة الجيل الجديد غلى الزراعة هو عدم وجود جدوى إقتصادية أو بالأحرى مالية للنشاط الزراعي وضعف الإمكانيات المادية لدى الأسرة للصرف على الزراعة وعدم توفر الوقت لممارسة النشاط الزراعي إذا كان مكلفاً وغير مدر للربح.

ويبدو أن الأسباب الأخرى مثل إجراءات الإحتلال أو توفر الإرشاد الزراعي والتحفيز لممارسة النشاط الزراعي ومشاكل التسويق لا تشكل عقبة كبيرة أمام عودة الجيل الجديد لإحتراف وممارسة العمل الزراعي ولا حتى عدم توفر المياه هي السبب وهو ما يقال دائماً أن المناطق الزراعية الرئيسة تمتلك مقومات الإنتاج الزراعي "بعلاً" وأن المياه في الري أو الري التكميلي هي لتحسين وزيادة الإنتاجية وليست محدد لإنتاج إلا في سنوات الجفاف والتي لا تتكرر كثيراً وإن كان تهديدها مهم خاصة في السنوات الأخيرة بسبب تغير المناخ.

وهنا يجدر الإشارة إلى أهمية التفكير الجدي في صندوق الكوارث والتأمينات الزراعية لتأمين ثبات المزارعين على نشاطهم والتمهيد أو تحفيز الجيل الجديد للعودة أو زيادة الإهتمام بالنشاط الزراعي.

من المهم تثبيت قناعة المزارعين بصلاحية الأرض للزراعة وبالتالي بخصوبة الأرض زراعياً وبالطاقة الكامنة في الأرض لإنتاج قيمة إقتصادية، وهي المعنى الحقيقي لكلمة والغرض من الزراعة.

إذاً، الأرض معطاءة، وعزوف الشباب عن ممارسة الزراعة يعود بالأساس إلى وجود فرص بديلة ذات قيم مرتفعة خارج الزراعة، والتي أغلب الظن ستكون أكثر مواتية لممارسة النشاط الزراعي مستقبلاً، وخاصة الزراعات الأقل كثافة رأس مال. كما أن العوامل الأخرى المرتبطة بالإحتلال فهي تحدي سيكون على الشباب تحمله وإضافة ممارسة الزراعة كأداة من أدوات المقاومة، وهو ما نرى بوادره وخاصة في الإحتفالات بالمواسم الزراعية الوطنية وإعادة إحياء بعض المواسم التراثية بنكهة الحداثة الزراعية كمهرجان العنب والتين والبتيري ... الخ.

ومن جهة أخرى، فقد أثبت التحليل توجه إيجابي لدى الأسر الزراعية وتفائل،

حيث تبين وجود إرتباط بين نسبة (مؤشر) مساهمة الأسرة في الزراعة وبين للتوقع بإستمرار الجيل الجديد في العمل الزراعي، فكان معامل الإرتباط (Correlation Coefficient) بينهما حوالي ٪21، بمعنى أن توقعات المزارعين في إستمرار الجيل الجديد بممارسة الزراعة تزيد بزيادة إعتماد المزرعة على العمل الأسري.

عودة الشباب إلى النشاط الزراعي يتطلب أيضاً العمل على برامج ومشاريع لإدماج الشباب في النشاط الزراعي وإيجاد السبل والوسائل لذلك، وخاصة الشباب من أصول زراعية ومن عائلات وأسر تمارس الزراعة وهو ما يعني مزيد من إمكانية النجاح والتوفيق في هذه العودة.

وقد طرحت الدراسة سؤالاً حول "ما الذي يشجع الشباب للعودة إلى الزراعة" وكانت الإجابات منسجمة مع الإجابات السابقة ومعززة لها.

جدول (25) يشير إلى أهمية البعد الإقتصادي والعامل الإقتصادي في قرار العودة أو الإستمرار في النشاط الزراعي حتى لدى النشئ الجديد والشباب والمتمثل في الأمن الغذائي (كماً ونوعاً) وكذلك توليد القيمة والدخل (الجدوى الإقتصادية). ولا يقل أهمية عن ذلك وهو تحدي الإحتلال والحفاظ على الأرض من المصادرة، وهذه الأسباب الثلاث (الغذاء والإقتصاد ومقاومة الإقتلاع) تكمل بعضها بعضاً، فالأمن الغذائي والتمكين الإقتصادي هي من المقومات الهامة لتمتين الجبهة الداخلية في المجتمعات المحلية ولتعزيز صمودها في وجه الإحتلال، والزراعة، خاصة الزراعة الأسرية، هي محور العمل الأساسي (Pivotal role) ويجب أن تكون، حيث يرتبط الإنتاج الزراعي بمرابطة العائلة الزراعية.

جدول (25): ما يشجع على الزراعة الأسرية

توفير الاحتياجات الغذائية للاسرة	٪36
الجدوى الاقتصادية	٪32
الحفاظ على الارض من المصادرة	٪25
توفر الايدي العاملة	٪6

وبالتالي فإن نظرية كون القطاع الزراعي يعمل ليمتص فائض العمالة أو العاطلين عن العمل فهذا غير صحيح في حالتنا هنا. فالأسباب وما يحفز المزارعين ويشجعهم

للإهتمام بالمزرعة والزراعة الأسرية هي توفير الإحتياجات الغذائية للأسرة (كمزرعة عائلية بمفهومها التقليدي والمتعارف عليه) وهي تحظى ب 36٪ من مجموع الأسباب، يلي ذلك في الأهمية جني الأرباح والعائد المالي كون المزرعة مدرة للدخل وذات جدوى إقتصادية وذلك في 32٪ من الحالات (المزارعين) ولا يقل أهمية عن هذه الأسباب وهو السبب الفلسطيني والخاص بالوضع الفلسطيني وهو الحفاظ على الأرض من المصادرة وذلك 25٪ من الحالات (أي لدى 25٪ من المزارعين يحظى هذا السبب بالأهمية القصوى). يبقى أن نشير إلى أن توفر اليد العاملة والفائض منها لا تشكل سوى السبب في 6٪ من الحالات وهذه النسبة قليلة جداً إذا ما قورنت بحجم البطالة.

التوقعات المستقبلية:

وتختلف توقعات المزارعين لمستقبل الزراعة الأسرية في ظل التطورات الإقتصادية وظروف المعيشة، فقد أشار العدد الأكبر منهم، جدول (26)، بأن الزراعة الأسرية وبيئة العمل الزراعي ستستمر بغض النظر عن التحولات والتطورات في البيئة المحيطة، اي في المجتمع الريفي بذاته.

وبالرغم من أن هذا يبدوا مبالغ فيه ومتفائل إلا أن المعطيات تشير إلى واقعية مثل هذا الطرح، حيث لا زال الريف يحافظ على العديد من القيم والعادات الإجتماعية وإن تراجعت حدتها وقوتها وذلك بالرغم من هجمة التمدن وموجة النمط الإستهلاكي ومشاريع السلام الإقتصادي التي لم تبنى على محور الأرض والإنسان وإنما بنيت على محور الإستهلاك والخدمات.

جدول (26): توقعات المزارعين لمستقبل الزراعة الأسرية مع تغير الظروف المعيشية

	غير موافق بشدة	غير موافق	لا راي	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
ستستمر إذا تحسنت ظروف المعيشة		4	1	48	40	87٪
ستستمر إذا بقيت ظروف المعيشة	3	15	1	62	12	74٪
ستستمر إذا ساءت ظروف المعيشة	13	30	6	35	9	59٪

6. التوصيات (خارطة الطريق)

بناءاً على التحليل السابق يمكن وضع توصيات الدراسة في خمسة (5) مسارات متكاملة تشكل بحد ذاتها خارطة طريق تعطي الزراعة حقها وبالتالي تعمل على تنمية زراعية مستدامة وحقيقية ومبنية على أسس وطنية وعلمية وإستراتيجية. المسارات الخمسة هي:

- المسار الرقمي والمعلوماتي
- المسار القانوني والتشريعي
- مسار البناء المؤسسي
- المسار التنموي
- المسار الإستثماري
- مسار الإرشاد والدعم الفني

المسار الرقمي والمعلوماتي

إعادة توجيه الدراسات والبحوث والإحصاءات الزراعية بما يتناسب مع ظروف البلد والأهمية الملقاة على عاتق الزراعة وإعطاء مزيد من الإهتمام للبعد الإجتماعي للزراعة وليس التعاطي مع الزراعة كمولد للدخل أو القيمة المالية/النقدية فقط. وهنا نشير إلى الإحصاءات وكذلك السياسات والإستراتيجيات الزراعية التي يغلب عليها طابع التقليد "والعولمة" وليس الأصالة والإرتباط بالواقع الفلسطيني، وهذا ينطبق من تعريف الحيازة (غير المنحاز للزراعة-الإجتماعية) وحتى الحسابات القومية في الزراعة. عملية التحول هذه ليست بالهينة، ولكنها تحتاج إلى قرار سياسي أولاً وتستحق العناء أولاً وأخيراً.

العمل على تنفيذ إحصائية سنوية أو دورية، ملحق بإحصاءات العمل، أو إنفاق الأسرة خاصة بالزراعة الأسرية وهذه لن تكلف الكثير،

حصر البيانات المتوفرة والحاجة إلى البيانات لدى وزارة الزراعة ودوائرها المختلفة ودرجة تغطيتها الجغرافية والفنية وتمشيها مع منظومة الإنتاج الزراعي المحلية واحتياجات النهوض به، وذلك في سبيل وضع خطة وطنية لبناء قاعدة معلومات

زراعية وطنية يمكن الركون اليها.

الحرص على جمعها المعرفة المحلية والمتوارثة وإستغلالها في وضع المشاريع والخطط التنموية لهذه التجمعات.

العمل على جسر الهوة الرقمية بين بلادنا والبلاد المتقدمة من حيث كم المعلومات المتوفرة لصاحب القرار وصانع السياسات والأهم من ذلك نوعية البيانات والمعلومات، وجسر الهوة الرقمية بين القطاعات المختلفة، فلا يعقل أن تبقى البيانات والمعلومات الخاصة بالقطاع الزراعي والريفي مرهونة بحاجة القطاعات الإقتصادية الأخرى ولا تنبع من حاجة القطاع الزراعي ذاته والتخطيط في هذا المجال.

المطلوب تطوير سجل المزارعين الذي نجم عن التعداد الزراعي 2010 وإعتماده في الإحصاءات الزراعية والحسابات القومية الزراعية.

رفع سوية ومصداقية وملائمة وتغطية البيانات والمعلومات المتوفرة عن القطاع الزراعي، وخاصة الزراعة الأسرية، ووضعها في قواعد بيانات لتعظيم فائدتها.

التنوع على مستوى المناخ والطبوغرافيا والترب يؤكد على أهمية التخطيط على مستويات جغرافية صغيرة ومتجانسة (تتشابه فيها معطيات المناخ والترب) وأن تعطى الأولوية في إنشاء نظم وقواعد البيانات والمعلومات، حيث أن ذلك يؤمن مصداقية وفاعلية وجدوى فنية للبيانات والمعلومات.

توفير البيانات على مستوى المزرعة (Micro Level) وبطريقة علمية منظمة كي يعكس التنوع المناخي بشكل صادق، وهو ما سيساعد على تحليل القدرة التنافسية والميزة النسبية للسلع والمنتجات الزراعية بطريقة عملية ونافعة.

المسار القانوني والتشريعي:

العمل على تطوير التشريعات والتحيز لصالح صغار المزارعين وخاصة الزراعة الأسرية كون ذلك يخدمي طرفي التنمية الإجتماعية والإقتصادية ويساهم في تمكين إستدامة التنمية. والتطوير يمكن أن يأخذ منحى الإعفاءات من الضرائب وغيرها أو زيادة الحصة من الثروة الوطنية.

معلوم، أن القطاع الزراعي أساسي وإن كان مكملاً من حيث تلبية الأهداف (كالدخل والرفاه) ويعتمد على الزراعة المنزلية وزراعة الكفاف ويحظى باهتمام واسع في سبيل تحقيق هدف الرقي بالأمن الغذائي إلى مستويات مقبولة.

وعليه، يتوجب على قانون الزراعة احتضان ودعم الاقتصاد المنزلي والزراعة الأسرية والمتكاملة ووقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية الخصبة.

من توصيات قدمها الباحث للمجلس التشريعي سنة 2002 لتعديل قانون الزراعة لعام 2001.

يدخل ضمن التشريعات والقوانين أيضاً قانون صندوق تعويض الكوارث والتأمينات، ويمكن البدء بالخسائر التي يتعرض لها قطاع صغار المزارعين والفلاحين كونهم الأقل حظاً من الثروة والأكثر عرضة للخسائر من المخاطر المختلفة والأكثر تأثراً من الخسائر مهما صغرت.

فالمزارع الرأسمالية المتينة مالياً قد لا تتأثر من المخاطر العادية وقد يكون تأثرها بالكوارث أقل ولديها القدرة على الإستمرار حتى بعد الكارثة، بينما المزارع الصغيرة، الأسرية ومزارع الكفاف، فقد تتوقف عن الإنتاج كلياً على إثر خسارة بسيطة، نظراً لهشاشتها إقتصادياً (Economic Vulnerability) فكيف الحال في ظل كارثة. القوانين والتشريعات يجب أن تنحاز لصالح صغار المزارعين والمزارع الأسرية كونها حجر الزاوية في التنمية الريفية ومن خلالها يمكن مواجهة الفقر والعوز ومظاهر إجتماعية-إقتصادية سلبية مختلفة.

المسار الإستثماري

وضع خطط للإصلاح الزراعي على مستوى التجمعات الزراعية وتكثيف العمل في إنشاء الطرق الزراعية وتوفير مصادر المياه المتجددة وزيادة كفاءة هذه المشاريع (زمنياً وإقتصادياً) و زيادة فعالية إستغلالها لصالح المزارعين وخاصة صغار المزارعين والفلاحين الأكثر حرصاً على حسن إستغلالها، فقد ثبت من الدراسة إعطاء المزارعين الأولوية لمثل هذه المشاريع (مشاريع البنية التحتية الزراعية).

نظراً لتدني عائد الاستثمار في الزراعة البعلية والدور الهام الذي تلعبه على المستوى الوطني والاجتماعي و ما يتمتع به هذا القطاع من استدامة فالمفروض أن يوجه الجهد والتركيز على تطوير التقنيات الملائمة لهذا القطاع وتوجيه البحوث لرفع كفاءة الإنتاج البعل وذلك باستنباط أصناف جديدة وإعادة هيكلة الزراعة (المزرعة) بما يخدم التنمية المتكاملة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ويعظم عائد عناصر الانتاج.

مسار البناء المؤسسي

التركيز على المزارع وخاصة الزراعة الأسرية وبالأخص المزارع المالك وذلك في بناء المؤسسات الخاصة بالمزارعين، كون هؤلاء هم حراس الأرض ودعم بقائهم يعني الكثير في سبيل تطوير الأرض وحسن إستغلالها والحفاظ عليها.

هذا يتطلب تعزيز وصول وزارة الزراعة والمؤسسات الحكومية إلى الأرياف والوصول إلى المزارعين من خلال التواصل الدائم والإنخراط الحقيقي مع المزارعين وحقولهم.

إن تجارب مدارس المزارعين في القرى والتجمعات الزراعية والمبنية على مشاريع بعضها تعاونية ثبت أهميتها وبالتالي يجدر العمل على توسيعها وتعميم التجربة وزيادة إنخراط الآخرين (من مزارعين وغيرهم) فيها، بما في ذلك المؤسسات والمعنيين. وهو يعني كذلك توسيع قاعدة مشاركة صغار المزارعين والمزارع الأسرية في منظمات المجتمع المدني.

ما زالت الحاجة كبيرة لمأسسة العمل في القطاع الزراعي وتنسيق الأدوار بين الجهات الفاعلة في هذا القطاع بما يخدم المصلحة المشتركة والمتمثلة في الأهداف الإستراتيجية والمرحلية للقطاع الزراعي، واعتقد ان المزارعين سيلعبون دوراً رئيساً في هذا المجال ايضاً.

هناك حاجة لدراسة واقعية لمأسسة السياسات الزراعية المقترحة وتحديد وترسيم مهام وواجبات كل جهة (حكومية، خاصة، غير حكومية، ... الخ) للنهوض بالقطاع الزراعي. قد يتطلب ذلك وجود مجلس أعلى للزراعة يعمل كناظم للعمل في هذا القطاع ويساهم الفاعلين في نشاطة وفعله.

المسار التنموي

التجمعات السكانية الزراعية يجب أن تشكل وحدات تنموية مميزة ومعلنة بحيث توجه إليها مشاريع التنمية المختلفة وتركز فيها، لا بإسمها فحسب.

وتوجيه المشاريع التنموية من تصنيع غذائي وغيرها لصالح التجمعات السكانية الزراعية وحيث كثافة الإنتاج الزراعي والإنتاج الزراعي-الأسري وهو من المقومات الرئيسة لإنجاح مثل هذه المشاريع وبالتالي فإن إستهداف هذه التجمعات يصب في مصلحة هذه المشاريع وداعميها ومنفذيها أيضاً.

على المسار التنموي، يجب أن يحظى ثالوث التعاون-التأمين-التمويل بالأهمية التي يستحق، وهي ثلاثة أقانيم تدعم بعضها بعضاً وفي نفس الوقت هي مقومات للتنمية الزراعية الحقيقية والمستدامة.

وقد اشارت دراسة سابقة لواقع التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية (الإدارة العامة للتعاون، 2011، 155) إلى أهمية "تعزيز وتوطيد العلاقة والإندماج في المجتمع المحلي (خزان التعاون) ... والعمل على حشد الجهود والموارد المحلية من بشرية وطبيعية ... والمشاركة في المناسبات والمواسم الوطنية والزراعية بما في ذلك التراثية والمساهمة في تحديد المشاكل المجتمعية وتحمل جزء من عبئ مواجهتها".

ففي مجال التأمين هناك حاجة للنظر إلى المزارع التقليدية وإعطائها أولوية كما

أشرنا وأشارت دراسة سابقة للبرغوثي (2009، 112) حيث أوردت الدراسة "أهمية تناول نماذج منتجات التأمين ... مثل تأمين زراعي للتجمعات الريفية وأنماط الزراعة التقليدية مثل العنب واللوزيات؛ تأمين الزراعات الجافة (البعلية) من حبوب وقطاني؛ وتأمين مجتمعات زراعية متكاملة كنبع معين ينتفع من مياهه عدد من المزارعين".

أما التمويل الزراعي وخاصة في الريف فلا يشكل عنصر جذب بالنسبة لمصادر الإقراض الخاصة (بنوك) وذلك لتدني حجم الطلب للقرض الواحد وكذلك إرتفاع المخاطرة وبالتالي إرتفاع تكاليف الإقراض في الوقت الذي لا يتحمل الإنتاج الزراعي نسب الفائدة الحالية ولا حتى أقل منها. (طرق التمويل التعاونية وجسر الهوة بين البنوك والمزارعين قد تكون بديلاً فاعلاً حيث تشكل الجمعيات نوع من الضمان الجماعي للقروض). مطلوب سياسات تساعد وتحفز البنوك ومصادر التمويل للدخول في عملية الإنتاج الزراعي والإقراض الزراعي وتخطي المخاطر التي تحف بهذا القطاع.

كما أن تسهيل وصول المزارعين إلى التمويل يتطلب تبني سياسات اقراض وشروط اقراض وآلية اقراض أكثر مرونة ومناسبة للبيئة المحلية، ويمكن هنا اقتراح الضمانات غير التقليدية، مثل الضمان الجماعي وفوائد متصاعدة تبدأ بالبسيطة مع مرونة في التعديل وتفعيل صناديق التوفير واستغلالها في التمويل.

مسار الإرشاد والدعم الفني

توفر المزارع الأسرية بشكل خاص والمزارع في الريف بشكل عام قاعدة مواتية للتطوير التقني في الإنتاج وخاصة في الزراعات البيئية وتدوير المنتجات الثانوية من زراعية وغذائية، بما في ذلك تنقية المياه العادمة الرمادية وغيرها من المشاريع ذات البعد الزراعي-البيئي.

الدعم يجب أن يوجه نحو الزراعات الأقل حظاً وذات الآثار الإجتماعية الأكبر والتي تتطلب فترة زمنية طويلة لتعطي ثمارها.

المراجع:

المراجع العربية:

1. الإحصاء الأوروبي 2007، دائرة الزراعة الأمريكية، مكتب خدمات الإحصاء 2009.

2. الإدارة العامة للتعاون-وزارة العمل (2011)، "واقع تعاونيات الثروة الحيوانية في الضفة الغربية: دراسة تشخيصية لصالح الإدارة العامة للتعاون"، ضمن مشروع دعم القدرات المؤسسية والإقتصادية للجمعيات التعاونية، رام الله-فلسطين.

3. روزا لكسمبورغ (1976)، "المجتمع البدائي"، من سلسلة دليل المناضل عدد 4: المكتبة الإقتصادية، ترجمة إبراهيم العريس، دار إبن خلدون، بيروت-لبنان.

4. سالم توفيق النجيفي (1993)، "إشكالية الزراعة العربية: رؤية إقتصادية معاصرة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان.

5. عبد الحميد البرغوثي (2009)، "التأمين الزراعي في فلسطين: الواقع الراهن وآفاق المستقبل"، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية (ماس)، رام الله-فلسطين.

6. عبد الله حنا (1978)، "القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان (1920-1945)"، القسم الثاني، دار الفارابي، بيروت-لبنان.

7. عزت عبدالهادي (1992)، "الإنتفاضة وبعض قضايا التنمية الشعبية: تحليل إقتصادي إجتماعي للمؤسسة التعاونية وبعض ألأشكال الإقتصادية الجماهيرية الأخرى"، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله-الضفة الغربية.

مراجع إنجليزية:

8. Ben Edwards, Matthew Gray and Boyd Hunter, "Social and economic impacts of drought on farm families and rural communities": Submission to the Productivity Commission's Inquiry into Government Drought Support, Australian Institute of Family Studies.
9. Doreen Warriner (??), "Chapter I. Economics of peasant farming: in Europe's Farm Problem", P18.
10. DOUGLAS W. ALLEN and DEAN LUECK, "THE NATURE OF THE FARM",
11. Elias Andersson and Gun Lidestav (2014) "Gendered Resource Access and Utilisation in Swedish Family Farming" in: Land 2014, 3, 188-203.
12. European Commission, agriculture and rural development (July 2011), "What is a small farm?", EU Agricultural Economic Briefs, Brief N° 2 – July 2011.
13. FAMILY FARMING AND ECONOMIC COOPERATION: THE FLAVIO SACCO DOS ANJOS, EDUARDO MOYANO ESTRADA and NADIA VELLEDA CALDAS, "EMERGENCE AND DECLINE OF AGRARIAN CONDOMINIOS IN SOUTHERN BRAZIL", In: Journal of Rural Social Sciences, 26(2), 2011, pp. 30–51.
14. FAO (2013), "International Year of Family Farming 2014", Master Plan 30th May, Rome.
15. Harold Brookfield (2008), "Family Farms Are Still Around: Time to Inverts the Old Agrarian Question". In: Geography Compass 2/1 (2008): 108-126, Department of anthropology, Australian National University, Blackwell Publishing Ltd.
16. Hilde Bjrkhaug, «Exploring the Sociology of Agriculture: Fam-

ily Farmers in Norway –Future or Past Food Producers?», Centre for Rural Research, Trondheim, Norway.

17. IFAD (May 2014), "Investing in Rural People: Lessons in supporting family farming, stories from Swaziland",
18. Ika Darnhofer (2006), "Understanding family farmers' decisions Towards a socio-economic approach", Habilitation dossier, Submitted in Vienna, February 2006, Institute of Agricultural and Forestry Economics, Feistmantelstrasse 4, 1180 Vienna, Austria.
19. John John Hendrickson, 2005rickson, October, 2005, "Grower to grower: Creating a livelihood on a fresh market vegetable farm", CIAS Outreach Specialist, University of Wisconsin-Madison College of Agricultural and Life Sciences.
20. Luca Bartoli and Marcello De Rosa (2013), "Family farm business and access to rural development polices: a demographic perspective", Bartoli and De Rosa Agricultural and Food Economics, 2013, 1:12 http://www.agrifoodecon.com/content/1/1/12
21. Mieke Calus and Guido Van Huylen broeck Source, (accessed 2014) " The Persistence of Family Farming: A Review of Explanatory Socio-economic and Historical Factors", In : Journal of Comparative Family Studies, Vol. 41, No. 5 (AUTUMN 2010), pp. 639-660, Published by: Dr. George Kurian Stable http://www.jstor.org/stable/41604397
22. Nathan Wittmaack, "Should Corporate Farming be limited in the United States?: An Economic perspective.
23. Potter, C., and Tilzey, M. (2007). Agricultural multifiinctionality, environmental sustainability and the WTO: Resistance or accommodation to the neoliberal project for agriculture?

Geoforum, 38(2007), 1290-1303.

24. Potter, C., and Tilzey, M. (2007). Agricultural multifiinctionality, environmental sustainability and the WTO: Resistance or accommodation to the neoliberal project for agriculture? Geoforum, 38(2007), 1290-1303.
25. Robert Eastwood, Michael Lipton, Andrew Newell, (June 2004),"Farm size", University of Sussex, Paper prepared for Volume III of the Handbook of Agricultural Economics
26. Schmitt, G (1991). Why is the agriculture of advanced Western economies still organized by family farms? Will this continue to be so in future? European Review of Agricultural Economics, 18 , 443-458.
27. Schmitt, G (1991). Why is the agriculture of advanced Western economies still organized by family farms? Will this continue to be so in future? European Review of Agricultural Economics, 18 , 443-458.
28. Szydlik, M. (2008), "Intergenerational solidarity and conflict", In: Journal of Comparative Family Studies, 39(1), 97-114.
29. Szydlik, M. (2008), "Intergenerational solidarity and conflict", In: Journal of Comparative Family Studies, 39(1), 97-114.

خاتمة

كما أن الأرض ليست مصدر رزق فحسب وإنما وطن، كذلك هي المزرعة، والمزرعة الأسرية تحديداً، فهي ليست منشآة زراعية لتوليد الربح وإنما وحدة التكوين الإقتصادية-الإجتماعية-الثقافية الأولى في نشأة الكيان والدولة وإقتصادها الوطني، أذا أريد لهذا الكيان أن يحافظ على مناعته وصلابته الداخلية وقدرته على المقاومة للعوامل الخارجية.

لقد تكالبت على الوطن قوى الإحتلال وقبله الإنتداب والإستعمار. وعمل جميعهم بشتى السبل والوسائل على فك الإرتباط بين الأرض والإنسان، والتي تتجلى في أجمل صورها بالمزرعة. ولقد عمل العثمانيين على تجميع الأراضي بيد الأمراء والدولة وبعض المتعاونيين وشتت شمل المزارعين، ولم يختلف الإنتداب عن هذا النهج فرسخ تشغيل المزارعين في أرضهم لصالح كبار الملاك والإقطاعيين، وتفتيت ما تبقى من أراضي. وتفنن الإحتلال الإسرائيلي بقوانين عثمانية وبريطانية وأوامر عسكرية في محاولة فك الإرتباط بين المزارع وأرضة.

وبالرغم من الهجمة الخارجية والإحتلال، والضعف الداخلي والإختلال، وخاصة على صعيد السوق والمؤسسات الحكومية والمدنية فقد أثبت المزارع الفلسطيني في الضفة الغربية قدرته على الحفاظ على مقومات الأسرة الزراعية أو زراعة الاسرة بالرغم من شح الموارد (البعل وقلة الأمطار وندرة المياه ومصادرة وتفتيت الأرض) وصعوبة الجغرافيا والمعابر والمخارج. ولكن عزيمة البقاء وبعض الدعم من المؤسسة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني مكنته من الإبقاء على أكثر من الحد الأدنى من مقومات المزرعة الأسرية وخاصة في المناطق الزراعية والرعوية.

ولا زال مزراعنا ومزرعته عرضة لفنون التفكيك والإغواء لفك إرتباطهما ولحرفه عن أرضه وبوصلته، وهو بذلك في قلب المزرعة، يتطلع إلى طريق تعيد إلى الأرض ألقها، إلى قوانين وخطط وتمويل وجسر الفجوة الرقمية مع العالم المتطور، ولم يتطور إلا بالحفاظ على نواته الأولى المزرعة وفي القلب منها المزارع وعائلته. ولا زال مزارعنا بمعوله، ينتظر الكلمة الصادقة المعبرة والفعل الناجز والحازم والمسؤول.

ricultural community, not on individual farms as it should be, despite the provision of Farmers Register through the agriculture census 2010. These trends were even aggravated after the end of Oslo accord, 1998, and beginning of economic peace.

Private farms thrived and consumption behavior gets more attention, putting more pressure on the family farming patterns.

Figures show that three quarters of the farms are for home consumption or for sales and home consumption. The study highlighted three phenomenons: high dependence on family labour despite technology advancement; agriculture feminization in terms of higher role of women in agricultural production; and conservative participation of women in paid agriculture labour.

The study shows that farming is the unique source of income for the majority of farms s but generates income less than poverty level. It contributes on average 10% of the home food consumption. Figures also show the diminishing returns of increased family labour contribution, but increasing number of farms depending on family labour.

The study recommended a road map of 5 interrelated and complementary paths to strengthening and mainstreaming family farming style including promotion of knowledge and digital path in agriculture; Legal and legislative environment supportive of family and subsistence farming; Institutional reforms and strengthening to incubate, lobby and advocate for family farming; Development programs targeting particularly family farms; Investment in the social and economic infrastructure of rural areas supportive of family farming; and technical support, guidance and extension program prioritizing family farms .

stage of development. Prior to industrial revolution they comprise farms totally dedicated to home consumption and family labour contribute 95% of the agricultural work. Later this definition is relaxed, farms with 50% labour originating from family were considered as family farms. It was even sufficient to have farm administered by family to be considered so.

The study relied on a number of integrated and interdependent steps, from literature review to data collection from selected villages representing the different agro-climatic zones in the West bank using a specially designed questionnaire.

Historically, family farms in the West Bank were affected by the 1948 influx of experienced farmers into the West Bank putting pressure on the limited agricultural areas and laying basis for tenure relationships. In 1967, Israel occupied the West Bank and influx of people, creating absentee farmers phenomenon. The 1st intifada, 1987 tied the relationship between people and the land and increased peoples' interest in family farming. The Palestinians failed at this stage to develop a "Family Farms Model". Palestinian NGOs and civil society missed the opportunity of developing a national strategy putting potentials of the agricultural sector in the confrontation process. Even after Oslo Accord 1994, agricultural development was based on raising funds and emergency and food security project, overweighing peoples' affordability rather than food production and availability.

Even isolated cases, such as Agricultural Information System AIS proposed in the early 1990s turned into Agricultural Project Information System APIS; Land reclamation projects turned from a socio-economic development model into an investment and institution strengthening; and agricultural statistics are still based on Israeli model, the ag-

Executive Summary

Family farming reduces the land and human being to one. It constitutes the formation unit, particularly in nation-building. It is subject to various risks, above all from occupation. Forming hence, the first brick in resisting it and countries resilience.

In spite of this, agricultural socio-economic dimension is supported, neither in the study and research fields, nor in the developmental policies. It didn't form the basis in building knowledge and statistical or information systems, which can be traced to the lack of awareness of its importance.

Therefore, this study came to fill the gap and to correct this injustice towards the most important component of agriculture, family farming, which our agricultural economy in particular depend on and the national resistance in general.

West Bank has been subject to a series of occupations, colonialism and successive waves racist policies and fragmenting lands to enable their sovereignty, often at the expense of our economy, and agriculture at the heart of it and family farms in particular since they gather people and land, the most targeted by occupants.

This adds importance to the addressed subject, perhaps be the beginning of a series of analytical studies to redirect development studies and set them on the path of true sustainability, sustainability of human-being, of land and of environment.

The launching of 2014 as international year of family farming for the purpose of increasing awareness and understanding of the diversity of family farms and small farms contribution and challenges they face.

Family farms are defined differently depending on the

Foreword

Family agricultural constitutes an essential part of the structure of the Palestinian agricultural economy. It greatly contributes to preserving the steadfastness of the Palestinian farmers on their land in the light of the difficulties which they facedue to occupation practices. On the other hand, family farming represents an equitable model for distribution of resources and wealth through involving the family members in work and equitably sharing the burdens and opportunities. Thus, to a large extent, the family agriculture represents a model different form the reality of the other investment models in the agricultural sector. Most of them are based on the availability of workers who work for an investor who obtains the profit, while the role of the workers is limited to the small wages, which they receive for their work. In addition to the aforementioned, the family farming constitutes an essential way for exchanging and preserving the inherited agricultural knowledge and the Palestinian rural agricultural heritage.

The United Nations declared the year 2014 as the International Year of the Family Farming. The Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), in cooperation with governments, international development agencies, farmers organizations and other relevant organizations, in addition to the concerned non-governmental organizations took the task of facilitating the implementation of the the International Year of the Family Farming. The aim is to achieve the goals related to supporting the development of agricultural, environmental and social policies that lead to a sustainable family farming, increase information sharing, and awareness of the public on the importance of family farming and to reach a better understanding of the requirements of the family farming sector, its potential, its challenges, ensuring provision of technical support necessary for it as well as creating aspects of integration and solidarity necessary for sustainability.

In this context, and as a response by the Palestinian agricultural sector to the objectives of the International Year of the Family Farming, this study has been prepared. It is aiming to diagnose the status of family farming in the West Bank and to what extent it contributes to ensuring income, providing food security for rural families and creating job opportunities. The study also highlighted the challenges facing this type of farming. The study also includes a road map (work plan) to support the family farming in Palestine.

We hope that the results and recommendation of this study will contribute to achieving a better future for the family farming in Palestine .We extend our thanks to the study team and the General Directorate for Extension and Rural Development of the Ministry of Agriculture and to all concerned authorities, who contributed to conducting this study and bringing it into existence.

Mohammad Khaled
General Manger
We Effect , Palestine

Abdallah Lahlouh
Deputy Minister
Ministry of Agriculture
State of Palestine

Akram Al Taher
Executive Manger
The Economic and Social Development Center of Palestine

This study is financed by the Swedish International Development Cooperation Agency (Sida) and We Effect through the Economic and Social Development Center of Palestine (ESDC). Sida, We Effect and ESDC do not necessarily agree with the opinions expressed. The author/s alone is/ are responsible for the content

This study was prepared by Dr. AbdelHamid Al Barghothi who were paid by the Economic and Social Development Center of Palestine through its Supporting the Organizational and Production Capacities of Civil Society Organizations (SOPCSO) project under We Effect Country Programme of Palestine.

All copyrights reserved to the Economic and Social Development Center of Palestine (ESDC)

The Economic and Social Development Center of Palestine (ESDC)
Main Office
Ramallah – Al Bereh
Tel: +970 2 2420084/5
Fax: +970 2 2420083
Tubas Office
Telefax: +970 9 2571070
Gaza Office
Telefax: +970 8 2880221

State of Palestine
Ministry of Agriculture

2014
International Year of
Family Farming

Family Farming in the West Bank

Diagnostic study

November 2014

SWEDEN

WE EFFECT SWEDISH COOPERATIVE CENTRE

Agricultural Cooperatives Union

المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
Economic & Social Development Center of Palestine